



كلمات خالدة للزعيم فرحات مشاد

إن الاتحاد من أعظم أدوات الرقي في هذه البلاد. وهو موطن الكفاح الحقيقي الصادق الصالح الذي لا يرمي إلا إلى إقرار العدل والحريات الأساسية وإلى منح المجتمع التونسي حقه في الرفاهية والازدهار المادي والمعنوي.

الشعب

بالفكر والساعد نبني هذا الوطن

www.ugtt.org.tn

من الخميس 24 ديسمبر 2020 الى الاربعاء 30 ديسمبر 2020 - العدد 1622 - السنة 54 الثمن 1 دينار

قطار «أبراهام» للتطبيع لن يمرّ بتونس



الخارجية تحسم الموقف
برفض التطبيع والاتحاد يحذر
ويؤكد استعداده للتصدي

النفائيات، المرفق القضائي والهجرة غير النظامية والقضاء الموازي شكل من أشكال الفساد المقنن

البنوك العمومية تعيش
أوضاعا صعبة من الداخل

- ندرة المياه في تونس:

مطرقة الآثار
الخطيرة وسندان
التجاهل الحكومي

إلى متى يتواصل
الانفلات في البرلمان؟!

- في صفاقس:

إضراب عام في 12 جانفي

- في الفلحة:

تواصل الوقفات
الاحتجاجية وإضراب يوم
26 و27 جانفي 2021

اشتراكات

بيان الاتحاد العام التونسي للشغل حول التطبيع مع الكيان الصهيوني

تروج أنباء عن ترتيبات تجري في الكواليس ولقاءات غير معلنة تمت مؤخراً برعاية فرنسية وأمريكية من أجل دفع الدولة التونسية للتطبيع مع الكيان الصهيوني على غرار دول عربية أخرى مقابل تحفيّزات ومساعدات في شكل رشوة لضرب المواقف الوطنية لتونس وإجبارها على تغيير سياساتها الدولية والعربية.

وإنّ الاتحاد العام التونسي للشغل، بقدر حرصه على عدم الانجرار وراء التسريبات والأخبار غير الرسمية، فإنّه يغتنم الفرصة للتذكير بمواقف تونس المدافعة عن الحقّ الفلسطيني والرافضة للكيان الصهيوني الغاصب وإدانته الدائمة للمجازر التي يقترفها ضدّ شعبنا الفلسطيني الأعزل وتنديده في كلّ مرّة بالانتهاكات التي يرتكبها في حقّ الأرض الفلسطينية ومقدّساتها وإرثها التاريخي والثقافي.

وإنّ الاتحاد يذكر أنّ بين تونس وشعبها والعدوّ الصهيوني دم سال على أرضنا في الغارة الإرهابية على حمّام الشط التي اختلط فيها دم التونسيين بدماء الفلسطينيين، وإنّ الذاكرة التونسية لن تنسى العمليات الإرهابية التي اقترفت بها عصابات الموساد الصهيونية في بلادنا عندما اغتالت كلّ من أبي جهاد خليل الوزير وأبي إياد صلاح خلف ومحمّد الزواري. وإنّ الاتحاد في الوقت نفسه يؤكّد من جديد أنّ معاداة الصهيونية لا تعني بالمرّة معاداة اليهودية.

كما يجدد الاتحاد العام التونسي للشغل رفضه لأيّ تعامل مع الكيان الصهيوني تحت أيّ ذريعة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو أكاديمية أو غيرها، ويعتبر التبريرات التي يسوّق إليها البعض والمتّصلة بإغراءات الاستثمار والتشجيع على السياحة وتقديم الدعم المالي إنّما هي أوهام يزرعها دعاة التطبيع لضمان مصالحهم مع الكيان الصهيوني والدول الراعية له ولن ينال التونسيين والتونس من غير مزيد التفجير والاستغلال ونهب ثروات بلادهم.

وكما كان الاتحاد سباقاً لمقاومة التطبيع وكشف خيوطه وأخرها تلك المبادرات التجارية السريّة التي تقوم بها شركات ومؤسسات تونسية مع شركات شحن وتجارة صهيونية، فإنّه يحذّر السط من أيّ خطوة تطبيعية ويؤكّد أنّ النقابيات والنقابيون والقوى الوطنية وكافة الشعب التونسي سيتصدّون لأيّ محاولة لجرّ تونس إلى مستنقع التطبيع. ويجدد الاتحاد مطالبة البرلمان بالمصادقة على المبادرة الخاصّة بسنّ قانون تجريم التطبيع.

* الأمين العام

نورالدين الطوبوي



استقبل الأخ الأمين العام نور الدين الطوبوي وفداً عن حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد يتقدمه السيد زياد الأخضر الأمين العام للحزب وتناول اللقاء الوضع في البلاد. وضمّ الوفد الأستاذ محمد جمور والسيدة ثريا كريشان.

حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد عند الأخ الطوبوي



المجلس القطاعي لعمال المناجم

تمت الموافقة على عقد المجلس القطاعي للجامعة العامة لعمال المناجم وذلك يوم الجمعة 25 ديسمبر 2020 على الساعة التاسعة (09,00) صباحاً بنزل الديبلوماسية بتونس - برئاسة الأخ: كمال سعد الأمين العام المساعد المسؤول عن النظام الداخلي.

اليوم الخميس 24 ديسمبر: مجلس جهوي بسليانة



تمت الموافقة على عقد المجلس الجهوي للاتحاد الجهوي للشغل بسليانة وذلك يوم الخميس 24 ديسمبر 2020 بدار الاتحاد الجهوي للشغل بسليانة برئاسة الأخ: محمد المسلمي الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل المسؤول عن التكوين النقابي والأنشطة الثقافية. كل تفاصيل المجلس في عدد لاحق.

تثمين مبادرة الاتحاد

استقبل الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل الأخ نور الدين الطوبوي وفداً عن 150 من الشخصيات الوطنية ونشطاء المجتمع المدني والسياسي الذين وجهوا نداء من أجل إنجاح حوار وطني واسع لإنقاذ بلادنا. وضمّ الوفد كلّاً من هشام سكيك وبلقيس مشري العلاقي ولطفي الحمروني وسليم بن عرفة.

وقد قدّم الأخ الأمين العام بسطة ضافية عن توجهات «المبادرة للخروج من الأزمة في اتجاه خيارات وطنية جديدة» والمساعي التي يقوم بها الاتحاد لتوفير الظروف الملائمة لإنجاز حوار وطني لتجنب البلاد خطر الفوضى والانهايار، على أساس التعلّق بتونس دولة مدنية ديمقراطية واجتماعية والحفاظ على المكاسب التي تحققت لها عبر نضالات الأجيال المتعاقبة ونبد كلّ مظاهر العنف والتطرف وتلبية مطالب شعبنا في الشغل والعيش الكريم بجميع فئاته نساء ورجالا وشبابا.

هذا وقدّم الوفد مضمون «نداء الـ 150» للأخ الأمين العام، وجدّد تثمينه لمبادرة الاتحاد التي تلتقي مع توجهاتهم. كما عبّروا عن استعدادهم لبذل كلّ المساعي من أجل إنجاحها والمساعدة على تذليل الصعوبات التي تعترضها.

وقد أعرب الأخ الأمين العام عن ترحيبه بهذه المساهمة وتقديره لدور المثقفين والمجتمع المدني في بلورة الحوار الوطني للخروج من الأزمة.

تقدم المفاوضات في قطاع المياه في انتظار جلسة 28 ديسمبر

شهد الأسبوع الحالي تقدماً مهماً في المفاوضات حول كل النقاط الواردة في بقرية إضراب قطاع المياه. وتمت المفاوضات في جوّ إيجابي يؤشر على إمكانية التوصل إلى حلول لإنهاء الخلافات. وقال الأخ حسين الشارني الكاتب العام للجامعة العامة للمياه في تصريح لجريدة الشعب أن المفاوضات جارية وأن هناك اتفاقات حول مختلف النقاط السبعة الواردة في بقرية الإضراب وذكر الأخ الشارني أن هناك جلسة تفاوضية أخرى خلال نهاية الأسبوع الحالي للنظر في بقية النقاط العالقة. وأكد الأخ الشارني أن الأمور تتقدم بشكل إيجابي مع ضرورة انتظار الجلسة الصلحية المقررة ليوم الاثنين 28 ديسمبر 2020.

* السعيدي



السحب
مطبعة دار الأنوار
الشرقية - تونس

رئيس تحرير
يوسف الوسلاتي

المدير
سامي الطاهري

المدير المسؤول
نور الدين الطوبوي

أسسها
أحمد التليلي

الشعب
بمقره والسيد نوري عبد القادر
لسان الاتحاد العام التونسي للشغل

قطار «أبراهام» للتطبيع لن يمرّ بتونس :

الخارجية تحسم الموقف برفض التطبيع والاتحاد يحذر ويؤكد استعدادة للتصدي

* خليفة شوشان

رغم مرور أكثر من اسبوع لا تزال زيارة رئيس الحكومة هشام المشيشي إلى فرنسا تثير الجدل وتطرح أكثر من تساؤل حولها، أغلب المراقبين موضوعية بما فيهم الحزب الحكومي وصفوها بأنها كانت دون المأمول أما معارضي الحكومة فقد اعتبروها فاشلة ومهينة للدولة التونسية وعدّوها الاضعف في تاريخ زيارات رؤساء الحكومات المتعاقبة التونسية إلى فرنسا الشريك الاقتصادي الأول لتونس.

زيارة للتعرف! ولقاءات دون المأمول...

زيارة رئيس الحكومة إلى فرنسا اقتضت رسميا على لقاء مع نظيره الفرنسي «جون كاستاكس» تناولت حسب ما أكدته رئاسة الحكومة سبل التعاون المشترك بين الدولتين وتباحث خلالها رئيسا الحكومين في عدة مجالات أهمها المعاملات الاقتصادية والاتفاقيات بين الدولتين وكيفية تطويرها. لقاء وصفه أغلب المراقبين والعرفين بعمق العلاقات التونسية الفرنسية بأنه دون المأمول ولم يتجاوز حدود المجاملة الدبلوماسية أو لنقل «التعريف» كما وصفه تبريرا بعض المقربين من المشيشي.

أخبار الكواليس وصفقة البقاء في الحكم مقابل التطبيع

الأمر الذي زاد الزيارة غموضا وتهافتا الخطأ الاتصالي الكارثي والتصريح المثير الذي وقع فيه رئيس الحكومة خلال الحوار الذي أجراه مع «شبكة فرانس 24» عندما قرن بين الهجرة غير النظامية والإرهاب واعتبر المهاجرين غير النظاميين إرهابيين وهو التصريح الذي مثل صدمة للرأي العام التونسي وخاصة لأبناء الجالية التونسية في فرنسا وبقية المهاجر، قبل أن يُفاجأ الرأي العام بتسريبات تؤكد أن ما خفي من الزيارة كان أكثر بشاعة وإهانة للتونسيين إذ حملت أخبار الكواليس حديثا عن لقاءات غير معلنة في الكواليس برعاية أمريكية فرنسية مع اللوبي الصهيوني الفرنسي لترتيب صفقة تطبيع عنوانها الأبرز الاستمرار في الحكم مقابل التطبيع.

أبناء وتسريبات عن لقاءات غير معلنة للمشيشي مع وفد من «الكريف»

يبدو أن الدفء الذي افتقده رئيس الحكومة التونسيّة في قصر «ماتينيون» الحكومي الذي اتسم لقاؤه بالبرود سعى إلى تداركه من خلال عدّة زيارات معلنة التقى خلالها الجالية التونسية، طلبة وكوادر وإطارات مهجرية ورجال أعمال وأخرى غير معلنة حسب بعض التسريبات التي أكدت أن المشيشي اختارها أو دفع إليها لفتح الأبواب الرسمية الموصدة وقصور الحكم الباردة في العاصمة الفرنسية والاستعانة بالأطراف التي لا يردّ لها طلب طامعا في أن تكون شفيعا له ولحكومته وحلفائه لدى الفرنسيين فكان لقاؤه غير المعلن بوفد عن المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية المعروف اختصارا «بالكريف» أكبر منظمة يهودية في أوروبا تعنى بسياسات الكيان الصهيوني وتمثل اللوبي الاسرائيلي في فرنسا وهو مجلس مؤثر في المشهد والسياسات الفرنسيّة داخليا وخارجيا. ولقاءات المجاملات مع رئيسه الفرنسي من أصول جزائرية «فرنسيس خليفة». لقاء إن صحت التسريبات التي أكدت وقوعه ونقلنا لنا بعض مضامينه سيمثل صدمة حقيقية للتونسيين بما يمثله من منعرج خطير في السياسة الخارجية والديبلوماسية التونسية التي يبدو انها أخذت الأمور بجديّة واستبقت كل السيناريوهات والتأويلات التي قد تذهب إليها الظنون وأصدرت موقفا حاسما بقطع الطريق على توسل المشيشي بقطار التطبيع وعقد صفقة مع اللوبي الصهيوني للبقاء في الحكم والاحظر من ذلك ابدأه استعدادة اللامشروط هو ومخدته السياسيّة لسحب الثقة من رئيس الجمهورية قيس سعيّد باعتباره يمثّل عقله كبيرة نحو الاعتراف بدولة الكيان. جملة هذه التسريبات غير المؤكدة والتي لم تنفخ رئاسة الحكومة التونسية تأتي



وقبول بارتياح ولقي ترحيبا من الرأي العام التونسي الذي طالما مثلت الحقوق الفلسطينية قضيته المركزية الأولى التي لا يقبل فيها المساومة أو التفریط.

الاتحاد يحذر ويؤكد تصديه لأيّ محاولة لجرّ تونس إلى مستنقع التطبيع

بيان الاتحاد العام التونسي للشغل الذي سبق بيان الخارجية التونسية بساعات جاء في السياق نفسه المؤكد على الحق الفلسطيني وعلى الثوابت الوطنية إذ تعرض إلى ما يروّج من أبناء «عن ترتيبات تجري في الكواليس ولقاءات غير معلنة تمّت مؤخرا برعاية فرنسية وأمريكية من أجل دفع الدولة التونسية للتطبيع مع الكيان الصهيوني على غرار دول عربية أخرى مقابل تحفيّزات ومساعدات في شكل رشوة لضرب المواقف الوطنية لتونس وإجبارها على تغيير سياساتها الدولية والعربية» مؤكدا أنه ويقدر عدم «انجراره وراء التسريبات والأخبار غير الرسمية، فإنّه يغتنم الفرصة للتذكير بمواقف تونس المدافعة عن الحق الفلسطيني والرافضة للكيان الصهيوني الغاصب وإدانته الدائمة للمجازر التي يقترفها ضدّ شعبنا الفلسطيني الأعزل وتنديده في كلّ مرة بالانتهاكات التي يرتكبها في حقّ الأرض الفلسطينية ومقدّساتها وإرثها التاريخي والثقافي». كما ذكر بيان الاتحاد «أنّ بين تونس وشعبها والعدوّ الصهيوني دم سال على أرضنا في الغارة الإرهابية على حِمّام الشط التي اختلط فيها دم التونسيين بدماء الفلسطينيين، وإنّ الذاكرة التونسية لن تنسى العمليات الإرهابية التي اقترفتها عصابات الموساد الصهيونية في بلادنا عندما اغتالت كلّ من أبي جهاد خليل الوزير وأبي إياد صلاح خلف ومحمّد الزواوي». وأكّد أنّ معاداة الصهيونية لا تعني بالمرّة معاداة اليهودية. وجدد الاتحاد رفضه لأيّ تعامل مع الكيان الصهيوني تحت أيّ ذريعة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو أكاديمية أو غيرها، معتبرا أنّ التبريرات التي يسوّق لها البعض والمتصلة بإجراءات الاستثمار والتشجيع على السياحة وتقديم الدعم المالي إمّا هي أوهام يزرعها دعاة التطبيع لضمان مصالحهم مع الكيان الصهيوني والدول الراحية له ولن ينال التونسيات والتونسيون منها غير مزيد التفقر والاستغلال ونهب ثروات بلادهم. وحذّر الاتحاد في ختام بيانه السلط من أيّ خطوة تطبيعية مؤكدا أنّ النقابيات والنقابيين والقوى الوطنية وكافة الشعب التونسي سيتصدّون لأيّ محاولة لجرّ تونس إلى مستنقع التطبيع قبل أن يجذّد مطالبته البرلمان بالمصادقة على المبادرة الخاصّة بسنّ قانون تجريم التطبيع.

في سياق عام اتسم بحالة من الخوف داخل الرأي العام التونسي من أن تكون بلادنا هي الوجهة القادمة لقطار «أبراهام» التطبيعي الذي مرّة غير بعيدا عنا في المغرب الشقيق وهي التخوفات التي عززها ما نشرته مجلة «النيويورك تايمز» أول الأسبوع على لسان مسؤولين أمريكيين من «أن تونس وعمان قد تكونان الدولتان المقبلتين اللتين تضمّنان إلى «اتفاقية أبراهام» بين إسرائيل والإمارات والبحرين والسودان والمغرب».

وزارة الخارجية تحسم الموقف بعدم المشاركة في أية مبادرة تمس من الحقوق الفلسطينية

في بيان لها صادر أول أمس الثلاثاء 22 ديسمبر 2020 تزامنا مع تصاعد الجدل حول قضية التطبيع وانتشار التسريبات عن اللقاء المشبوه لرئيس الحكومة أكدت وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج أنه «تبعاً للأبناء المتداولة في عدد من وسائل الإعلام حول إمكانية إرساء علاقات دبلوماسية بين تونس والكيان الصهيوني تؤكد أنّ كلّ ما يروّج من ادّعاءات في هذا الخصوص لا أساس له من الصحة وأنه يتناقض تماما مع الموقف الرسمي المبدئي للجمهورية التونسية المناصر للقضية الفلسطينية العادلة والداعم للحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني» وذكرت خلاله بالموقف الثابت لرئيس الجمهورية قيس سعيّد في العديد من المناسبات أنّ حقوق الشعب الفلسطيني غير قابلة للتصرف ولا للسقوط بالتقادم وفي مقدّمتها حقّه في تقرير مصيره وإقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس الشريف وبأنّ هذا الموقف المبدئي نابع من إرادة الشعب التونسي ومعبرّ عمّا يخالجه من مشاعر تضامن وتأييد مطلق للحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني التي كفلتها له مختلف المرجعيّات الدولية وقرارات منظمة الأمم المتحدة ومختلف أجهزتها وخاصّة منها مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة، كما تبنتها عديد المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى. وأعرب بيان الخارجية التونسية عن قناعة تونس التامة بأنه لا يمكن إرساء سلام عادل ودائم وشامل في المنطقة دون تطبيق قرارات الشرعية الدولية الخاصّة بحقوق الشعب الفلسطيني في استعادة أرضه المسلوبة وإقامة دولته المستقلة. وأنّ موقفها ثابت ومبدئي لن تؤثر فيه أبدا التغيرات في الساحة الدولية، وجدّد تمسك تونس بعدم المشاركة في أية مبادرة تمسّ من الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني الشقيق، وأنها غير معنيّة بإرساء علاقات دبلوماسية مع الكيان المحتل طالما أنه يواصل سياساته التي تضرب عرض الحائط بقرارات الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي. بيان الخارجية التونسية جاء واضحا وحاسما لم يترك أي مجال للتأويل

ندرة المياه في تونس

مطرقة الآثار الخطيرة وسندان التجاهل الحكومي



لم يعد تفاقم أزمة المياه في بلادنا بالأمر الذي يمكن إخفائه لا سيما وسط توقعات بمزيد من الانخفاض لحصة الفرد السنوية من المياه إذ يقدر معدل الاستهلاك الحالي مقارنة بعدد السكان بـ 450 مترا مكعبا للمواطن الواحد وهو معدل ضعيف مقارنة بالمعايير الدولية التي ترفع معدل ما يعرف في الدول المتقدمة بالرفاه المائي إلى 1000 متر مكعب للمواطن الواحد هذا مع الإشارة إلى أن معدل الاستهلاك المنخفض أصلا في تونس مرشح لمزيد التقلص سنة 2030 ليبلغ 350 مترا مكعبا للمواطن الواحد وفق تقديرات إقليمية ودولية.

إن هذه الإحصائيات تعني أمرا واحدا يشكل خطرا استراتيجيا على الوطن والمواطن آلاء وهو وجود تونس تحت خط الفقر المائي ويمكن تفسيره بعجز الدولة تدريجيا عن توفير المياه داخل أراضيها لمستعمليها من مختلف أصناف المواطنين المستهلكين للماء والمشاركين في القطاعات الاقتصادية المعاشية من فلاحة وصناعة.

مناخ قاسر وتوسع عمراني

يساهم الموقع الجغرافي وطبيعة المناخ في التفاوت في توزيع نسب التساقطات المطرية إذ تتميز تونس بوجود 3 أقاليم - إقليم رطب يضم كافة مناطق الشمال تقريبا تتجاوز كميات الأمطار فيه 400 مم سنويا. - إقليم سباسي شبه جاف يضم منطقة الوسط وتتراوح فيه التساقطات بين 200 و 400 مم سنويا. - إقليم صحراوي جاف يمتد على مدى الجنوب التونسي وتتأثر بمناخه بعض مناطق الوسط لا يتعدى فيه حجم التساقطات 200 مم سنويا. مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه التساقطات وبصورة عامة تتميز بعدم انتظامها.

إذا ما مزجنا العامل المناخي القاسي مع التوسع العمراني النشط طبيعيا وتطور الأنشطة الاقتصادية فلا يجب أن نتعجب من تراجع مخزونات المياه الذي سيتبعه حتما تراجع في استهلاك المياه المخصصة للري في القطاع الفلاحي الذي يستأثر بنحو 80 % من احتياجات البلاد من الماء ومن هذه الوجهة غني عن التنويه أن الامن المائي مرتبط مباشرة بالامن الغذائي.

حلول واقعية ممكنة

الحقيقة أن تحميل المسؤولية للعوامل المناخية وكثافة النشاط البشري لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يخفي التقصير المزمن للإدرات السياسية المتعاقبة بالأخطار الناجمة عن ندرة المياه في بلادنا والتي بدأت تلوح للعيان منذ فترة ليست بالقصيرة، هذا التقصير ناتج أساسا عن السياسات الخاطئة والقصور المزمن في التفكير الاستراتيجي والمنازل التنموي لكن يبقى من الممكن تغيير هذا الواقع عبر اعتماد عدد من الحلول الآجلة و العاجلة كالآتي:

- أولا: إعادة صياغة سلم أولويات السياسة المائية للدولة كالتالي:
- أولوية توفير الماء الصالح للشرب للمواطنين.
- أولوية توفير مياه الري للقطاع الفلاحي

ملعب الغولف المسؤولية لجهة إهدار الثروة المائية، وإحداث برنامج وطني للتحفيز على التقشف المائي. رابعا: التشجيع على التجهيز بمعدات الري المقتصد للماء. خامسا: اعتماد التشجير واسع النطاق بهدف تلطيف المناخ وجلب الأمطار ومقاومة الزيادة المطردة في ملوحة التربة. سادسا: تحلية مياه البحر التي تقدم لمعضلة ندرة المياه حلا يكاد يكون أبديا إن الفقر المائي معضلة مصيرية تحتاج إلى بذل الجهود الجبارة من كافة المتدخلين في ميدان المياه وإيجاد حلول دائمة الأثر تتمشى مع منطوق العصر وتقطع مع الأنماط التقليدية التي عفا عليها الزمن وتجاوزتها أحوال المناخ المتغير والعمران البشري الحديث.

* نزار التوكابري

- توفير المياه للقطاع الصناعي
- ضرورة التحكم في المياه التي يتم توفيرها للقطاعات الفلاحي والصناعي وبطبيعة الحال لا يمكن الإيفاء بهذه الشروط إلا عبر الاستثمار في بناء مزيد من السدود والخزانات تحت أرضية وإحداث البحيرات الإصطناعية لمضاعفة طاقة التخزين ومنع ملايين الأمتار المكعبة من المياه لتضيع هباء منثورا في مياه البحر الأبيض المتوسط في حال حدوث الفيضانات. ثانيا: تحيين النصوص التشريعية الخاصة بقطاع المياه وتنقيحها لتصبح أشد صرامة مع التطبيق الناجز وغير الانتقائي لأحكام مجلة المياه لردع كل المخالفين. ثالثا: تحجيم القطاعات المتطفلة على استهلاك الماء ونخص بالذكر القطاع السياحي إذ أصبح من الضرورة بمكان تحميل الأطراف التي تتمتع بالإجراءات «التدليلية» مثل النزول الكبرى وما يتبعها من مرافق سياحية تستنزف المائدة المائية مثل

* لطفى الماكني

الانفلات الحاصل في البرلمان

جلسة سحب الثقة من الغنوشي أظهرت حجم المناورات



* اتساع دائرة العنف والترهيب

وأمام ما وجدوه ذلك التحالف من رفض لمختلف نوابه المعلن والمضمرة من قبل عديد الكتل والنواب فإن ردود أفعاله كانت يحسب ما يختزنه نواب من مرجعيات وخلفيات بالاعتداء على نواب الكتلة الديمقراطية فترة مناقشة مشروع الميزانية الجديدة بعد ان رفضوا وتصدوا لخطاب العنف والارهاب والتحرير والكراهية وتحقير المرأة، ولم يكن ذلك الاعتداء الذي تعرض له نواب الكتلة الديمقراطية بمعزل عن اعتداءات أخرى حصلت سابقا تجاه نواب آخرين للشعب إضافة الى المشاحنات المتواصلة بين نواب الائتلاف الذي يمارس في العنف والترهيب تجاه كل من النائبة سامية عبو ورئيسة كتلة الدستور الحر عبر موسي التي كانت نبهت منذ انطلاق أشغال البرلمان الى المخفى من صورة ذلك الائتلاف.

وما يبعث على الحيرة والتساؤل على مدى سلسلة هذه الاعتداءات على النواب غياب موقف واضح من رئيس البرلمان تجاه الائتلاف الذي يمارس العنف والترهيب وهذا ما أثار حفيظة أغلبية النواب وأولهم نواب الكتلة الديمقراطية الذين دخلوا في اعتصام مفتوح داخل البرلمان يدخل اليوم اسبوعه الثالث وقد يعرف أشكال نضالية أخرى حسب تصريحات إعلامية للنائب زهير المغزاوي في حال لم يوضح الغنوشي موقفه والذي فسره المغزاوي بحرصه على المحافظة على كرسي الرئاسة وبالتالي لا يفكر في ممارسات «ائتلاف الكرامة» من عنف وترهيب بعد ان توحدت كل القوى الديمقراطية المدنية والوثيقة في وقفة احتجاجية مع موقف الاتحاد العام التونسي للشغل رفضا للعنف وخطاب التحريض الذي سيجر البلاد الى متهات الكراهية بين مواطنيها وهذا ما لا يمكن السكوت عنه.

* الى أين سينتهي بنا هذا الانفلات؟

بعد التوقف عند أهم الاحداث التي عرفها البرلمان في الفترة الماضية يطفو تساؤل مشوب بالحيرة والتوجس مما سينتهي به الانفلات إذا لم يتم وضع حدا له حتى لا تتوسع تداعياته ورغم تباين التصورات بخصوص الطريقة التي يتم من خلالها حسم هذه المسألة وتعني الدعوات الى حل البرلمان او تغيير النظام الداخلي أو تغيير رئاسته فإن الأمر المتأكد ان البرلمان على صورته الحالية لا يمكن ان يستمر لأنه أصبح يشكل عبئا على التونسيين وبرامج لتحسين البنية الاساسية وبعث برامج للحد من البطالة إلا ان كل ذلك لم يحصل بل انغمس في المشاحنات والصراعات الحزبية ومصالح اللوبيات ومزيد التمزق داخل مؤسسات الدولة وتطويعها لخدمة الأحزاب وفي الوقت الذي كان ينتظر فيه أن يكون البرلمان باعتباره «سيد نفسه» القاطرة التي تدفع باتجاه تجاوز الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فإن ومثل هذه الوضعية بات من الأسباب الرئيسية المعطلة للحالة التي عليها البلاد التي لم تعد تحتل المزيد من معيقات خروجها من أزمتها المتواصلة منذ عشرة كاملة.

وهذا ما حصل عند مناقشة مشروع ميزانية 2021 بفرض مجموعة من الفصول في قانون المالية مقابل رفض فصول ذات بعد اجتماعي يحتاجها المواطن في مثل هذه الظروف الصعبة اقتصاديا واجتماعيا لكن الترويكات البرلمانية غلبت الفصول التي تدعم أصحاب اليخوت والزوارق العائمة على حساب الفئات الهشة وهذا يعكس الخلفية المتعاطي بها في علاقة بالشأن العام والتي لا تخفي خدمة مصالح فئات معينة ولوبيات تدعم الأحزاب ولعل تقرير محكمة المحاسبات من أكبر دلائل خدمة اللوبيات بوصول نواب بطرق غير مشروعة ولا بد من محاسبتهم ومغادرتهم البرلمان والأمر غير مقتصر على من ترشحوا بصفة مستقلة بل شمل أغلب الأحزاب وأولهم تحالف الترويكات الذين أطنبوا في توجيه التهم واللوم الى غيرهم في عدم احترامهم مبادئ الشفافية والنزاهة في العملية الانتخابية وهذا ما يثير الاستغراب مرة أخرى إذ كيف ننظر المصادقة على إجراءات ذات منح اجتماعي من نواب بلغ عددهم مقاعد البرلمان بطرق ملتوية ولم يتوقف الابتزاز عند فصول قانون المالية بل هو متواصل اليوم من أجل فرض إجراء تحويل وزاري بمزيد تموقع النهضة ومن تحالف معها بالحصول على مناصب وزارية وأخرى بالولايات والمعتمديات وكلها في

الى أي مدى بإمكان مختلف مؤسسات البلاد ومكوناتها مزيد تحمل هذا الانفلات الحاصل داخل مجلس نواب الشعب؟ هذا هو الشاغل الأكثر طرحا وتداولاً في الفترة الأخيرة بعد تواتر الأحداث المتسمة بالتشنج والاحتقان والعنف والترهيب الممارس على عديد النواب تحت مسميات غرضها إسكات كل الأصوات التي لا ترى ما لا تراه الترويكات المتحالفة داخل البرلمان.

ولا يخفى على المتابعين أن الانطباع السائد على مدى أيام سنة 2020 ان مكنم الإخلال في عمل المجلس طريقة تسييره إذ لم يستطع رئيس مجلس نواب الشعب راشد الغنوشي التجرد من صفته كرئيس لحركة النهضة والتصرف كرئيس لجميع النواب والكتل أن أغلب مواقفه كانت محكومة بالخلفيات الحزبية وهو أمر لا يستغرب إذ لا يمكن تغيير ما تعود عليه لعقود بمجرد إرتداء البدلة وربطة العنق لأن المسألة أعمق وأبعد من تلك الصورة الشكلية.

أدخل الحيرة والتوجس لدى التونسيين من تواصل القيام بمهامه

أطار سياسة التمكن من مفاصل الدولة وليس لخدمة مصالح البلاد وشعبها الذي عرق تلك العيش على مدى العشرية الماضية.

* غياب المحكمة الدستورية ومحاولة تمرير بعض القوانين على المقاس

رغم مرور كل هذه السنوات على الدستور الذي ينص على وجوبية انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية بعد سنة واحدة من دخول الدستور حيز التطبيق فإن البرلمان الحالي مثل الذي سبقه مازال يدور حول نفسه غارقا في المشاحنات بخصوص الأسماء المقترحة والبحث عن مخرج لكيفية التصويت بالثلثين أو بالأغلبية ورغم محاولة اظهار الحرص على انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية إلا أن الحقيقة تظهر جليا في مختلف الجلسات العامة التي خصصت لتلك الانتخابات حجم التباينات والمشاحنات وغياب الاتفاق على الالتزام بما ينص عليه الدستور وارساء أهم أسس تكريس الانتقال الديمقراطي ونعني المحكمة الدستورية التي يخشى البعض وجودها لأنها ستضع حدا للانفلات الحاصل.

كما سعت الترويكات المتحالفة داخل البرلمان وفي تواصل لابتزازها للحكومة الى فرض تمرير جملة من مشاريع القوانين تجد رفضا واسعا من مكونات المجتمع التونسي ومنها مشروع قانون زجر الاعتداءات على القوات الحاملة للسلاح ومشروع تنقيح المرسوم 116 للاتصال السمعي البصري تقدمت به كتلة «ائتلاف الكرامة» في حين ان هناك مشروعا مقدما من قبل الحكومة يحظى بموافقة مختلف الفاعلين في المشهد الإعلامي وهو ما يدل على درجة الضغوط المسلطة على حكومة المشيشي التي سحبت مشروعها لتفسح المجال لمشروع تلك الكتلة وهو ما أثار ردات فعل واسعة رافضة ومستنكرة تمرير مثل تلك المشاريع القوانين مناقضة لمبادئ الدستور وأغلب المواثيق الدولية الضامنة لحقوق الإنسان وحرية التعبير وهو ما أجبر البرلمان على عدم تمرير تلك المشاريع إثر الوقفات الاحتجاجية لمختلف المنظمات الحقوقية والهيكل المنظمة لقطاع الإعلام وقد زاد ذلك من درجة التوتر بعد ان تبين للجميع ان تحالف الترويكات سيعمل خلال هذه الدورة البرلمانية الجديدة التي انطلقت بداية شهر أكتوبر على تمرير جملة من مشاريع قوانين لا دستورية ولا شعبية.

خلافاً ومشاحنات وعنف وترهيب
وغياب المشاريع التنموية الاجتماعية

طريقة التسيير تلك والمبنية على التعامل بمكاليين بين النواب والكتل قال عنها رئيس البرلمان في ظهوره في التلفزة بداية شهر نوفمبر الماضي أنها مبنية على المعادلة بين الجميع لكن كان هناك تركيز على كل حركات وسكنات المجلس ورئاسته واعتبر ما يراه البعض خلافات ظاهر في حقيقة الأمر ظاهرة صحية ورفض اعتبار مجلس نواب الشعب معطلا للحياة السياسية وقدم أكثر من معطى يظهر بالأرقام أن عمل المجلس الحالي أفضل من سابقه من ناحية المشاريع المصادق عليها وعدد الجلسات العامة وساعات النقاش والحوار مع أعضاء الحكومة.

ولم يحجب ذلك الحوار التلفزي الذي كان لإظهار صورة أخرى غير الصورة المتداولة لدى المتابعين وعموم التونسيين خاصة ان تداعيات الجلسة العامة التي انعقدت قبل اختتام الدورة البرلمانية الأولى أي نهاية جويلية الماضي تراكمت في الأذهان والقناعات بعد ما حصل خلال تلك الجلسة التي خصصت لمناقشة عريضة سحب الثقة من رئيس البرلمان والتي تقدمت بها كتلة الديمقراطية والإصلاح وتحيا تونس والتي استنكرت الضغوط المسلطة على النواب أثناء عملية التصويت (التي تم الإصرار على ان لا تكون علنية لغايات معلومة) وأكدوا خلالها ان سحب الثقة من رئيس مجلس البرلمان تعود الى تراكم أخطائه التسييرية وتجاوز صلاحياته (وهنا إشارة الى المكاملة الهاتفية التي أجراها مع السراج لتنهته بدخول قاعدة «الوطية» بمساعدة الأتراك وكذلك زيارته غير المعلنة الى تركيا لتنهته الرئيس التركي بصناعة سيارة جديدة وكل ذلك دون علم النواب) وكل ذلك التصرفات تراه الكتل المعنية معطلا لأشغال المجلس وأكدت ان سحب الثقة من الغنوشي سيمكن من رد الاعتبار للمؤسسة التشريعية وإخراجها من حالة التخبط والفضوض التي تردت فيها وقد تمكن رئيس البرلمان من تجاوز تلك الغصرة بفضل الورقات البيضاء التي منحتة فرصة مواصلة رئاسة البرلمان وهو ما اعتبرته النهضة حينها انتصارا ديمقراطيا أخرج المشككين في نجاح فترة رئاسة الغنوشي وخاصة قدرته على التداول في ارتداء «جبة الجماعة» وبدلة البرلمان» لكن غاب عنهم كيف يستمر الوضع في حين يرفض حوالي نصف البرلمان مواصلة رئاسته.

* الائتلاف على حكومة المشيشي وابتزازها

وكانت مرحلة تشكيل حكومة هشام المشيشي وجلسة منحها الثقة صورة أخرى لما يجري داخل البرلمان إذ بعد ان كان التوجه لتشكيل حكومة كفاءات مستقلة عن الأحزاب أصبحت حكومة كفاءات متحزبة بعد ان استغلت الترويكات التي تقودها النهضة. الجفوة التي حصلت بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة لتلتف على حكومة المشيشي وتعلن أنها الداعم الرسمي لها بمنحها الثقة مقابل الخضوع لما تريد تمريره من مشاريع حسب رغبات التحالف وغياباته المبنية أساسا على المصلحة الحزبية

تراتب إضراب الأطباء يوم الجمعة 25 ديسمبر 2020

- الإضراب يكون حضوريا في مكان العمل.
- تجمع كافة الأطباء على الساعة 10 أمام وزارة الصحة.
- التوجه بعد ذلك بمسيرة لساحة القصة أمام مقر الحكومة.
- تتعطل كل العيادات بالمستشفيات ومجامع الصحة الاساسية ويقع ضمان متابعة وفحص ومداواة كافة:
- الحالات الاستعجالية والتدخلات الجراحية والطبية الاستعجالية.
- الشهادات الطبية والأولية لا يقع تسليمها.
- يتواصل عدم تأطير المقيمين في طب العائلة.

* الكاتب العام
محمد الهادي سويبي

الاتحاد العام التونسي للشغل ينفي خبر نقل مبادرته إلى رئاسة البرلمان

ترؤج بعض الأطراف أن الاتحاد العام التونسي للشغل قد نقل المبادرة إلى رئيس مجلس نواب الشعب بدل رئيس الجمهورية، ونؤكد أن الخبر عار من الصحة هدفه التشويش على مبادرة الاتحاد. وغاية ما في الأمر أن رئيس مجلس النواب قد طلب تمكينه رسميا من نسخة من المبادرة وهو ما تمّ فعلا.

مكتب جامعة القيمين والقيمين العاميين يكشف:

إهمال متعمد للبروتوكول الصحي في المبيتات والمطاعم المدرسية، والاحتجاجات ومقاطعة الامتحانات متواصلة



العاميين ولتقاعد على قاعدة 35 سنة خدمة و57 سنة تقاعد، وتسوية سنوات التعاقد بالنسبة إلى أعوان التأطير وتسوية الوضعية المهنية والاجتماعية للمتقاعدين، إضافة إلى اصدار الترقيات العادية لسنة 2020، تسوية وضعية العاملين بإعادة التوظيف.

* صبري الزغدي

المتعلقة بتطبيق اتفاق 08 ماي 2018 المبرم بين الطرفين الوزاري والنقابي بحضور المركزية النقابية للاتحاد. ومحضر الاتفاق المذكور تم امضاؤه في ماي 2018 وتعلق بمنحة القاعدة العددية والزمن المدرسي ومنحة الاشراف ومنحة الساعات الاضافية للقيمين العاميين، الى جانب المنح الجامعية لابناء منتسبي القطاع. كما يطالب القيمون والقيموں العامون بترقية استثنائية للقيمين والقيمين

كشفت المكتب التنفيذي للجامعة العامة للقيمين والقيمين العاميين أن المطاعم والمبيتات المدرسية تم فيها إهمال متعمد لتطبيق البروتوكول الصحي الخاص بالكوفيد 19، معتبرة ذلك خرقا وتهديدا متعمدا لصحة التلاميذ والقيمين والقيمين العاميين مما سيساهم في انتشار العدوى بالوسط المدرسي وخارجه.

وحمل المكتب التنفيذي المسؤولية كاملة لوزارة التربية تبعات هذا الخرق الذي سيدفع الى تعريض التلاميذ ومكونات الاسرة التربوية للخطر، داعيا القيمين والقيمين العاميين بالقسم الداخلي الى مقاطعة تأطير التلاميذ في صورة عدم احترام البروتوكول الصحي وخاصة التباعد الجسدي بالمراقد وبقاعات الاكل والاكثفاء بقاعات المراجعة.

من ناحية أخرى، أكد مكتب الجامعي ضرورة التزام القيمين والقيمين العاميين بالقسم الخارجي بمواصلة مقاطعة الاعمال الادارية التربوية والبيداغوجية وتنفيذ الوقفات الاحتجاجية اليومية من الساعة التاسعة صباحا الى الساعة الحادية عشر ومقاطعة الامتحانات إعدادا وإنجازا.

للعلم، فإن احتجاجات القيمين والقيمين العاميين بمقر وزارة التربية ومقرات المندوبيات الجهوية للتربية متواصلة منذ أكثر من 3 اسابيع على التوالي بتأطير من المكتب التنفيذي للجامعة العامة للقيمين والقيمين العاميين ومن الهياكل القطاعية في الجهات، عبر الاعتصامات المفتوحة وذلك احتجاجا على وانقلاب وزارة التربية على تعهداتها وضربها لمصادقية المفاوضات الجماعية.

وتطالب الجامعة العامة للقيمين والقيمين العاميين بإصدار الأوامر

اتفاق وإلغاء الإضراب في الديوان الوطني للإرسال التلفزيوني والتلفزيوني

بالتنسيق بين النقابة الأساسية للديوان الوطني للإرسال التلفزيوني والإذاعي والجامعة العامة لتكنولوجيا المعلومات والأخ صلاح الدين السالمي الأمين العام المساعد المسؤول عن الدواوين والمنشآت العمومية، تمّ إلغاء الإضراب المزمع تنفيذه يومي 23 و24 ديسمبر الجاري بالديوان وذلك إثر اتفاق تمّ إبرامه في جلسة صلحية انعقدت يوم الثلاثاء الفارط مع الرئيس المدير العام للديوان وممثل عن وزارة تكنولوجيا الاتصال. بنود الاتفاق بين الطرفين النقابي والاداري تمحورت حول ملفات النظام الأساسي والترقية الآلية ومواصلة التفاوض والتجاوز بشأن ملف أعوان الحراسة والمناولة.

* صبري الزغدي



الهيئة الإدارية الجهوية بصفاقس: إضراب عام يوم 12 جانفي



بتاريخ الخميس 17 ديسمبر 2020 احتضنت دار الاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس الهيئة الإدارية الجهوية برئاسة الأخ سامي الطاهري الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل المسؤول عن الإعلام والنشر وقد افتتح الأخ يوسف العوادني الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس أشغالها بالترحيب بالأخ عضو المركزية النقابية والحاضرين حيث استهلها بدعوة الحضور تلاوة الفاتحة ترحما على فقيد الاتحاد العام التونسي للشغل المرحوم بوعلي المباركي...

في بداية كلمته وضع الأخ يوسف أشغال الهيئة الإدارية في إطارها حسب جدول أعمالها المتمثل في التطرق إلى الوضع العام المتأزم بالبلاد ككل ومبادرة الاتحاد العام مؤكداً أن لا مجال في اجتماع هذه الهيئة التطرق للمشاغل القطاعية وبأن تاريخ عقد هيئتنا الإدارية في هذا اليوم بالذات له العديد من الدلالات مضيافا اليوم تونس في خطر فالبلاد على حافة الإنهيار

والعتيدة وضد تونس... تهديدهم لن تخيفنا... ولن نحيد عن ثوابتنا... نحن أحفاد حشاد العظيم... نحن أبناء منظمة عريقة قدمنا الغالي والنفيس من أجل هذا الوطن العزيز حفاظا على عزة وكرامة شعب... نحن على استعداد تام لكل الاحتمالات والاتحاد سيتجدد للدفاع عن البلاد ضد قوى العنف والإرهاب وقد حذرنا النهضة لتوضيح موقفها بالشكل الواضح والصريح النهضة هي من تقف وراء هذه الكتلة الإرهابية بالبرلمان. وجهنا رسالة إلى رئيس البرلمان بخصوص العنف وخطاب الكراهية الموجه ضد الاتحاد وضد الشعب بالبرلمان ونحن ننتظر الرد والتحديد بهذا الخطاب. وأضاف متحدثا على صفاقس قائلا لسنا كالذين يتحركون بالمنطق الانفصالي والجهوي ونتحدث عن صفاقس في إطار ضيق فالمشاكل الجهوية كثيرة ومتعددة والأزمة العامة بالبلاد ألقت بظلالها على صفاقس كجهة عاملة منتجة وجائحة كورونا زادت أزمته بغلق عديد المؤسسات والجهة تزداد تدهورا وهذه مخلفات 10 سنوات.

وكانت مداخلات أعضاء الهيئة الإدارية الجهوية قيمة ومسؤولة تدارسوا خلالها أوضاعهم النقابية والمهنية شفعت بقرار الدخول في إضراب عام جهوي كامل يوم الثلاثاء 12 جانفي 2021 من أجل المساهمة في وضع حدّ للوهن السياسي وعجز السلطات عن تلبية تطلمات الشعب في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية ومن أجل الدفاع عن السيادة الوطنية والدولة المدنية وإسقاط منظومة الفساد ومن أجل صفاقس أخرى يطيب فيها العيش ويتمتع أهلها بالحد الأدنى من مقومات الحياة الكريمة ومن أجل الدفاع عن المقدرة الشرائية والتصدي لغلاء الأسعار ومن أجل التصدي للترفيح في سن التقاعد لمنظوري الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومن أجل المساهمة مع بقية القوى الوطنية في المحافظة على عروبة تونس وإجهاض مشاريع المجاميع الإرهابية والصهيونية. وفي ختام كلمته أبرز الأخ سامي الطاهري بأن كل قرارات الهيئة الإدارية سيتبناها المكتب التنفيذي.

* سهيل عاشور

والإفلاس، ولا بد لنا أن نكون فاعلين وأصحاب الريادة في التحرك لإنقاذها وبأن صوتنا سيكون دوماً عالياً وليس من تقاليدنا الخوف من أي كان... لا ائتلاف حاكم ولا غيره ورسالتنا واضحة وجليّة لكل من يحاول تشويه منظمنا العريقة.. فرؤوسنا مرفوعة وتاريخنا حافل بالإنجازات والتضحيات من أجل الوطن وسنكون فاعلين للتصدي لهذا الانهيار الداهم و صفاقس رائدة في هذا المجال ومن يتهمونا بالخراب هم الخراب ذاته.

في كلمته أكد الأخ سامي الطاهري أن انعقاد الهيئة الإدارية في هذا الوقت ليس اعتباطيا متزامنة مع الذكرى العاشرة للثورة لإنقاذ ما صنعتها معاول الخراب من هدم وتدمير لمدة 10 سنوات وما تخللتها من حكومات متعاقبة والارتقاء في أحضان الاستعمار الجديد وأحضان الصهيونية واللوبيات الخارجية أو. وأضاف، الخطر محقق ببلادنا. من كان يتصور أن نصل بعد 10 سنوات من الثورة إلى هذا الوضع والتطبيع يسير على عجل، مبادرة الاتحاد شخصت كل شيء... فالأزمة معقدة، هي أزمة سياسية أساسا وأزمة حكم وأزمة نظام وأزمة ديمقراطية عرجاء ونحمل مباشرة المسؤولية للمتسببين في كل هذا. والاتحاد قوة اقتراح وتوازن وتعديل وتغيير إن لزم الأمر. هذا هو دورنا عبر التاريخ وفي هذا الظرف بالذات وهو دور يجعل منا قوة مستهدفة ونقول لأعدائنا الفقايق والقادمون إلى هذا البلد وكأنهم على ظهر دبابة... الاتحاد عصي عليكم لن تتألموا من هذه المنظمة التي تمتد جذورها في تربة هذا الوطن العزيز لا خيار لنا إما الثورة من جديد أو إنقاذ ما يمكن إنقاذه. لن نعيد نفس التجربة كما قال البعض «إننا نسبح في النهر لمرتين» النهر هو الاتحاد. وهذا النهر هو القادر على إنقاذ البلاد.. دعونا إلى حوار بطرق وآليات ومخرجات أخرى... لذلك مبادرتنا مهمة وملحة... وسنسعى بكل ما أوتينا من جهد إلى إعادة القطار على السكة الحقيقية. كل القوى تنتظرنا ولها مبادراتها والبعض يريد رفع سقف التفاوض والآخر يريد التوقيع في هذه الأحداث والبعض الآخر له عداء دفين ومتأصل تجاه هذه المنظمة العريقة

بيان الهيئة الإدارية الجهوية بصفاقس

الادارية للاتحاد العام التونسي للشغل بتاريخ 11 / 12 / 2020 من توصيف دقيق لما آلت إليه الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وما تضمنته من مبادرات نقابية مسؤولة وقرارات ومقترحات في مستوى تطلمات الشغاليين وأحرار الوطن.

- نعتبر أن الأزمة التي تعيشها تونس سياسية بامتياز ولن تنفرج إلا من خلال تغيير النظام السياسي الحالي والتصدي للفاشية التي لا تؤمن بمقومات الدولة المدنية ومحاصرة لوبيات الفساد وإبادة التهريب والاقتصاد الموازي، كما نؤكد ان مثل هذه المهام التاريخية تكثيفا للفرز التاريخي بين قوى الثورة وبين القوى الموعلة في الرجعية والظلامية والفساد وان من أوكد مهام الاتحاد العام التونسي للشغل النضال والدفع في اتجاه تغيير المنظومة الحالية ومراجعة الوجود القانوني للعديد من الجمعيات المشبوهة والتهئية لشروط موضوعية تعيد الاعتبار للسيادة الوطنية وسحب البساط من تحت أقدام تعبيرات الإسلام السياسي والفساد المالي والتهريب وتحافظ على المكتسبات النضالية شعبنا.

- نؤكد من جديد على حق اهلنا في كل معتمدات صفاقس في العيش الكريم وعلى حق جهة صفاقس في تنمية عادلة وبينه سليمة ومرافق اساسية تقطع مع سياسة ضرب القطاع العمومي واستهدافه لغاية التفويت فيه، وتؤسس لنمط حياة جديدة يستجيب لتطلعات اهل صفاقس وتضحياتهم الجسام، وفي هذا الاطار نطالب الحكومة بتفعيل الاتفاقات الممضاه بينها وبين الاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس وهيكله النقابية القطاعية والمحلية وإنجاز كل الخطط التنموية والمشاريع المعطلة بما يسمح بوضع حدّ لتدهور الوضع في جميع

نحن أعضاء الهيئة الادارية الجهوية المجتمعين يوم 17 ديسمبر 2020 بدار الاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس برئاسة الأخ سامي الطاهري الأمين العام المساعد المسؤول عن الاعلام والنشر، وبعد تدارسنا للوضع بالجهة فإننا:

- ونحن نحتفل مع غيرنا من القوى الوطنية بالذكرى العاشرة لانطلاق شرارة الحراك الثوري 17 ديسمبر 2010 / 14 جانفي 2011، فإننا نقف إجلالا وإكبارا لأرواح الشهداء الذين قضوا دفاعا عن شعبنا التواق للحرية والكرامة الوطنية والعدالة الاجتماعية.

كما نقف إجلال وإكبارا لأرواح قادة الحركة النقابية الذين غيبتهم الموت عنا وفي طليعتهم المناضل الأخ بوعلي المباركي.

- نجدد اعتزازنا بالانتماء الى الاتحاد العام التونسي للشغل منظمة وطنية مناضلة من أجل المطالب المادية والمعنوية لمنظورها ومن أجل استحقاقات الشعب والوطن ومؤكدين إيماننا العميق بدورها الريادي والطلائعي في وضع حدّ لتفشي الفساد والانهيار الاقتصادي والمالي ولفشل منظومة الحكم الحالية فيما تستنبطه من مخاطر ومن تمدد لخطاب الكراهية تقوده قوى فاشية تخطط عبثا للعودة بتونس الى ما قبل 14 جانفي 2011 والنيل من الاتحاد العام التونسي للشغل.

- نجدد تضامنا المبدئي مع الحراك الاجتماعي السلمي في مختلف الجهات والقطاعات طالما لم تعطل الإنتاج ونعرب عن مساندتنا المطلقة للتجاجدات الجهوية التي خاضت ولا تزال اضرابات ونضالات جهوية ناجحة من اجل حقها في التنمية والقضاء على ظاهرة الفقر والحدّ من البطالة والتهميش والزام الدولة بتوفير الحدّ الأدنى من العيش الكريم.

- نعبر عن انجازنا الصريح والمطلق لكل ما ورد في بيان الهيئة

القطاعات الخدمية وفي هذا السياق نجدد مطالبنا بالابقاء على الصفة المدنية للمستشفى الجديد وعلى تعدد اختصاصاته كما نطالب بتعهد اسطول النقل البري والحديدي والبحري وصيانة كل المؤسسات التربوية وتأهيل القطاعين الطاقوي والفلاحي العمومي.

- نجدد رفضنا لكل مشاريع التطبيع مع الكيان الصهيوني البغيض ولكل مظاهر الاعتراف به والتفاوض معه وإننا إذ ندين كل خطوات التطبيع التي أقدمت عليها مؤخرا بعض الأنظمة العربية فإننا نجدد مطالبتنا بالاسراع بسن قانون لتجريم التطبيع مع العدو الصهيوني في تونس وتمسكنا بالمقاومة خيارا وحيدا لتحرير فلسطين من الماء الى الماء.

- تقرر الدخول في اضراب عام جهوي كامل يوم الثلاثاء 12 جانفي 2021:

من أجل المساهمة في وضع حدّ للوهن السياسي وعجز السلطات عن تلبية تطلمات شعبنا في الحرية والكرامة العدالة الاجتماعية.

- من أجل الدفاع عن السيادة الوطنية والدولة المدنية واسقاط منظومة الفساد.

- من أجل صفاقس أخرى يطيب فيها العيش ويتمتع اهلها بالحدّ الأدنى من مقومات الحياة الكريمة.

- من أجل الدفاع عن المقدرة الشرائية والتصدي لغلاء الاسعار.

- من أجل التصدي للترفيح في سنّ التقاعد لمنظوري الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

- من أجل المساهمة مع بقية القوى الوطنية في المحافظة على عروبة تونس وإجهاض مشاريع المجاميع الارهابية والصهيونية.

تواصل الوقفات الاحتجاجية بالجهات والمؤسسات، تجمع وطني يوم 18 جانفي بالقصبة وإضراب يومي 26 و 27 من الشهر نفسه

الهيئة الإدارية
للفلاحة تقرر:

* صبري الزغيدي - صور العسكري

وزارة الإشراف والدوائر الحكومية في تطبيق محاضر الاتفاقات السابقة مع وزارة الإشراف ومع المؤسسات التابعة لها. ومثل هذا التحرك ملحمة نضالية أظهرت مدى مشروعية المطالب المطروحة ومدى التفاف عمال وموظفي القطاع حول هياكلهم النقابية وحول الجامعة العامة للفلاحة، فكان انخراطا نضاليا واسعا شمل كل جهات الجمهورية، أكد فيه المحتجون والمحتجون تمسكهم بطالبتهم وبوحدتهم الصماء معلنين التصعيد في حل استمر التعاطي المتعنت والمتصلب للسلطات.

برئاسة الاخ منعم عميرة الامين العام المساعد المسؤول عن الوظيفة العمومية انعقدت يوم 22 ديسمبر الجاري الهيئة الادارية للفلاحة بأحد النزل بالعاصمة والتي قررت تواصل الوقفات الاحتجاجية بالجهات والمؤسسات، وتنظيم تجمع وطني يوم 18 جانفي بالقصبة وإضراب يومي 26 و 27 جانفي احتجاجا على انتهاك الاتفاقات المبرمة مع وزارة الإشراف والمؤسسات التابعة لها. وكانت الجامعة العامة للفلاحة قد نظمت الاربعاء الفارط وقفة احتجاجية وطنية بمقر الوزارة بالعاصمة شارك فيها عمال وموظفو كافة الأسلاك والرتب بكل إدارات ومؤسسات قطاع الفلاحة احتجاجا على تلكؤ

مبادرة الإنقاذ

اجتماع الهيئة الإدارية مثل مناسبة استعرض فيها الاخ منعم عميرة الوضع العام بالبلاد الذي يعيش أحلك فتراته وأساسا على المستوى السياسي ما جعل الاتحاد يتقدم بمبادرته لانقاذ البلاد وإخراجها من أزمتها الخانقة منذ الانتخابات الفارطة وعجز الحكومات المتعاقبة عن تعديل البوصلة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ما جعل تونس تعيش حالة افلاس تتحمل الحكومات المتعاقبة المسؤولية في ذلك. ولفت الاخ منعم الى الانخراط السياسي والتناظر بين السلطات وفشل النظام السياسي والانتخابي في تحقيق الاستقرار، وزاد عليه تنامي خطاب الكراهية والتكفير والعنف الذي شوه المسار الانتقالي والتجربة الديمقراطية خاصة مع ارتهان البلاد إلى الدوائر المالية العالمية وضرب السيادة الوطنية، وأكد ان المنظمة الشغيلة منشغلة من هذا الوضع لذلك استقر الرأي لتقديم المبادرة الى رئيس الجمهورية باعتباره المؤمن الاول على البلاد وأمنها ومستقبل التونسيين.

كما أشار الى ان الاتحاد يتعامل مع الاحزاب التي تؤمن وتتقاطع معها فكار الاتحاد وأساسا قيم الجمهورية والدولة المدنية وطبيعي أن لا يجلس الاتحاد على نفس الطاولة مع أحزاب تعادي الحرية وحقوق المرأة وقيم الحداثة، مشيرا إلى ان هناك قوى لا مصلحة لها في مبادرة الاتحاد لذلك هي تحاول وأدها، وهي قوى تنتعش الا في الازمات حتى تغطي عجزها في تسيير الشأن العام.

❖ الاخ منعم عميرة:

مبادرتنا مخرجٌ للإنقاذ تونس،
وهناك قوى تحاول وأدها لأنها
تتعارض مع مصالحهم

وأكد أن من يرفض مبادرة الاتحاد لا يريدون تقييم قانون الأحزاب والجمعيات وتمويلاتها المشبوهة ولا يريدون تقييم القانون الانتخابي ولا يريدون تحييد المرفق القضائي وتقييم الهيئات الدستورية وقضية الحكم المحلي والتفكير في تعديل النظام السياسي.

الاخ منعم عرّج على الوضع الاقتصادي المأزوم وقدم أرقاما ومؤشرات خطيرة في مستويات النمو والبطالة والتضخم والفقير والامية والمغادرة من مقاعد الدراسة، ما كان لها تداعيات اجتماعية وحراك احتجاجي متصاعد ومنها قطاع الفلاحة الذي من المفروض ان توليه السلطات الاهتمام الكبير لكنها جازته بالبحر والتمهيش.

تمسك بالمطالب وبرنامج نضالي

من جهته، قدم الأخ عمار الزين عرضا مفصلا عن الوضع النقابي القطاعي والحراك المتنامي الذي يشهده والمجهود الكبير للنقابيات والنقابيين في تأطيره دفاعا عن مطالب مشروعته تضمنتها اتفاقات مبرمة مع سلطة الإشراف، واستعرض الأوضاع بمؤسسات وأسلاك القطاع المختلفة في الوظيفة العمومية والقطاع العام والقطاع الخاص،



مطالب مشروعته

جدير بالذكر، ان الجامعة العامة للفلاحة تطالب بالتسريع في إصدار الانظمة الاساسية الخاصة بكل الاسلاك والمؤسسات المعنية وبتطبيق ما جاء بمحاضر الجلسات والمناشير وضبط مقاييس واضحة لاسناد الخطط الوظيفية لجميع الاسلاك والرتب وإشراك الجامعة في ذلك والقطع نهائيا مع جميع اشكال التشغيل الهش بوزارة الفلاحة والتسوية الجدية للوضع المهنية

❖ الاخ عمار الزين:

وتيرة احتجاجاتنا ستشتد، وأدعو
السلطات إلى التعاطي الايجابي
مع مطالبنا المشروعة

لعملية العرضيين وعملة الحضائر والاداريين والتقنيين بالدواوين والمنشآت العمومية وضيعات إسقاط الحق وإلغاء العمل بالتعاقد.

كما ترفض الجامعة التفويت في أراضي الدولة وتشدد على وجوب سجب منحة الخطر على السلك الإداري وتعميمها على جميع المؤسسات والمنشآت والترفيح في منحة التكاليف الخاصة ومنحة التنقل لوكالة المعدات الفلاحية ووكالة التنقيب على المياه. وطالبت كذلك بحماية أعوان الغابات واعادة توظيف الأعوان حسب شهادتهم العلمية وفتح سقف الآفاق المهنية بالنسبة لجميع الأسلاك وتمتيع عملة جميع المؤسسات بزي الشغل في شكل وصولات شراء مع الالتزام بالأجال القانونية واحتساب المدة المقضاة على حساب الحضائر في التعاقد وتمكين أعوان الوزارة ومؤسساتها بالترفيقيات الاستثنائية على غرار بفية الوزارات وترفض ايضا القانون عدد 25 لسنة 2019 ومراجعتة.

وأكد أنه منذ سنة 2011 لم يتم تحقيق شيء يُذكر بل حتى المسائل المرتبطة بالقوانين لا تُطبق.

كما لفت الى كارثة شاحنات الموت التي تتعرض لها عاملات الفلاحة كل يوم وكشف ان الجامعة تشتغل على هذا الموضوع عبر دراسة مع الخبير عبد الله بن سعد لتكون وثيقة عمل تتضمن زيارات تحسيسية لعاملات الفلاحة وتكوينهن ودعم انتسابهن إلى المنظمة وهيكلتهن حتى يستطعن الدفاع عن كرامتهن في وقت لا تطبق فيه السلطات القانون الخاص بحمايتهن، مؤكدا اهمية تأطير القطاع الخاص تشريعا والعمل على توسيع قاعدة الانتساب فيه والذي يعاني عاملوه الاستغلال الفاحش، منبها الى «التنسيقيات» والجمعيات التي تريد ضرب وحدة قطاع الفلاحة وتشوه مطالبه.

وعبر الاخ عمار ايضا عن أسفه لما بلغت اليه الاوضاع من توتر واحتقان بسبب عدم إيفاء السلطات بتعهداتها إزاء مطالب القطاع وبعد احترامها لمصادقية المفاوضة الجماعية والانقلاب على الاتفاقات، وأكد أن وتيرة الاحتجاجات ستشتد على المستوى المحلي والجهوي والوطني، داعيا الوزارة ورئاسة الحكومة إلى احترام التزاماتها والتعاطي الايجابي مع اسباب التوتر والاحتقان الذي تشهده أسلاك ومؤسسات القطاع في عدد من الجهات.

أعضاء الهيئة الإدارية ثمنا ما تقوم به الهياكل النقابية لقطاع الفلاحة من عمل كبير على مستوى التنظيم والتأطير، ودعوا الى توحيد الاحتجاجات مشددين وجوب هيكلة عديد المؤسسات وتجديد النقابات في عدد من الجهات.

وأكدت جميع التدخلات وجوب الوحدة الصماء والانضباط الكامل والتخلي باليقظة من حكومة همّشت القطاع ولم تجازيه بغير الجحود، معلنين استعدادهم للتصعيد وتسطير برنامج نضالي يضغط على الحكومة لجعلها تتعاطى ايجابيا مع المطالب المشروعة.

❖ قطاع يؤمن الغداء
للتونسيين، جازته السلطة
بالجود والتمهيش

الجامعة العامة للبنوك والمؤسسات المالية تطالب بشدة:

ضرورة ملحة لإصلاحات مستعجلة وعميقة لعدد المؤسسات البنكية

والامارات والتي تستوجب وضعيتهم برامج وخطط إصلاح سريعة لتحسين مؤشراتهم وإنقاذهم بعد تراكم سياسات سلبية على إمتداد عدة سنوات، منها مشاكل هيكلية منذ تحويلهم من بنوك تنمية الى بنوك شمولية ومنها المرتبطة بطرق التسيير والحوكمة وسوء تعبئة الموارد.

البنوك والمساهمة في التنمية

إلى ذلك، عرّجت الجامعة الى دعوة الاتحاد العام التونسي للشغل لتأجيل سداد القروض لكافة الأجراء من أجل تخفيف الأعباء المالية في ظل جائحة «كورونا». وفي هذا الصدد حددت الجامعة العامة وكل هيكل الاتحاد العام التونسي للشغل مطالبة سلط الإشراف مرجع النظر بالتقيد بعدم تحميل المواطنين المستفيدين بتأجيل أقساط القروض من كلفة إضافية تحت أي مسمى وفق ما جاء به البلاغ الصحفي للبنك المركزي التونسي بتاريخ 13 افريل 2020 والذي أكده مرسوم رئيس الحكومة عدد 19 بتاريخ 15 ماي 2020 اضافة لكل التصريحات الاعلامية التي تداولها مسؤولو الهياكل التي تُعنى بالتنسيق والمراقبة والإشراف على قطاع البنوك والمؤسسات المالية.

وفي هذا السياق، لفتت الجامعة الى الطرف الاقتصادي والاجتماعي الدقيق والخطير الذي تعيشه تونس والذي يستوجب قطاع بنكي ومالي صلب ومتعافٍ ليكون الرافعة لاقتصاد دامج لتكريس منوال تنمية مستدامة، مشددة على مطالبة سلط الإشراف مرجع النظر بالتدخل والتدقيق واتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة جميع الملفات المتعلقة بالقطاع وبأولوية مستعجلة للملفين الخطيرين، ملف البنك التونسي الكويتي والبنك الفرنسي التونسي.

كما اكدت أن مقتضيات هذه المرحلة تفرض على الأطراف الاجتماعية للقطاع أن تضاعف من جهودها من أجل تنمية القطاع ليوصل مهمته في التمويل المسؤول الذي يستوجب تقليص كلفة الخدمات البنكية والتأمينية بما يجعلها في إطار مقبول كمساهمة في تحسين المقدرة الشرائية لكافة الأجراء والمواطنين كما أنه

يستوجب المرافقة في كل المراحل لأن التمويل المسؤول وحده سيساهم في تنشيط اقتصاد دامج كفيل بدفع عجلة تنمية حقيقية وخلق فرص التشغيل وبالتالي تقليص منسوب الفقر والتهميش.

وفي هذا الصدد دعت الجامعة العامة الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية والجامعة التونسية لشركات التأمين الى مزيد تكريس الحوار الاجتماعي الفعلي والبناء مع الجامعة العامة للبنوك والمؤسسات المالية ونقابات الاساسية بالقطاع لمعالجة جميع الملفات ولبلورة تصورات واستراتيجيات يقع بموجبها وضع وتفعيل برنامج قطاعي يعنى بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسة في أبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتفعيل قانون الاقتصادي الاجتماعي والتضامني. وتحسين منظومة الاندماج المالي وتطوير المنظومة القطاعية للتكوين بما يستجيب ويتناسب مع المتطلبات التي تفرضها التحديّات الجديدة في ظلّ المتغيرات السريعة التي نعيشها.

كما دعت الجامعة العامة كلّ موظفي القطاع من بنوك وشركات تأمين ومؤسسات ماليّة إلى مزيد البذل والعطاء وتحسين جودة خدماتهم، مشددة على مزيد رصّ الصف العمالي ومزيد الالتفاف حول نقاباتهم الأساسية وجميع هيكل المنظمة الشغيلة دفاعا عن ثوابته وخياراته الوطنية.

* صبري الزغدي

طالب الأخ نعمان الغربي الكاتب العام للجامعة العامة للبنوك والمؤسسات المالية بضرورة القيام بإصلاحات مستعجلة وعميقة خاصة من ناحية الحوكمة والتسيير، مؤكداً أن الإصلاحات المأمولة إن لم تتم ستكون له تداعيات سلبية على المنظومة البنكية واقتصاد البلاد. وأبرز في تصريح لجريدة «الشعب» أن ما طرحه الجامعة العامة لا يتضمن مطالب اجتماعية تهّم القطاع بل هي تهدف الى اصلاحات عميقة هي هاجس الجانب النقابي كشريك اجتماعي يدق ناقوس الخطر حول الوضعية الخطيرة لعدد البنوك في ظلّ صمت مريب من الدولة وأساسا سلط الاشراف والرقابة مرجع النظر.

محدثنا دعا الى العمل في إطار الخيارات الوطنية للجامعة العامة وللالاتحاد العام التونسي للشغل دفاعا عن مؤسسات القطاع البنكي أمام الحالة المزريّة التي تعاني منها عدة بنوك، من المفروض أن تكون رافعة من أجل اقتصاد وطني مستقر ومنوال تنموي دامج.

أصبحت الدولة رهينة CIRD ، إضافة لما تكبّده المجموعة الوطنية من خسائر في نفقات بعنوان تقاضي دولية المليارات التي دون أي نتيجة لصالح تونس. كل هذا التحكيم الدولي لما تكبّده من خسائر في مصاريف بعشرات أهدرت إيجابية جاء كنتيجة



حتمية للسياسات المرتجلة والخطئة للحكومات المتعاقبة في التعاطي مع هذا الملف والذي سيؤدّي إلى وضعية خطيرة جداً على الدولة ما لم تعالج بالجدية والنجاعة المطلوبين.

من جهة أخرى، طرحت الجامعة العامة ملفات البنك الوطني الفلاحي BNA والشركة التونسية للبنك STB يقع تسييرهما منذ مدة بالنيابة (interim) وتساءلت إلى متى ستدوم هذه الوضعية في أكبر البنوك والحال أن هاتين المؤسستين والقطاع تزخر بالكفاءات المهنية، وفي هذا الصدد طالبت الجامعة العامة بتعيين من يدير هاتين المؤسستين بصفة قارة وفق معايير الكفاءة المهنية البنكية والقدرة الفائقة على القيادة وبعيدا عن كل المحاصصات السياسية أوغير ذلك.

الجامعة نهبت أيضا للوضعية المالية الصعبة جدا لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة (BFPME) هذا البنك العمومي الذي مازال ينتظر تفعيل قانون عدد 27 لسنة 2019 القاضي بتحويله إلى بنك الجهاث بالتعاون مع الشريك الاستراتيجي والتقني الألماني KFW لإنقاذه من وضعيته المالية السيئة والحرجة وإعطاؤه دفعا جديد للمساهمة في تنمية الجهاث خاصة منها ذات الاولوية.

كما أكدت الجامعة مطالبتها الدولة بالتحرك لمعالجة وضعية بعض المؤسسات البنكية «المشتركة» التي تساهم في رأس مالها بنسبة 50 % مع دول أجنبية مثل البنك التونسي الليبي ومصرف شمال افريقيا الدولي والبنك التونسي السعودي وبنك تونس

أوضاع مزرية لعدد من المؤسسات

وفي وثيقة للجامعة العامة وحصلت «الشعب» على نسخة منها، عبّر مكتب الجامعة عن الانشغال الكبير والقلق العميق للوضعية الخطيرة لبعض المؤسسات البنكية التي تهدد استقرارها وحتى ديمومتها، إضافة الى التداعيات الوخيمة التي ستحدثها للقطاع والبلاد.

وكشفت الجامعة عن ملف البنك التونسي الكويتي BTK التابع للمجمع الفرنسي BPCE الذي يمتلك اغلبية رأس المال بنسبة 60 % الذي بات النموذج السيء والخطير بعلاقة بمسألة البنوك ذات رأس المال الأجنبي في تونس انطلاقا من الشروط والضوابط عند منح ترخيص مزاولة النشاط لهذه المؤسسات المالية مرورا بنمط التسيير والحوكمة وشروط المغادرة. ولعل ما أقدم عليه مجلس إدارة BTK مؤخرا من قرارات حولته الملف الأخطر في القطاع البنكي بتونس الى جانب ملف البنك الفرنسي التونسي.

إذ أن اليوم وبعد سنوات من سوء التصرف وغياب الحوكمة الرشيدة نتيجة السياسات المفروضة من قبل مجمع BPCE والتي أدت إلى النتائج السلبية وإلى الوضعية الكارثية الحالية للبنك. وبعد قرار المجمع التخلّص من هذه المؤسسة بالتفويت فيه إلى جهة أجنبية، الشيء الذي اعترضت عليه الدولة التونسية وأبرمت اتفاق بتاريخ 13/12/2019 تصيح بموجبه الدولة مالكة لأغلبية رأس المال، وقد كان هذا الإعلان للدولة مصدر طمأنينة على مستقبل البنك وديمومة المؤسسة وخاصة على مستقبل 450 موظفا وعائلاتهم. وما راع الجميع هو التراجع الغامض والمفاجئ للدولة عن قرارها ودون أي تفسيرات مما أدّى إلى تزايد حالة الاحتقان والتوتر. وبعد ذلك إتخذ مجلس ادارة البنك بتعليمات من المجمع جملة من الإجراءات الخطيرة على المؤسسة خاصة والقطاع والبلاد عامة.

وتشمل هذه القرارات :

- التفويت بقيمة 200 مليون دينار من الديون المصنّفة بـ 10 % فقط من قيمتها أي 20 مليون دينار إلى جهات غير معروفة. ومما يدعو إلى مزيد الاستغراب هو قيمة ونسبة الاستخلاص الحقيقية التي يمكن بالفعل تحقيقها. علما أنه تمّ تضخيم التصنيف لهذه الديون عمدا بعمليات مركبة ومشبوهة.

- التفويت في الشركة الفرعية Filiale للايجار المالي AIL رغم وضعيتها المالية المريحة

- التفويت في المقر الاجتماعي والفروع وجميع العقارات التي هي على ملك المؤسسة. وإذ تمثل هذه العملية سابقة خطيرة في قطاع البنوك بتونس وحيث يستتج منها أن الهدف من ورائها هوتفكيك أوصل المؤسسة وتفليسها وتصفيتها.

والسؤال الذي يطرح نفسه كيف تقع كل هذه التجاوزات الخطيرة أمام اجهزة الدولة التي تعنى بالإشراف ومراقبة الشأن البنكي والمالي؟

ملف البنك التونسي الكويتي يتجه هو أيضا نحو تعقيدات كبيرة وخطيرة قد تصل الى حجم خطورة ملف البنك الفرنسي التونسي BFT الذي أدى بالحكم على الدولة التونسية بدفع تعويضات مالية بألاف المليارات إلى الجهة المدعية وحيث

احتجاجات لباحثي المعهد الوطني للتراث:

المدير العام يرفض تحسين وضعية البحث والنهوض بالمؤسسة ويتمسك بالتسيير العشوائي

بدعوة من النقابة الأساسية لباحثي المعهد الوطني للتراث، تقرر الدخول في تحركات احتجاجية بسبب الوضع المتردي بالمعهد وتعطل لغة الحوار مع المدير العام ومختلف الدوائر، وقد نظموا أمس الأربعاء وقفة احتجاجية معلنين التصعيد في نضالاتهم. النقابة الأساسية لباحثي المعهد أكدت استحالة التواصل مع الإدارة الحالية الراضية للحوار البناء لتحسين وضعية البحث والنهوض بالمؤسسة، إلى جانب لامباليتها والانسداد المتفاقم لأفق البناء المشترك في المؤسسة خلال السنوات الأخيرة. باحثو المعهد يحتجون على التسيير العشوائي والانفراد بالقرار وتجاهل المطالب النقابية وعدم الرد على المراسلات والتضييق على زملائهم إلى حد الاعتداء على حقوقهم العلمية والمهنية. كما يشهد المعهد سوء تصرف في الميزانيات المعدة للبحث والجرد والترميم والنشر والصون وغياب البرامج المسبقة لإعدادها، فضلا عن ضرب الاسلاك فيما بينها وغياب إرادة فعلية لحل المشاكل والسعي إلى تأجيل الأوضاع في عديد المناسبات والتنكر لجميع المطالب المتفق عليها والامتناع عن إمضاء محاضر الجلسات. نقابة باحثي المعهد دعت الى ضرورة ارساء تسيير ديمقراطي بالمؤسسة وفرض مبدأ انتخاب المدير العام مع مجالس منتخبة وفرض لجان تفكير ومتابعة في كل الدوائر، كما يطالبون بإحداث تغيير جذري وشامل في الادارة العامة ومختلف الدوائر خاصة مع استحالة المُضي في الإصلاحات مع الإدارة الحالية، وضرورة المحاسبة والتدقيق المالي والتعجيل بإعادة هيكلة المعهد.

* صبري الزغدي

كوارث تحدث في المعهد العالي للتربية المختصة بنوبة:

تجسس على الأساتذة، تفرقة وإقصاء، وتسيير بيداغوجي مرتجل!

كشف الأساتذة القارون بالمعهد العالي للتربية المختصة بمنوبة، عن وضع كارثي تعيشه المؤسسة نتيجة للتجاوزات الخطيرة للإدارة. جاء ذلك خلال اجتماع الاساتذة يوم 8 ديسمبر الجاري بالمعهد بدعوة من النقابة الأساسية للأساتذة الجامعيين بالمؤسسة. الاساتذة اكدوا انهم يتعرضون للتجسس وكانوا موضع تقارير سرية حول جميع تحركاتهم ما يمثل تعديا صارخا على حرمة الاساتذة الجامعيين بالبحر الجامعي، ويعيد الى ممارسات قديمة كان من المفروض انها انتهت... الاساتذة في اجتماعهم طرحوا ايضا الوضع المزري الذي اضحى عليه التسيير البيداغوجي الذي غابت عنه اي رؤية او تصور واتسم بالارتجال الدائم، كما عبروا عن استنكارهم من الاقصاء الذي يتعرضون له في الحياة الجامعية وجميع التظاهرات العلمية، فضلا عن انهم كانوا ضحايا لتكريس الجهوية والفتوية. مديرة المعهد، التي من المفروض أن تكون الحريص الاول على تنقية المناخ داخل المعهد وتكرس جواً ملاماً للعمل، إلا انها كل الشبهات تحوم حولها في تورطها في كل ذلك، واستأثرت بأهم المهام الجامعية في تعدد صارخ على القوانين المنظمة للمرفق العام.

كما طالب الأساتذة باحترام الاطار الجامعي والكف عن سياسة التفرقة والزج بهم في الخلافات الفائمة بين المديرية العامة ومظفي وعملة المعهد.

* صبري الزغدي

احتقاناً في المندوبية الجهوية للشباب والرياضة بنزرت:

إخلالات وتجاوزات بالجملة وغياب تام للبرمجة



من المنتظر أن ينفذ غدا الجمعة 25 ديسمبر 2020 إدارات الشباب والرياضة بنزرت اضرابا عن العمل احتجاجا على تعكر المناخ المهني والاجتماعي بالمندوبية الجهوية للشباب والرياضة والادماج، ورفضاً لسياسة المماطلة وعدم التعاطي الإيجابي مع مشاكلهم المتراكمة.

ويتم تنفيذ الإضراب في كافة دور الشباب والوحدات

المتنقلة بولاية بنزرت باستثناء خدمات الإقامة والإعاشة.

ويطالب الطرف النقابي باحترام الحق النقابي ويفرض استمرار نقلة الإطارات بطريقة تعسفية دون تشريك النقابة، في ظل تنصل المندوب الجهوي من كل الالتزامات والاتفاقات الممضاة وعدم تفاعله مع مطالب الإطارات الراغبة في الإعفاء من خطة مدير في أكثر من مؤسسة.

كما تشكو إدارات القطاع من غياب المبادرات الجهوية على مستوى البرمجة مما أحدث فراغا على مستوى البرامج التشاركية، فضلا عن مواصلة حرمان بعض الاطارات البيداغوجية من حقها في التفقد البيداغوجي وفق الترتيب القانونية.

وكان إدارات الطفولة قد اجتمعت بدعوة من نقاباتهم الأساسية وإشراف من الاتحاد الجهوي للشغل بنزرت، وتمّ خلال اللقاء الكشف عن جملة من التجاوزات والإخلالات الصارخة بكافة المؤسسات والهيكل بالجهة ما خلق جواً من التوتر في ظل صمت سلطة الاشراف.

هذا وتمّ التأكيد على تواصل انسداد باب الحوار مع المندوب الجهوي الذي اختار السكون والصمت أمام ما وافته به النقابة الأساسية من بيانات تتضمن مطالب كافة العاملين مما عطل عديد المصالح الإدارية والبيداغوجية والهيكل التابعة لها وهو ضرب صارخ لديمومة المرفق العمومي.

كما ان المندوب الجهوي لا يتفاعل مع مطالب الإطارات الراغبة في الإعفاء من خطة مدير وغياب اجتهاد جهوي لحلحلة هذا الاشكال الذي تسهده أكثر من مؤسسة.

وقد عبرت اطارات الشباب والرياضة في لقائهما عن تمسكها بالمطالب ومنها المنحة البيداغوجية ومنحة التسيير والقانون التوجيهي ومنحة التكليف بمأمورية ومراجعة منشور حركة النقل وملف العملة المتعاقدين بالأجر الأدنى المضمون...

* صبري الزغدي

تجاوزات سيف الدين مخلوف وأعضاء من حركة النهضة ببلدية بن عروس

أفادنا الاخ الطيب اللواتي الكاتب العام للنقابة الاساسية لبلدية بن عروس بأن المدعو سيف الدين مخلوف النائب عن ائتلاف الكرامة كان يوم 18 ديسمبر الجاري في البلدية مع أعضاء من المجلس البلدي التابعين لحركة النهضة في اجتماع سري وغير مرخص فيه بحجة توزيع مساعدات مجهولة المصدر، ما سيؤدي الى بث الفتنة والبلبلية في صفوف الاعوان.

وقد تحولت النقابة الأساسية لقاعة الجلسات صحية عدد من الأعوان لمنع مثل هذه التصرفات اللا قانونية، الا ان المذكور لاذ بالفرار بعد اكتشاف أمره خوفا من توثيق اجتماعه السري، وقد اجتمعت النقابة الأساسية وأصدرت بيانا في الغرض أدانت فيه الاعتداء على حياد الإدارة وتوظيفها لأغراض سياسية. ودعت النقابة الأساسية منظورها الى الدفاع المستميت عن حيادية المرفق العمومي واستقلالية الادارة عن كل الأحزاب خدمة للمواطنين وتطبيقا لقرارات الحكومة والمجلس البلدي المنتخب.

* صبري الزغدي



القضاء الموازي في المادة الجبائية شكل من أشكال الفساد المكن

وجب تنظيمه بنصوص تشريعية او في شكل أوامر رئاسية في إطار تفويض من المشرع الجبائي وكذلك في خرق للفصل 25 من مجلة المحاسبة العمومية. إن القرارات التي تم اتخاذها في إطار تلك اللجنة غير الشرعية، التي تحولت إلى هيئة قضائية موازية، والمتعلقة بشطب أو تخفيض المبالغ الموظفة بقرارات في التوظيف الإجباري تحتتم علينا توضيح مدى شرعيتها.

إن «اللجنة الاستشارية المكلفة بالنظر في عرائض المطالبين بالأداء» التي عملت أكثر من عشر سنوات خارج إطار القانون تكاد تكون سرية لأن المطالبين بالضريبة لا علم لهم بها، فضلا عن أن الأغلبية الساحقة للمستشارين الجبائين والمحامين لا علم لهم أيضا بوجودها ضرورة أنها غير مؤطرة بنص تشريعي في خرق للفصل 34 من دستور 1959 وأن الإدارة لم تبادر على الأقل بإعلامهم بوجودها وبمهامها في إطار مذكرة عامة وهذا يدعو في حد ذاته للريبة والحيرة.

ففي إطار التدقيق في ملفات الفساد، وجب فتح تحقيق بخصوص المبالغ التي تم فسحها، في إطار اللجنة الاستشارية التي أشرف عليها وزراء المالية السابقين خارج إطار القانون وفي غيرها من الأطر غير الشرعية بمقتضى مذكرات ادارية، والإسراع، في اطار مشروع قانون مالية تكميلي لسنة 2020، بحذف أحكام الباب الرابع من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية المحدثة في ظروف فاسدة للموفق الجبائي ولجان تأطير أعمال المراقبة الجبائية ولجنة إعادة النظر في قرارات التوظيف الاجباري. ان عدم إلحاق الموفق الجبائي بالموفق الاداري لن تكون له الفائدة المرجوة طالما انه لم يتم الى حد الآن تطهير الادارة وتاهيلها. إن إحداث الموفق الجبائي في شكل مؤسسة عمومية مستقلة في خرق للدستور وللغسل 30 من قانون المالية لسنة 2011 سيساهم في إهدار المال العام باعتبار انه فاقد للاستقلالية. كما أن فتح الباب على مصراعيه لقبول اعتراضات بخصوص قرارات توظيف اجباري لا يتم الاعتراض عليها بصفة متعمدة من قبل المطالب بالضريبة في الآجال القانونية من شأنه المساس بالأحكام الواردة بمجلة الحقوق والإجراءات الجبائية التي قد تصبح لا فائدة من الإبقاء عليها في ظل هذه الفوضى المقننة. فالمفروض أن لا تبادر الإدارة بإعادة تبليغ قرار التوظيف الاجباري للمطالب بالضريبة لتمكينه من التقاضي إلا في حالة تقديم مبررات ضافية بخصوص استحالة الاعتراض على قرار التوظيف الاجباري في الآجال القانونية. يلاحظ أن بعض الأطراف الضالعة في الفساد حريصة بصفة مشبوهة على الإبقاء على لجنة إعادة النظر في قرارات التوظيف الإجباري رغم أن ذلك يتناقض مع وحدة الإجراءات واستقلال السلط وحياد الادارة التي لا يمكنها ان تكون خصما وحكما دون الحديث عن تركيبها الفاسدة التي تضم اطرافا خارجة عن الادارة.

كان من المفروض ان تبادر الحكومة بالعمل على احترام الفصل 10 من الميثاق العالمي لحقوق الانسان والفصول 2 و14 و25 و26 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والفصول 2 و10 و15 و20 و21 و102 و108 والفقرة 9 من الفصل 148 من الدستور وذلك من خلال توحيد إجراءات الاعتراض على قرارات التوظيف الإجباري في المادة الجبائية.

تبعا لما تقدم، نرجو منكم التدخل بغاية:

- 1/ حذف لجنة إعادة النظر في قرارات التوظيف الإجباري التي تعُد قضاء موازيا،
- 2/ إذا كان ولا بد تمكين الأشخاص المتضررين من التقاضي امام المحاكم نفسها بعد إعادة تبليغهم قرارات التوظيف الاجباري،
- 3/ فتح تحقيق بخصوص الديون الجبائية التي ساهمت في شطبها لجنة إعادة النظر في قرارات التوظيف الإجباري ولجنة تأطير اعمال المراقبة الجبائية التي ترأسها وأحدثها منصف بودن سنة 2008.

تم في إطار الفصل 30 من قانون المالية لسنة 2011 إحداث لجنة إعادة النظر في قرارات التوظيف الإجباري للأداء تتولى إبداء الرأي في عرائض المطالبين بالضريبة المتعلقة بالتماس إعادة النظر في قرارات التوظيف الإجباري للأداء التي لم يصدر في شأنها حكم قضائي في الأصل لانقضاء أجل الاعتراض عليها أو لرفض الاعتراض عليها من حيث الشكل.

ويمكن لمصالح الجبائية عرض قرارات التوظيف الإجباري للأداء على أنظار اللجنة بمبادرة منها. ويمكن بناء على رأي اللجنة سحب أو تعديل قرار التوظيف الإجباري للأداء وذلك بمقرر من وزير المالية أو من المدير العام للأداءات بتفويض منه ويتم إعلام المطالب بالأداء بذلك. وتتركب لجنة إعادة النظر في قرارات التوظيف الإجباري للأداء من:

- مستشار بالمحكمة الإدارية بصفة رئيس،
- المستشار القانوني لوزارة المالية،
- موظفين اثنين بوزارة المالية،
- ممثلين اثنين عن هيئة الخبراء المحاسبين.

إن إحداث هذه اللجنة يتناقض مبدئيا مع اقرار احداث الدوائر الجبائية بعد الغاء اللجان الخاصة للتوظيف الاجباري. هل يعقل ان يتم اشراك من مسك المحاسبة واشرف على مراقبتها ومن هو في وضعية تضارب مصالح في مسائل لا تدخل ضمن اختصاصه حسب التشريع الجاري به العمل مثلما أشارت إلى ذلك إدارة الأداءات صلب مذكراتها الداخلية وبالأخص عدد 30 لسنة 2007. أما بخصوص المسائل المحاسبية التي يمكن أن تكون، بصفة عرضية واستثنائية، محل إشكال فيإمكان اللجنة استشارة المجلس الوطني للمحاسبة. باعتبار خطورة القرارات التي ستتخذها اللجنة وتأثير ذلك على مصلحة جميع الأطراف وبالأخص الخزينة العامة، يبقى تعيين كل اعضائها من بين القضاة مسألة بديهية اذا ما قبلنا جدلا بتلك اللجنة البدعة المخالفة لمبادئ الامم المتحدة الاساسية المتعلقة باستقلال السلطة القضائية.

إن هذه اللجنة البدعة تشكل قضاء موازيا ووجودها يُعدُّ خرقا لمبدأ المساواة ومبدأ فصل السلطات إذ لا يعقل أن يتم النظر في قراراتين في التوظيف الإجباري بطريقتين مختلفتين، الأول أمام المحاكم الجبائية والثاني أمام لجنة إدارية تتركب من اطراف في وضعية تضارب مصالح. فتكريسا لمبدأ المساواة وحفاظا على مصالح كل الأطراف من خزينة عامة ومطالبين بالضريبة، وجب أن يتم النظر في قرارات التوظيف الإجباري أمام الدوائر الجبائية وليس أمام الإدارة التي تتحول إلى خصم وحكم. فإذا أراد مجلس النواب تفادي الانحرافات الخطيرة وإسعاف البعض من المطالبين بالضريبة، فالحل يكمن في إضافة فقرة ثانية للفصل 51 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية في اطار مشروع قانون مالية تكميلي لسنة 2020 يكون نصها كالتالي: «يمكن لإدارة الجبائية إعادة تبليغ قرارات التوظيف الإجباري التي لم يصدر في شأنها حكم في الأصل لانقضاء أجل الاعتراض عليها المنصوص عليه في الفصل 55 من هذه المجلة أو لرفض الاعتراض عليها شكلا وذلك شريطة أن يقدم المطالب بالضريبة عريضة معللة في ذلك في أجل أقصاه موفى السنة الخامسة الموالية للسنة التي تم خلالها تبليغ القرار المشار إليه».

ويتضح أن بعث تلك اللجنة البدعة يندرج ضمن إضفاء الشرعية على «اللجنة الاستشارية المكلفة بالنظر في عرائض المطالبين بالأداء» التي لا يوظفها أي نص تشريعي والتي أحدثها وزير المالية خلال سنة 1998 لتقوم بدور القضاء الموازي ولتشطب الديون الجبائية في خرق صارخ للفصل 34 من دستور 1959 الذي نص بوضوح على ان كل ما يتعلق بالجبائية

كلمة أولى

النفائيات، المرفق القضائي والهجرة غير النظامية...!

* رمزي الجبّاري

1-

أثار ملف النفائيات القادمة من إيطاليا كلما كثيرا على امتداد شهري نوفمبر وديسمبر، ويبدو أنّ عملية إيقاف من هم مسؤولون عن استقدامها إلى تونس حدّد على الاقل في هذه الايام من منسوب تبادل التهم بين عديد الاطراف التي لها علاقة بهذا الملف ولعل أول المخطئين وزير التنمية المحلي والبيئة مصطفى العروي!

2-

قلنا أنّ ملف النفائيات كان محورا أساسيا في حياة التوانسة على اختلاف مستويات العلمية والاجتماعية يفسر، ويحلل ويناقش ويتناقد وينحاز إلى طرف ما (!! لكّن الذي يحز في النفس بعيدا عن كل ترويح عن النفس أنّ الدولة وهياكلها هي المسؤولة الاولى عن جريمة النفائيات.

3-

حين قررت الدولة عقد اتفاقية على ردم النفائيات إلى تونس - من دفعها إلى ذلك؟ ولماذا هل المقابل مادي؟ الاكيد أنّ فراغ الكاسة العمومية هو الذي دفعها إلى هذه الخطوة غير المحسوبة نعم ما قامت به الدولة جريمة لا يمكن ان تنسى بسهولة من الذاكرة الشعبية!

4-

الأكيد أنّ القضاء بما اتخذه من قرارات إيقاف سيكشف ما تبقى من جريمة الدولة في حق مواطنيها الذين تنفذ عليهم عادة احكامها الجائرة -! هنا من يحاسب الدولة التي التزمت بكونها ستكون في خدمة الشعب فلمن تقرأ كتابك يا هذا!!

5-

المرفق القضائي ظلّ مشلولاً على امتداد شهر ديسمبر 2020 في سابقة أولى من نوعها بعد اضراب القضاة وكتبة المحاكم لكن السؤال الاهم أين الدولة من هذا الاضراب الذي عطّل مصالح المواطنين؟ فهل يهّم هذا الدولة؟

6-

امضت النقابة أي نقابة القضاة مع الحكومة ورفض جماعة الجمعية مبدأ العودة وذهب أنس الحمادي خلال بداية الاسبوع ليؤكد أنّ وزارة العدل جادة هذه المرة في تفعيل اتفاقيات فتحت وشرعت ابوابها لتفعيل النقاط المدرجة في هذا الاتفاق في حين واصل قضاة الجمعية التشبث بمواقفهم الراضة لاستئناف العمل وبالتالي صار تشتت القضاة واضحا للعيان بعيدا عن منطق الربح والخاسر!

7-

غير بعيد عن كل ما يجري في الكواليس فان هياكل وزارة العدل خاصة المالية منها لم تصرف اجور القضاة كقرار أو كردة فعل على عدم تنفيذ العمل وبهكذا توجه قد نكون جميعا قد دخلنا منعرج العمل مقابل الغذاء...!

8-

الهجرة غير النظامية، ملف شائك هو الآخر عانت منه الحكومات المتعاقبة في علاقة بدول الجوار لذلك ذهب هشام المشيشي إلى فرنسا ويبدو انه قدم تنازلات جديدة وربط هذه الهجرة بالارهاب على كل حال الكرة في ملعبه ليجد لنا مخرجا مشرفا يحد على الاقل من جحافل الراكبين للبحر ليلا نهارا غير مبالين بعواقب هذه الهجرة.

نسرين العماري - نائب رئيس لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية بالبرلمان لـ «الشعب»

مبادرة اتحاد الشغل للحوار الوطني جاءت في وقتها

* حوار: لطفي الماكني



يتذمرون من ضغط الوقت في حين ان الشعب انتخبهم لهذه المهام ولا بد من التضحية لخدمة مصلحة المواطنين.

* **لكن المواطن هو من يدفع ضريبة ذلك التصويت غير المسؤول؟**

- هذه هي الحقيقة لان النائب مطالب بالاطلاع على المشاريع التي سيصوت عليها في الجلسات العامة لانه من غير المنطقي التصويت على قانون لا يعلم تفاصيله.

* هناك من يعتبر الحكومة قد خضعت لإبتزاز التحالف الذي تزعمه النهضة داخل البرلمان عند تمرير الميزانية فهل لديك نفس الاعتبار؟

- نحن داخل كتلة الإصلاح دعمنا حكومة مستقلة وهذا الأساس لدينا لكن الضغوطات الحاصلة تريدنا ان تكون حكومة كفاءة سياسية لذلك نحن نرفض الإبتزاز الذي تمارسه النهضة وقلب تونس ومعهم ائتلاف الكرامة الذي يعمل بالوكالة لحركة النهضة وهذا الإبتزاز كان واضحا عند مناقشة الميزانية وربطها بالتغيرات التي لابد من القيام بها داخل الحكومة وهذا ما ستكشفه الأيام القادمة وما تجدر الإشارة إليه كوننا نصنع ككتلة رئيس الحكومة حتى لا يخضع للإبتزاز ليحقق ذلك التحالف الذي أشرنا إليه مصالحه المعلنة والمخفية.

* **في ذات الوقت يتردد أن تحالف الترويكا يضغط على رئيس الحكومة للقيام بتحويل وزاري لمزيد التوافق فما صحة ذلك؟**

- الحديث عن تحويل وزاري مرتقب هو نفس ما يصلنا من تسريبات عن سعي الترويكا للحصول على مناصب وزارية إضافة إلى التوافق بعدد الولايات والمعتمديات مع التأكيد انه لم يعرض علينا أو يقترح من جانبنا اي من هذه المناصب ونحن لسنا ضد الكفاءات التي بمقدورها خدمة البلاد لكن ضد اللعب بالكلمات التي تخفي وراءها رغبة في التمكن من مفاصل الدولة للهيمنة وخدمة اجندات الأحزاب وهذا ما اوصلنا إليه اليوم لان كل مسؤول يريد خدمة مصالح حزبه على حساب مصالح البلاد وعلى رئيس الحكومة الإنتباه لذلك واعتماد الكفاءة أساس اي منصب مسؤول.

* **هنا بمقدور الحكومة، وفي ظل الأوضاع الحالية التعاطي مع تزايد وتيرة الاحتجاجات التي مست كل القطاعات والفئات؟**

- ما يجب توضيحه ان هذه الفترة من كل سنة دائما تعرف ارتفاع منسوب الاحتقان الاجتماعي ويمكن تفسيره كذلك بالعودة إلى أجواء الثورة وبالتالي المسألة مفهومة من هذا الجانب الا ان ما يجب التأكيد عليه من ناحية اخرى ضرورة الفرز في المطالب حيث هناك المعقولة واخرى غير منطقية حتى لا تتوسع دائرة الاحتقان الذي تعيشه البلاد خاصة وان هناك اطراف سياسية تدفع بذلك الاتجاه لتحقيق مصالح الحزبية هذا غير مخفي على الجميع.

* **في خضم هذا الاحتقان هناك دعوات لحل البرلمان فكيف تترين هذه الدعوات؟**

- علينا الاتفاق اولا ان ما جاء بالصندوق لابد ان يذهب بالصندوق لانه الآلية الديمقراطية الوحيدة حتى لا ندخل في الفوضى كما انه لا يوجد ضمن الدستور ما يذهب في ذلك الاتجاه من ناحية اخرى فإن اجراء انتخابات دون تغيير القانون الانتخابي والنظام السياسي سيفرز نفس النتيجة ويعيدنا إلى نفس الدائرة ولن يتغير أي شيء.

* **ما حصل في الايام الماضية من عنف داخل البرلمان يكشف حجم الانفلات والتداعيات التي قد تحصل لاحقا؟**

- أنا كنت من ضحايا العنف الذي تمارسه تلك الكتلة التي اصبحت «مختصة في ترهيب النواب» وما يجب التأكيد عليه هنا ان رئاسة البرلمان كثيرا ما تسترت على ممارسات نواب تلك الكتلة وهذا ما لاحظته عندما

اعتبرت نسرين العماري نائب رئيس لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية بالبرلمان (كتلة الإصلاح) مبادرة الاتحاد العام التونسي للشغل الاطار الافضل لنجاح الحوار الوطني خاصة وانها جاءت في توقيت مناسب باعتبار ان الوضع الذي وصلته البلاد على كافة الاصعدة لم يعد يحتمل مزيد الانتظار والتراخي.

وتوقفت في حوارها «للشعب» عند المشاحنات المفتعلة من بعض الاحزاب الباحثين عن مصالح آنية ضيقة على حساب مصلحة البلاد والتونسنيين اضافة الى إدانتها لكل انواع العنف والترهيب التي يمارسها نواب «كتلة ائتلاف الكرامة» في ظل الصمت المتواصل لرئيس البرلمان الذي لم يتخذ موقفا واضحا وحاسما منذ بداية المدة النيابية تجاه تلك الممارسات المشيئة.

كما أشارت العماري إلى الإبتزاز الذي يمارسه تحالف الترويكا وفي مقدمته النهضة على رئيس الحكومة لاجراء تحويل وزاري بما يمكنها من مزيد التموثق من خلال المناصب الوزارية وغيرها للهيمنة على مفاصل الدولة.

* **إنتقادات عديدة تعرض لها قانون المالية خاصة في علاقة بتغييره للجانب الاجتماعي فما تفسرين ذلك التغيير؟**

- هناك جملة من المعطيات جعلتنا نطلق على قانون المالية لسنة 2021 قانون الضرورة ذلك ان الاحتقان السياسي والاجتماعي مع جائحة الكورونا كلها لا تحتمل عدم تمرير قانون المالية الا ان ذلك كان بألم كبير لغياب الاجراءات الاجتماعية او الاصلاحات الكبرى التي ينتظرها المواطن التونسي في ظل التفاوت الطبقي الذي اصبح بارزا داخل المجتمع من ناحية اخرى هناك مبادرات قدمت لتكون ضمن قانون المالية الجديد ذات منحنى اجتماعي وبيئي تم إسقاطها أو التخلي عنها بعد ان وعدت الحكومة بانها ستطرح جملة من المبادرات في ذات الاتجاه الا انها لم تلتزم بعودتها اضافة الى ضغط التاريخ المحدد للمصادقة على قانون المالية كلها اجتمعت لتكون الميزانية بذلك الاخراج الا ان الحكومة ملزمة بتقديم قانون مالية تعديلي ما بين مارس وافريل 2021 يتضمن جملة من الاصلاحات المستوجبة عليها.

* **لفترض ان الحكومة لم تلتزم بما وعدت به بخصوص قانون المالية التعديلي؟**

- ما يجب التأكيد عليه هنا ان المعطيات في فترة ما بين مارس وافريل ستكون مغايرة اي لا وجود لضغط تاريخ دستوري للمصادقة وبالتالي ان لم تلتزم الحكومة بما وعدت به فان قانون المالية التعديلي لن يقع تمريره.

* **لكن الا تترين ان التاريخ المحدد للمصادقة على الميزانية في حاجة لتغييره حتى تتجنب مثل هذه الوضعيات؟**

- التاريخ الدستوري لا يتغير الا اذا تم تنقيح الدستور هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان مسار اعداد الميزانية كان في اوضاع غير مستقرة ذلك ان عدم الاستقرار سياسي أثر سلبا على الاستقرار الاقتصادي ومثله الاجتماعي مما جعل الحكومة تتخطى الى اخر

لحظة في اعداد الميزانية ولو كانت الحكومة تعمل بصفة طبيعية لكانت الرؤية واضحة امامها الا ان ذهاب حكومة وتعويضها بأخرى اوصلنا الى هذه الوضعية التي نحن عليها بما لا يجب اغفال مسألة اخرى هامة كون هناك عدد من النواب يصوتون على الفصول دون دراية او اطلاع.

* **وما سبب ذلك؟**

- دائما ما تعرف الايام الاخيرة من مناقشة الميزانية نسقا مرتفعا بحكم تواصل اعمال اللجان والجلسات العامة بما يتطلب متابعة يومية لساعات من قبل النواب الا ان ذلك الالتزام غير متوفر لدى عدد منهم الذين

كنت داخل مكتب البرلمان وقد ذكرناه مرارا وتكرارا بما يأتيه نواب ذلك الائتلاف من ترهيب وعنف لكنه يتجاهل الامر بما يفسر انهم يريدون جرنا الى مربع العنف الا اننا سنظل دائما ضد الخطاب العنيف المحرض على الكراهية والارهاب.

* **باعتبارك نائبة تمثلي المرأة ضمن الطبقة السياسية كيف تفاعلت مع ذلك الخطاب العنيف المحقر من مكانة المرأة داخل المجتمع؟**

- ما يجب توضيحه ان الاعتداء العنيف الذي حصل على زميلنا كان في ساعات الفجر الأولى حيث لم يكن عدد النواب كبيرا وانا لا استغرب في ذات الوقت ذلك الخطاب العنيف من العفاس لانني كنت من ضحاياه حيث لم يحترمني ككناثة وكإمرأة وبالتالي هو لم يحترم الدستور الذي على أساس بنوده تمكن من دخول البرلمان وهذا ما يبين ان هؤلاء يستغلون الديمقراطية لتحقيق غاياتهم دون ان تكون لهم اي قناعة بمبادئ الديمقراطية وانني في ذات الوقت لا استغرب موقف الغنوشي تجاه ذلك الخطاب والسلبية التي تعامل بها لان خطاب العفاس يذكره بشبابه وقناعاته التي لم تتغير وكان على رئيس البرلمان ان يتجرد من انتمائه الحزبي ويتخذ موقفا واضحا لان ما حصل لا علاقة له بحرية التعبير بل هو اعتداء عنيف وخطاب يحرض على الارهاب وهذا ما يذكرنا بما حصل قبل اغتيال كل من الشهيدين شكري بلعيد ومحمد البراهمي.

* **ما هو تصورك لنجاح الحوار الوطني؟**

- نحن وصلنا مرحلة اما الذهاب إلى الحوار او الفوضى ولعل ما نراه اليوم من عودة العروشية والافتتال من أجل قطعة ارض بين ابناء الوطن الواحد يغني عن مزيد تقديم المعطيات عن تأزم الاوضاع ومن هذا المنطلق تأتي مبادرة اتحاد الشغل المنظمة الوطنية العريقة المتحملة لمسؤولياتها في مثل هذا الظرف الدقيق وحرصها على اخراج البلاد من دائرة الاحتقان والضبابية.

من ناحية اخرى ننتظر ذهاب رئيس الجمهورية في ذات الاتجاه باعتبار مكانته الرمزية على رأس الدولة لان الحوار يكون مع المختلفين وليس دائما مع الاصدقاء حتى يحصل الاتفاق على أساسيات الخروج من الازمة والقبول بالعيش المشترك لان المواطن التونسي لم تعد تعنيه تلك الخطابات لانها لم تغير من واقعه شيئا.

* **هل أن مختلف الفاعلين في المشهد العام مستعدين لمثل هذا الحوار؟**

- لا أعتقد ان جميع الاطراف جاهزة هذا الحوار لوجود تنافر ورفض لبعضها البعض وهناك من يرى المسألة من وجهة نظر مصالحه الضيقة والانغماس في الاستقطاب والخصومات المفتعلة وعلى الجميع الانتباه إلى صعوبة اوضاع البلاد التي لم تعد تتحمل التردد واضاعة الوقت والابتزاز وتغليب مصالح الاحزاب على حساب مصلحة البلاد.

بعد ربط المشيشي الهجرة غير النظامية بالإرهاب:

الحقائق الغائبة والأسباب الحقيقية لبحث الشباب عن الأمل والحياة الأفضل

* لطفي الماكني



اندماج المهاجرين بل هي تدفعهم إلى المغادرة والبحث عن فضاءات أخرى للاستقرار والعيش مثل كندا والولايات المتحدة الأمريكية.

إن أولى مؤشرات تنامي الهجرة غير النظامية (وتونس تعتبر اليوم من الدول المنتصرة لأرقام المهاجرين باتجاه الضفة الأوروبية للمتوسط) تدل على الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلاد بعد ان قام الشباب بالثورة على المنظومة السابقة واساسا على نموها التنموي الذي همّش اغلب جهات البلاد وحصر مقدراتها وثرواتها لدى مجموعات متنفذة ولوبيات تتحكم في اقتصاد البلاد.

لكن لم ينل الشباب الذي أنجز ما عجز عنه غيره ما كان يرنو اليه من تحقيق لأحلامه التي رسمها وفق رؤيته لمستقبل لكن وبعد اسابيع فقط إذ بعد 14 جانفي كانت أكبر موجة هجرة غير نظامية باتجاه إيطاليا بعد ان تبين لهؤلاء الشباب أن ثورتهم استحوذ عليها الطامعون في الهيمنة على السلطة ومن ورائها مصادر الإنتاج ومناجم الثروات الطبيعية والوضع الحالي للبلاد يبين مدى ما بلغه الاحتقان الاجتماعي الذي دخل مرحلة خطيرة بتوسع دائرة العنف بين جهات ومناطق الوطن الواحد.

* الأولوية للاستراتيجية الوطنية للهجرة

لم يعد هناك هامش أمام الفاعلين في الشأن العام لمزيد التراخي لبحث وضع استراتيجية وطنية للهجرة كما دعا المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ان تكون مرجعا للحكومات المتعاقبة تستند إليها عند مناقشتها للجانب الأوروبي الذي اصبح يستعمل الهجرة كورقة ضغط لدول جنوب المتوسط حيث يربط بين تقديم المساعدات المالية والالتزام

عكس الاستنكار الصادر عن مختلف مكونات المجتمع التونسي بعد تصريحات رئيس الحكومة هشام المشيشي خلال زيارته الأخيرة إلى فرنسا وربطه بين الهجرة غير النظامية والإرهاب فإن الكثير من الحقائق الغائبة عن هذا الملف الذي يخفي معطيات مرتبطة بملف يطغى على أولويات العلاقات الاقليمية والدولية.

ذلك ان الدول المستقبلية للمهاجرين ونعني هنا الضفة الشمالية لأوروبا بدأت تستعمل تدفقات الآلاف من الشباب الباحث عن فرصة أفضل للحياة للضغط على حكومات الدول التي ظلت سياستها تجاه الشباب مبنية على الوعود التي لا تتحقق والبرامج (ان وجدت) لا تؤسس لأمل يمكن البناء عليه للعيش مثل بقية شباب الدول التي حققت الرفاه لمواطنيها دون اقصاء أو تهيش.

لقد كانت الدهشة أكثر من ان يتحملها كل من استمع إلى رئيس الحكومة وهو يخوض في ملف متشعب وتتحكم فيه المصالح داخل الفضاء الأوروبي إذ يعلم المطلعون والباحثون في الهجرة ان دول الاتحاد الأوروبي اتفقت على كل الملفات الا مسألة الهجرة حين تركتها مجالاً بلا رقيب لكل دولة على حدة وربطتها بسيادتها وإلى الآن تعقد القمم والمؤتمرات دون ان يكون هناك حسم في استقرار الاجانب داخل الفضاء الأوروبي بل يتجه الامر نحو التعقيد بخصوص اتفاقية شنغن schengen حرية التنقل بين دول الاتحاد الأوروبي مع وضع شروط لا تساعد على

حتى نتجو من جسيم الفتنة

العلاقات التاريخية بين أهالي الجنوب لا يفسدها مجرد نزاع على مورد ماء

بقلم: المنصف بن فرج



عين السخونة كانت بالفعل «سخونة» حرارة هذا المشهد السياسي المأزوم، وهشاشة هذه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة.

ولاشك في أن انحراف مجلس نواب الشعب عن دوره ورسالته ساهم بشكل جذري في إذكاء النار في الهشيم لأن النواب تركوا وعودهم للناخبين في مهبط الريح وانصرفوا إلى تناحرهم الايديولوجي وتصفية حساباتهم الضيقة.

كل ذلك انعكس سلبا على أوضاع البلاد التي شهد بعض جهات تشكيل تنسيقيات تطرح الكثير من الأسئلة عن طبيعتها والغايات الحقيقية التي ترمي إليها خارج نطاق المطالب المشروعة والمعروفة... شغل... حرية... تنمية... كرامة وطنية. وإلى حد هذه الساعة لا تبدو والحلول واضحة لمعالجة هذا الوضع الخطير في ظل غياب التصورات السياسية الواضحة والاستراتيجيات الصائبة لإنقاذ تونس. فالصراع السياسي مفتوح على مصراعيه والأزمة الاقتصادية مستشرية بأكثر فداحة من أي وقت مضى وما بينهما تاه المجتمع التونسي وعمت الحيرة النفوس.

في تقديري إن ما حدث في عين السخونة وما رافق ذلك من احتجاجات

خلفت المواجهات الدامية التي جذت مؤخرا في منطقة «عين السخونة» بين عدد من متساكني بني خداس ودوز ردود أفعال واسعة استنكرت تلك الأحداث التي خلفت قتيلين وعشرات الجرحى وطرح مجددا سؤالا محوريا حول قضية قديمة متجددة وهي وضعيّة الأراضي الاشتراكية في جهات تعرف بالعروشية وتداخل الحدود.

في تقديري ما حدث في «عين السخونة» يؤكد حقائق أبرزها عدم انتباه الدولة إلى خطورة ظاهرة العروشية التي عادت خلال السنوات الماضية لتطفو على سطح الأحداث في عدة جهات ومناسبات. وهي ظاهرة مزمنة تقترن بماضي البلاد التونسية نجح الزعيم الراحل الحبيب بورقيبة في احتوائها من خلال قراءة عقلانية لهذه الظاهرة وتواصل الوضع على ما هو عليه هادئا إلى حين اندلاع الثورة التي دخلت البلاد بعدها في حالة

عارمة من الفوضى غير مسبوقة في تاريخ تونس.

الحقيقة الثانية في نظري تتعلق للأسف بقصور دور الحكومات المتعاقبة منذ سنة 2011 عن تقرير خطورة ظاهرة العروشية ومحدودية التصورات التي تمّ وضعها لمعالجة قضايا الجهات الداخلية.

وقد لاحظنا كيف اقتربت نهاية هذا العام بموجة من الاحتجاجات في الكثير من الجهات وأخرها الاشتباكات التي دارت مؤخرا بين المحتجين قرب شركة بتروغاز بمجال بنعباس من ولاية القصرين والوحدات الأمنية والعسكرية.

هذا التداعي الاجتماعي الخطير لم يأت صدفة أو فجأة بل هو نتيجة طبيعية لسياسات فاشلة بدأت منذ أيام «الترويكا» وتواصلت على مدى عشر سنوات دون أن تتحلّى أي حكومة بالشجاعة والجرأة على الإصغاء الحقيقي لمطالب أهالي الجهات الداخلية لذلك ظلت النفوس مشحونة بالغضب والاحتقان وهو ما انعكس مؤخرا في تلك الجهات على نحو ما تابعاها من تصعيد واحتجاجات ومواجهات تنذر بالمجهول.

عاتية في بعض الجهات يدق ناقوس الخطر أمام الرئاسات الثلاث في تونس ويحمل الطبقة السياسية مسؤوليتها التاريخية حتى لا تنحرف الأوضاع نحو الأسوأ وتونس تطوي السنة العاشرة منذ الثورة.

فمن المؤسف أن يتلون تراب الوطن بدماء أبنائه على أيدي بعضهم البعض مثلما حدث في منطقة عين السخونة، كما أنه من المؤسف متابعة اشتباكات بين المحتجين ووحدات عسكرية مثلما وقع في ماجل بلعباس، لأن تونس لا تحتمل المزيد من التصعيد أو الزج بالمؤسسة العسكرية في مشهد الاحتقان الاجتماعي القائم اليوم في القصرين وفي غيرها من الجهات الغاضبة.

هذه مسؤولية الجميع بون استثناء، تقتضي مبادرات نوعية جديدة مثل تشكيل مجالس لحكام الجهات المحترقة للاستئناس بأرائها عند وقوع مشاكل حادة وذلك بالتنسيق الفاعل مع السلط الجهوية والمحلية وبالخصوص مع الولاية.

هذه بالتأكيد أولوية الأولويات في مثل هذا المنعرج الخطير الذي تعيشه تونس حتى لا تتكرر مثل هذه الأحداث المؤسفة وحتى لا تولد ظاهرة العروشية من رحم التاريخ ومن رماد الماضي الذي ودعته تونس منذ الاستقلال ومنذ الإرهاصات الأولى لبناء الدولة الحديثة.

ما حدث في «عين السخونة» لا ينبغي أن يمر عليه مرور الكرام ويطويه التجاهل والنسيان بل على الدولة والمجتمع المدني قراءة دلالاته قراءة فاحصة لبلورة التصورات الكفيلة بحلها ومعالجة أسبابه وبالخصوص إيجاد حل حقيقي ونهائي لمشكلة الأراضي الاشتراكية خاصة في الجهات التي تشهد مثل هذه الإشكاليات التي ظلت تعيق التعايش السلمي بين الكثير من العروش.

هذه مسؤولية تاريخية بكل معاييرها حتى نتجو تونس من جسيم الفتنة لأن العلاقات التاريخية بين الحواوية (مدنين) والمرزوق (قبلي) لا يفسدها مجرد نزاع على مورد ماء.

النفائيات الإيطالية

القانون يجرم توريد النفائيات الخطرة

بقلم الاستاذ المحامي:
عبد الرزاق بن خليفة

ما تسرب من معلومات إلى حد الآن يتعلق الأمر بنفائيات من البلاستيك والخشب والأتربة والاقمشة وهي نفائيات غير مدرجة بالقائمة الواردة بالأمر عدد 2339 لسنة 2000... وحتى اتفاقية باماكو تتعلق أيضا بالنفائيات الخطرة فقط...

قد يجد القاضي نفسه مجبرا على تحويل القضية إلى الفصل 96 من المجلة الجزائية أي تحويلها إلى جريمة فساد في غياب جريمة بيئية... مكافحة الفساد منهجية علمية ومسار قانوني دقيق وليست احتفالا... والحذر كل الحذر من التناول الإعلامي والدوس على قرينة البراءة بسبب حالة التعطش الجماعي للمحاسبة... وأخشى أن إعفاء بعض إطارات الديوانة الـ 21 سابقا.. فيها شيء من هذا...

غياب المحاسبة للأسف غدى هذا الشعور «بالغبطة» عند كل عمليات إيقاف وزير أو مسؤول... وهو شعور غير صحي في تقديري ولا يتماشى ومفهوم الدولة الديمقراطية ودولة القانون... هذا الشعور أيضا أصبح يؤسس لقرينة الإدانة بدلا عن قرينة البراءة... وكانت ضحيته حكومة بأكملها سقطت في وقت عصيب... على كل حال لا نرى ولا نجرم لأن الحقيقة في الملف.. والقاضي وحده مؤهل لتقدير الوقائع.



علينا أن نحذر من التعاطي الاستعراضي والفرجوي مع قضايا الفساد والانسياق وراء أسلوب الـ buzz في تداول هذه المواضيع.. حتى لا نُفاجأ كما في كل مرة بأن القضية غير جدية مثلما حصل مع عديد القضايا...

قانون البيئة في تونس في مجمله ينص على مخالفات أو جنح ذات عقوبات بسيطة (خطايا).. باستثناء بعض الجرائم وعددها بسيط... وفي قضية النفائيات الإيطالية القانون يجرم توريد النفائيات الخطرة والعقوبة من شهر إلى خمس سنوات مع خبطة مالية... وليس كل النفائيات خطرة قانونا..

الجريمة هي توريد نفائيات خطرة... وأشد على عبارة خطرة... لماذا؟ لأن قضية توريد النفائيات من إيطاليا قد تسقط في الماء إذا تبين أن الأمر لا يتعلق بنفائيات خطرة مدرجة بقائمة حصرية تضم النفائيات الإشعاعية والكيميائية والبيولوجية والطبية والقابلة للاشتعال.. (الأمر عدد 2339 لسنة 2000).. لأن القانون يمنع توريد النفائيات الخطرة ولا يمنع توريد النفائيات المنزلية (الفصل 39 والفصل 40 من قانون 1996).. بل إن قانون التشجيع على الاستثمار يشجع على الاستثمار في البيئة بالحث من الأداء على القيمة المضافة أو توقيف العمل بها وحتى التمتع بمنح استثمار...

الهجرة غير النظامية:

أبعادها الاجتماعية وسياقاتها الجيوسياسية

شهد البحر الأبيض المتوسط العديد من الحراك «الهجروي» إلا أنه احتدّ في هذه الفترة وباتت أوروبا تهدّد دول الجنوب افرقيا عموما والمغرب العربي خصوصا وتونس بأكثر جدية. كما أصبح التعامل مع المهاجرين بقسوة وإجرام منظمين. فما هي المبررات الذاتية والموضوعية التي تدفع بالدول المستقبلية للمهاجرين ان تتوخى سياسات تشريعية قاسية ضد المهاجرين كأن تتخلى عنهم في عرض البحر عرضة للموت أو تتركهم في الحدود الدولية يواجهون الموت البطيء أو يواجهون احكاما جائرة ثم يرحلون؟ أليس هذا تعسفا في استعمال الحق؟

عدد سكانه حوالي 450 مليون نسمة يغادره سنويا حوالي ثلاثة ملايين نسمة في اتجاه دول أكثر استقطابا ويستقبل حوالي أربعة ملايين إذا فإن الحاصل هو مليون نسمة وهو عدد لا يمثل نسبة كبيرة أمام عدد سكانه.

فرنسا إيطاليا المغالطات التاريخية

اعتمادا على التقارير الصادرة عن الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة فإن المهاجرين الأكثر دخولا وتواترا على دول الاتحاد هم من الباكستان وسوريا والمغرب وغينيا... ولم نجد ضمن هذه الدول تونس وبالمقابل فإن فرنسا أو إيطاليا ليستا الدولتين الأكثر قبولا للمهاجرين. وإذا اعتمدنا احصائيات الإيطالية فإننا أيضا نجد الجاليات الأكثر دخولا الى إيطاليا حسب احصائيات 2016 هم من رومانيا 1860000 نسمة اسبانيا... المغرب البانيا، رومانيا، مصر والصين... ولم نجد تونس ضمن القائمة الأولى. إذا ما هي الأسباب الحقيقية لهذا القلق الفرنسي الإيطالي؟

تونس مخفر البوابة الجنوبية للمتوسط

أمام هذا الادعاء الباطل واختلال موازين القوي وأمام الضغط السياسي على تونس فإنها اضطرت الى تخصيص حوالي 6 آلاف عون امن حامل للسلح ومعهم حوالي 3 آلاف عون اداري إذا بمجموع 9 آلاف عون وبكلفة آلاف المليارات تحمي تونس الحدود الجنوبية لأوروبا لقد كانت اتفاقيات واملاءات قديمة اشترطتها أوروبا على الرئيس بن علي مقابل الاعتراف به وتبييض انقلاب 7 نوفمبر 1987 وهكذا أصبحت تونس حارسا جنوبيا يحمي أوروبا على طول 1300 كيلومتر ليس من التونسيين بل من جميع الجنسيات.

* محمد يوسف

أمام موقف متخاذل للدول المصدرة للهجرة ودول العبور. فإلى أي مدى تؤثر الهجرة بأنواعها على امن الدول؟ وفيما تتمثل السياسات المتبناة بهدف التصدي لظاهرة الهجرة، وهل توشي بإرساء شراكة سياسية وامنية أورو-مغربية ام انه «تعاون» لخدمة مصالح دول على حساب دول أخرى وفي هذا المناخ من الرعب والفرع. ما هو مستقبل المهاجرين؟ في أي ظروف أمنية واجتماعية وصحية يعيش المهاجرون؟ ففي الحقيقة فإن هذا الموضوع متعدّد الإشكاليات أولها إشكالية علمية تتعلق بالظاهرة بنيتها... تركيبها... نظامها الداخلي... تقاطعاتها مع غيرها... وإشكالية موضوعية تتعلق بالدول والحكومات سواء كانت المصدرة للمهاجرين او المستقبلية تشمل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والى أي حدّ تحترم وتلتزم هذه الدول بالاتفاقيات... وفي المقابل التدخلات الخفية لهذه الدول أو أحزابها ومنظماتها... الإشكالية الثالثة ذاتية تتعلق بالمهاجر وملامحه السوسيو-ديمغرافية ومستواه التعليمي ومهاراته وتصنيفه الطبقي والاجتماعي وسجله الأمني وعلاقته الذاتية والموضوعية بالمحيط سواء في الدول المصدرة للمهاجرين او المستقبلية له. فالهجرة تحكمها معادلة ثنائية سقفا المستوى المعيشي الأوروبي وعمقها الواقع العربي بكل تأزماته ومعاناته.

الهجرة والمركزية الأوروبية

منذ 1990 تاريخ وضع القيود المحجفة على المهاجرين القاصدين أوروبا بداية من التأشيرة بكل تعقيدها.. تحولت وجهة المهاجرين الى الدول الأكثر استقطابا وهي أمريكا وكندا ودول الخليج العربي استراليا... ولم يعد الاتحاد الأوروبي المقصد الأول للمهاجرين مع الإشارة ان الاتحاد الأوروبي الذي يبلغ

الفساد الجبائي وإغراق تونس في المديونية وتردي المرفق العمومي

دور الفساد التشريعي في تنمية الفساد الجبائي

- 1/ هل لك ان تعرف لنا الفساد الجبائي : تدخل عديهي الصفة ومنتحلي الصفة في الملفات الجبائية وعدم القيام بالاجراءات وعدم تطبيق القانون واسقاط الديون العمومية والقيام بإجراءات باطله بصفة متعمدة واسداء خدمات ومنح امتيازات دون توفر الشروط وعدم تكوين الاعوان المكلفين بالجبائية....
- 2/ كيف ساهم الفساد الجبائي في اغراق تونس في المديونية؟
- 3/ كيف ساهم الفساد الجبائي في تردي المرفق العمومي؟
- 4/ هل صحيح ان السمسرة في الملفات الجبائية تكلفنا سنويا آلاف المليارات؟
- 5/ هل صحيح ان الفساد الجبائي كلفنا على مرّ السنين مئات الاف المليارات؟
- 6/ هل صحيح ان سمسرة الملفات الجبائية يتمتعون بحصانة ويستقبلون كالفاتحين داخل مصالح الجبائية؟
- 7/ هل صحيح ان الفاسدين من داخل وخارج الادارة يقفون وراء تعطيل مشروع القانون المتعلق بتنظيم مهنة المستشار الجبائي برئاسة الحكومة؟
- 8/ هل صحيح ان سمسرة الملفات الجبائية يقفون وراء الفساد الجبائي وبطالة الآلاف من حاملي الشهادات العليا في الجبائية؟ هل يُعدُّ ملف المستشارين الجبائيين ملف فساد بامتياز؟
- 9/ هل صحيح ان غياب البحث العلمي في الجبائية ساهم في تخلف المنظومة الجبائية؟
- 10/ هل صحيح ان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رفضت إحداث شهادة ماجستير بحث في الجبائية؟
- 11/ هل رفضت لجنة مكافحة الفساد داخل البرلمان التعهد بملف الفساد الجبائي والفساد التشريعي؟
- 12/ لماذا لم تنخرط تونس في مبادرة الميثاق الجبائي العالمي التي تشرف عليها المانيا والممولة من قبل المانيا وهولندا والاتحاد الأوروبي والتي ترمي الى حث البلدان الفقيرة والغارقة في المديونية على جني مواردها الجبائية من خلال مكافحة التهرب الجبائي؟
- 13/ علمنا ان مشروع قانون المالية لسنة 2021 تضمن أحكاما من شأنها التصدي للتهرب الجبائي، ما هو رأيكم بهذا الخصوص؟

في بن عروس :

تأجيل إضراب الأطباء ومؤتمرات

بمقر الاتحاد الجهوي للشغل بن عروس يوم الجمعة 18 ديسمبر 2020 برئاسة الأخت آمال الرضواني عضو الاتحاد الجهوي. وقد أفرزت الانتخابات صعود الأخت لمياء العفاس منسقة للجنة.

وقرر المجتمعون في الجلسة الصلحية المنعقدة يوم 15 ديسمبر 2020 للنظر في برقية بالإضراب الصادرة عن الاتحاد الجهوي للشغل بن عروس حول إضراب أطباء الصحة العمومية بالجهة، تأجيل الإضراب إلى يوم 28 ديسمبر 2020 لمزيد التفاوض. وقد حضر هذه الجلسة عن الطرف النقابي الأخ فتحي السفسافي عضو لاتحاد الجهوي للشغل النقابة الأساسية للأطباء. وكان الاتحاد الجهوي للشغل بن عروس قد أصدر برقية إضراب ليوم 16 ديسمبر 2020 بسبب عدم التزام الإدارة الجهوية للصحة بما تم الاتفاق عليه معها في شأن توفير وسائل الوقاية للإطار الطبي واحترام البروتوكول الصحي.

شهدت جهة بن عروس خلال الأيام القليلة المنقضة حركية تنظيمية تمثلت في إنجاز عدة مؤتمرات لتجديد الهياكل القاعدية في عدة قطاعات. وقد تم يوم الخميس 17 ديسمبر 2020، عقد مؤتمر النقابة الأساسية للصندوق الوطني للتأمين على المرض بن عروس بمقر العمل وبإشراف من الأخ محمد المارغني عضو المكتب التنفيذي الجهوي وأفرزت الانتخابات صعود الأخ ماهر العويني كاتباً عاماً ومن جهة أخرى أشرف الأخ لطيف الكردي عضو المكتب التنفيذي الجهوي، على مؤتمر النقابة الأساسية لشركة «سي امار تاي» يوم الأربعاء 16 ديسمبر 2020 بمقر العمل وقد تمّ خلال المؤتمر انتخاب الأخت مبروكة الروافي كاتبة عامة. كما انعقد مؤتمر المكتب الجهوي للمرأة العاملة

مؤتمر المكتب
الجهوي للمرأة العاملة
بجهة بن عروس

انعقد يوم الجمعة 18 ديسمبر 2020 مؤتمر المكتب الجهوي للمرأة العاملة بجهة بن عروس وقد تمت الأشغال في أجواء ممتازة بإشراف الاتحاد الجهوي للشغل بن عروس وانتهت بانتخاب المكتب المتكون من الأخوات: لمياء العفاس: منسقة
* العضوات: ريم مدلا - رفيقة الهويدي - لمياء بن حمادي - مليكة الغري - نهى بن سعد - سامية الماجري.

المنستير

العنف والتحرش في دائرة الضوء

بالقضاء على العنف ضد امرأة يكون الاتفاقية تمتاز بشمولية نظام تطبيقها وتشمل النساء والرجال على حدّ سواء في جميع الاماكن التي يمكن ان يكونوا فيها وليس فقط مواقع العمل وكذلك جميع القطاعات بما فيها القطاع غير المنظم حيث تكاد تنعدم الحقوق الاساسية للعمال.

* موقف

الاستاذ والخبير عبد السلام النصيري

اكّد في تصريحه عقب انتهاء الأشغال لوسائل الاعلام ان الاتحاد يحرس على «تشبيك» المجهود مع باقي فعاليات المجتمع المدني من منظمات وجمعيات حقوقية باعتبار العنف والتحرش ظاهرة اجتماعية متصلة بكرامة الذات الانسانية وباعتبار الاتفاقية 190 حق جديد ومتجدد من حقوق الانسان وهو الحق في مكان عمل خال من العنف والتحرش.



* توصيات

- الحرص على مسألة تطبيق القانون والتفعيل الجدي للاتفاقيات الدولية

- العمل على المزيد من نشر ثقافة الرضا للعنف والتحرش والقطع مع التطبيع معها.

- مزيد الاعتناء بسبل «الإنصاف» للمتضررين من العنف والتحرش من خلال ايجاد آليات تدابير عملية في التشكي والتتبع ثم المحاكمة بخصوص العنف والتحرش في عالم العمل.

* حمدة الزبادي

الذين يحتضنهم الاتحاد الجهوي بالمنستير في فضائه الجديد التعبير لهم عن سعادته بهذا اللقاء الذي يدعم المحبة والتضامن بين الجهتين الذين في مشاركتهم المكثفة وحضور الاخ عبد الله العشي كاتب الاتحاد الجهوي بالمهدية دلالة على ان المشاعر واحدة والاهتمام واحد خاصة في مثل هذه المحطات المهمة والتي يتجلى فيها الانخراط الفعلي للاتحاد في العمل الاجتماعي بصورة جلية دفاعا عن الحقوق التي باتت مهددة بفعل خراب السلطة

وتدافع الفقايق والاقزام الذين يتناولون على المنظمة ومبادئها وقيمتها وتاريخها ورجالها بأساليب مارقة وحقيرة ودقيقة وهو ما حدا حذوه الاخ عبد الله العشي كاتب عام الاتحاد الجهوي للشغل بالمهدية الذي دعا بدوره إلى دعم هذه الحملة في ظل مكاسب مهددة بالضرب ومنها ما تضمنته مجلة الاحوال الشخصية وهو ما يدعو إلى الانتباه ودعوة الرجال كما النساء إلى كل أنواع الدعم وعلى رأسها المصادقة على الاتفاقية 190 بتشريك واسناد وتعزيز العلاقات بين مختلف فعاليات المجتمع المدني وبذلك يتم القطع مع ثقافة التطبيع مع العنف أيًا كان مصدره سواء فرديا أو عائليا أو مؤسساتيا او مجتمعيا.

* القانون أولاً وأخيراً

الاستاذ والخبير القانوني في الاتحاد عبد السلام النصيري أفردنا بأكثر تفاصيل عن الموضوع إذ أكد ان الاتحاد مقتنع تماما بأهمية الاحكام الواردة في هذه الاتفاقية باعتبارها تكمل منظومتنا التشريعية وتتفادى ما يشوبها من نقائص على غرار القانون عدد 58 لسنة 2017 المتعلق

دشن الاتحاد العام التونسي للشغل وتحديدًا قسم الشؤون القانونية حملة مناصرة للمصادقة على الاتفاقية 190 بشأن القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل عبر القوانين والتشريعات الدولية وما تستوجب من جهود وحملات ومنها الحملة المتعلقة بالاتفاقية المذكورة من خلال تحركات اقليمية من بينها تلك التي شهدتها الاتحاد الجهوي للشغل بالمنستير وشارك فيها العديد من النقابيين والنقابيات والفاعلين والفاعلات في هذا الموضوع من جهتي المنستير والمهدية ونضمن برنامجها:

1 - مداخلة تشاركية حول الاتفاقية 190 بشأن القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل.
2 - شهادات حيّة حول العنف المبني على النوع الاجتماعي.
3 - تكوين عمل تناوالت الأولى استراتيجية الاتحاد والمجتمع المدني لدفع الحكومة للتصديق على الاتفاقية 190 بشأن القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل في حين اهتمت الثانية بتنزيل الاتفاقية في المنظومة التشريعية.

* في قلب التحدي

الأخ سعيد يوسف الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل بالمنستير افتتح الأشغال بالترحيب بالسيدة كلثوم برك الله ممثلة مركز التضامن الدولي بتونس ونائبة مدير المركز بشمال افريقيا والأخ عبد السلام النصيري الاستاذ الجامعي والخبير القانوني في الاتحاد وكذلك بأبناء وبنات المهديّة

الاتفاقية 190 هي الحل

وقفه احتجاجية لأعوان وإطارات المركز الدراسات والبحوث للاتصالات CERT:

رغم جهود الموظفين والأرباح القياسية المسجلة، تجاهل تام لحقوقهم ومشاكلهم المزمنة



بدعوة من نقابتهم الأساسية، وإشراف من الجامعة العامة لتكنولوجيا المعلومات والخدمات، شُنَّ أعوان وإطارات مركز الدراسات والبحوث للاتصالات CERT وقفه احتجاجية يوم الاثنين 21 ديسمبر الجاري بمقر العمل، عبّروا خلالها عن استيائهم من عدم التوصل إلى أي نتائج تُذكر بشأن مشاكلهم المهنية والاجتماعية المزمنة وعدم التعاطي الإيجابي من قبل الإدارة العامة مع مطالبهم المُلحّة.

عن هذا الوضع عبّر الأخ منير القلال الكاتب العام للنقابة الأساسية للمؤسسة في تصريح لـ«الشعب» عن أسفه، خاصة مع الجلسة التي التأمّت يوم 8 ديسمبر والتي تمّت المطالبة بها منذ 8 أشهر، إذ تغيّب عنها ممثل وزارة تكنولوجيا الاتصال وعجز خلالها المدير العام عن تقديم أي مقترحات.

وأكد محدثنا، ان الاعوان تحلوا بالمسؤولية والجدية للنهوض بالمركز وتحقيق رقم معاملات عالٍ وأرباح قيّمة طيلة السنوات السبع الاخيرة واستثنائيا هذه السنة رغم الظروف الصحية ومراعاتها للظروف الصعبة التي مر بها المركز من سنة 2007 إلى 2014 بسبب اختيارات لم يكن للاعوان دور فيها. هذا وتمّ الاتفاق بين جميع الأعوان على مواصلة الدفاع على مطالبهم بالطرق النضالية المتاحة إلى حين تحقيق مطالبهم بما فيهم الإضراب على أن يتمّ تحديد موعده بالتنسيق بين الهيكل النقابية في إطار تحرك قطاعي موحد مع مؤسسات القطاع.

يُذكر أن اعوان وموظفو المركز يطالبون بالخصوص بالترقية الآلية وفتح المسار المهني بالنسبة للاعوان الذين بلغوا السقف 9 و7 ومراجعة المنح الاجتماعية فضلا عن تسوية وضعية اعوان الحراسة والتنظيف.

العمليات الخاصّة بها، والاختبار والفحوص الفنية للمعدّات والتجهيزات المعدّة للاتصالات.
* صبري الزغيدي

ومعلوم، ان المركز يهتم بمراقبة وقبول الفني للتجهيزات المعدّة للاتصالات، والدراسات الفنيّة المتعلّقة بقبول التجهيزات والمواد التي يمكن ربطها بالخط العمومي، الى جانب البحث في ميدان الإتصالات وتطوير

إضراب في مستشفى المكنين يوم 4 جانفي



- الاستخفاف بالطرف الاجتماعي وعدم التعامل معه بصفة جدية في ما يخص الوضع الشائك بالمستشفى.
- وأمام صمت وتجاهل الإدارة الجهوية للصحة بالمنستير لمطالبنا رغم اعلامهم واشعارهم وسياسة المماطلة والتسويف وامام كل هذه التجاوزات والارتجال في تسيير المؤسسة فإننا نحمل المسؤولية لمدير المستشفى الجهوي للصحة بالمكنين لأنه المسؤول في تردي الخدمات الصحية والمسؤول عن حالة الاحتقان التي تعمّ المؤسسة الصحية لذا فإنه تقرر تنفيذ اضراب عام بالمستشفى الجهوي بالمكنين ومراكز الصحة الاساسية بالمعتمدية يوم الاثنين 4 جانفي 2021 ما لم يتم النظر بجدية في النقاط المذكورة اعلاه.

نحن اعوان النقابة الاساسية للصحة بالمستشفى الجهوي بالمكنين ومراكز الصحة الاساسية بالمعتمدية المجتمعون يوم الاربعاء 9 ديسمبر 2020 بإشراف الأخ محمد صالح الغضاب الكاتب العام المساعد للاتحاد الجهوي للشغل بالمنستير المسؤول عن الوظيفة العمومية والاتحاد المحلي للشغل بالمكنين والفرع الجامعي لأعوان الصحة العمومية بالمنستير وبعد تدارسنا للأوضاع المهنية بالمستشفى الجهوي بالمكنين ومراكز الصحة الاساسية بالمعتمدية وتوصيفها توصيفا دقيقا نعبر عن استيائنا العميق لما آلت اليه الأمور في هذه المؤسسة العريقة نتيجة لسوء التصرف الاداري والمالي مما جعل الخدمات الصحية تصل الى درجة من الرداءة ومما خلق اجواء مشحونة صار التعامل معها غير محتمل وحتى نبين ان توصيفنا للوضع ليس من قبل التجني تعرض جملة من التجاوزات وهي تبعا كالآتي:

* ماليا:
- سوء التصرف في الميزانية بشكل تعطلت معه مجموعة من الخدمات الضرورية التي يستحيل استمرار العمل دونها من ذلك إهمال سلك الصيانة
* إداريا:

- الارتجال في ضبط جداول العمل وسوء التصرف في الموارد البشرية مما احدث خلا في بعض الأقسام والحال ان الاطارات والاعوان في المستشفى يمكن ان تغطي الأقسام المختلفة لو تم استغلالها بطريقة موضوعية وشفافة.

- عدم النظر بجدية في الشكاوي المقدمة والمماطلة في معالجتها لأسباب ذاتية.

- التمييز بين الإطارات والأعوان على اساس الولاء والمحابات.

* نقابيا:

- عدم تطبيق ما ورد بمحاضر الجلسات الممضاة بين الطرف الاداري والاجتماعي رغم أهميتها ودورها في حلحلة بعض المشاكل العالقة.

تعزية

انتقل الى جوار ربه محمد الهذلي والدالأخ فيصل الهذلي عضو الجامعة العامة للصحة وكاتب عام النقابة الأساسية بمستشفى الأطفال تغمد الله الفقيد برحمته الواسعة ورزق أهله و ذويه بجميل الصبر والسلوان. وإنا لله وإنا إليه راجعون.



تعزية

بالخ الأسي والحزن تلقينا خبر وفاة والد المدير العام للمصالح المختصة «توفيق السعي». وإثر هذا المصاب الجلل يتقدم المكتب التنفيذي للنقابة العامة للمصالح المختصة بأحرّ التعازي القلبية والمواساة لعائلة الفقيد راجين من الله عز وجل أن يلهم أهله وذويه جميل الصبر والسلوان. ويغفر له ويسكنه فسيح جنانه. وإنا لله وإنا لله راجعون.

السنة الميلادية الجديدة ومعاناة الشعب الفلسطيني

* محمد بدران



وطنهم مثلما افتدى الفدائي الاول السيد المسيح البشرية بدمائه فهل فهم اتباع ديانتهم اليوم معنى الإخاء والمحبة والسلام وهل ادرك تنبأه ان اطفال فلسطين قبل الكبار قد حملوا راية الاستشهاد من اجل تحرير وطنهم وتطهير دور العبادة ومكان يسوع المسيح من رجس الاحتلال؟ لقد ادخل الشعب الفلسطيني مصطلح جديد في قاموس النضال (انه رامي الحجارة) وان السر لا يكمن في الحجر وانما يتجسد في ارادة من يرمي الحجر في وجه العدو بصبر وضمود وثبات لأنه الإنارة والبوصلة للتائهين والعمياء قلوبهم وعيونهم عن الحق والعدالة في زمن تاهت فيه المنارات وغابت المواقف الجريئة وسيطرت جهالة عمياء على منطقة مقيدة بسلاسل من حديد ونار وانكسارات وتعثرت في مسارات الدروب يسوس شعوبها حكام يفتقدون الرؤية الصائبة من اجل مستقبل الوطن وملامسة حلم الجماهير، وقد تغيرت لغتهم الوطنية والقومية الى التعقل والحكمة والهرولة نحو التطبيع والاعتراف بهذا العدو بدلا من الدفاع عن حقوق الشعب وقضاياهم وكرامتهم، وكثرت السكاكين لتقطيع جسد الضحية.

إن ارادة الشعب الفلسطيني في وجه الموت الذي ينسل من فوهات مدافع العدو وآلياته في محاولة يائسة لقتل ارادة الصمود وتدمير البلاد والعباد ونحر التاريخ في المكان الذي ولد وصلب فيه السيد المسيح منذ فجر التاريخ ستبقى قائمة صامدة، ان الشعب الفلسطيني الذي سار في حقول الأشواك وبين الألغام وعلى طريق المعاناة والألام سيبقى ماردا صامدا مناضلا لتحرير وطنه مها طال الزمان ويلبس حلة الفجر الجديد ويشدو لهذه الارض الطيبة المقدسة ارض النبوءات والرسالات التي نادت بعدالة السماء في حين تنكرت لمبادئها السمحة الحركة الصهيونية وامريكا حيث مازالت صور القتل والدمار على يد هؤلاء شاهدا على تاريخهم الاسود في هيروشيفا، وفيتنام، وبغداد فلسطين وسيناء، وقانا، وصبرا وشاتيلا، ومدرسة بحر البقر رغم المحاولات لطمس حكايات بطولات وشهامة وإباء المناضلين، ومسح حقيقة جرائم الطغاة. ان الشعب الفلسطيني الذي حمل صليبه ومشى في طريق الآلام اكثر من 100 عام لن يتعب وسيمضي في كفاحه الى ان تضيئ شموع الفرح في كنيسة المهد في بيت لحم ايدانا بالتحرير، ويشع ضوء مصابيح النصر في كنيسة القيامة والبشارة ويرتفع علم فلسطين فوق اسوار القدس قبة الصخرة المشرفة والمسجد الأقصى، ويعم بهاء وضياء في فلسطين لا يضاويه سوى بهاء سيدتنا مريم العذراء الطاهرة التي من رحمها خرج سيد البشرية ليعلم الناس (أحب لأخيك كما تحب لنفسك، المجد لله في العلى، وعلى الأرض السلام وفي الناس المسرة).

بشأنها وهذا يؤكد ان بايدن ذات الميول الصهيونية انه سيحافظ على امن (اسرائيل) وتفوقها في كل المجالات ولن يوافق على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ولن يغير من دعم امريكا لهذا الكيان لذا قد احاط نفسه فريق معاد للقضية الفلسطينية ومن الحريصين ان تبقى (اسرائيل) قوية متفوقة ومنهم كامالا هاريس نائب الرئيس بايدن والمتزوجة من صهيوني وفريق الخارجية ومنهم سوزان وكريس مورفي اللذان عارضا قرار مجلس الامن رقم 2324 الذين اعتبر الاستيطان غير شرعي لذا ستبقى مواقف بايدن من القضية الفلسطينية كما هي ولكن ربما يغير اسلوبه في ادارة الصراع ما بين الطرفين، ويكتفي بإعادة دعم السلطة الفلسطينية ماليا وإعادة فتح الممثلة الفلسطينية في واشنطن وعودة الفريقين الى طالة المفاوضات من جديد لذا ان سياسة امريكا والكيان الصهيوني يسودهما شرعية الغاب وايديهما ملطخة بدماء الشعب الفلسطيني واحرار العالم ومملاً قلبيهما حقد على كل من يمت بصلة للامتين العربية والاسلامية ويهزأ بدعاة السلام وبرسالة يسوع المسيح الناصري الذي دعا وسعى للمحبة والسلام منذ اكثر من ألفي عام، كما ان الكيان الصهيوني وامريكا يشرعان من جديد بصلب ابن مريم العذراء في كل بيت فلسطيني بل عربي ينشد السلام العادل وحق عودة الشعب الفلسطيني الى وطنه.

في يوم عيد الميلاد ومع اطلالة السنة الجديدة التي يتعاقب فجرها مع فجر ذكرى انطلاقة ميلاد الثورة الفلسطينية يسوغ الفلسطينيون شجاعة نادرة في مواجهة آلة الحب الصهيونية وسلاحهم (حجر ومقلع) ويفتدون

يحتفل العالم شرقه وغربه بأعياد الميلاد وقدوم السنة الجديدة وتقرع أجراس الكنائس في كافة أنحاء المعمورة معلنة البهجة والسرور بينما في القدس تقرع أجراس الكنائس ويرفع اذان المساجد حزنا وحدادا على تطويقها بغابة من قلاع المستوطنات وسلاح قوات الاحتلال احفاد (يهودا) وبن غريون وهرتزل، ويستقبل معظم شعوب العالم قدوم العام الجديد في جو من الأمن والاستقرار والطمأنينة وفي فلسطين تغيب مظاهر الفرح والامن والاستقرار ويلف الشعب الفلسطيني الحزن والمعاناة والدمار والارهاب والحصار ويعم الحزن كل بيت على الشهداء والجرحى والاسرى والمعتقلين والمطاردين. ان اتباع الذين صلوا السيد يسوع المسيح الذي نادى بالأمن والسلام يحاولون اليوم صلب الشعب الفلسطيني الذي مشى على الطريق الجلجلة وحمل صليب قضيته المصلوبة على أعمدة قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن منذ زمن طويل مؤمنا بالنصر وتحقيق أهدافه مهما كانت التضحيات ومهما بلغت الطعنات المؤامرات على قضيته ان كنيسة المهد مسقط مولد السيد يسوع المسيح تشهد سيل دماء ابناء الشعب الفلسطيني في مواجهة قوات الاحتلال وقطعان المشطونتين الذين يحاولون تدنيس وتهويد الاماكن المقدسة وتزوير التاريخ ان الصلوات التي ترتفع في كنائس فلسطين بما فيها كنيسة البشارة التي شهدت طهارة و قدسية الناصري وكنيسة القيامة تدعو أتباع السيد المسيح في اصقاع العالم الاقتداء بتعامله والعمل من أجل تصحيح تزوير التاريخ وتدعم النضال الشعب الفلسطيني وانهاء معاناته ونصرة حقوقه المشروعة التي تنكرت لها الحركة الصهيونية وامريكا وذلك منذ عهد ترومان وايزنهاور اللذين عرضا عودة اللاجئين الى ديارهم وجونسون الذي دعا إلى توطينهم في البلدان العربية الى كلينتون ذوي الميول الصهيونية وبوش الابن الذي كان وراء حصار الرئيس الراحل ياسر عرفات واخيرا ليس آخر إلى ترامب صاحب مشروع صفقة القرن واعترافه بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني وبسط سيادته على مستوطنات الضفة الغربية وضم الأراضي والاعتراف بقانونية ضمها لهذا الكيان كما ان الذين يتأملون خيرا والرئيس الحالي بايدن فلن يكون افضل من غيره لانه سبق له عندما كان نائبا للرئيس الامريكي أوباما كثيرا ما نصح رئيسه بعدم الاندفاع لتأييد حقوق الشعب الفلسطيني وعدم تنفيذ قرارات الامم المتحدة وذلك حينما عبر أوباما في تصريحاته وخطبه في جامعة القاهرة ومن فوق منبر الأمم المتحدة بأنه لن يدير ظهره لحقوق الشعب الفلسطيني وتنفيذ القرارات الدولية

تطبيع الحكام وغضب الشعوب

* محمد بدران / أبو أسامة

تشهد المنطقة تسابقا غير مسبوق من ملوك وسلطين وامراء ورؤساء للتطبيع والاعتراف المتبادل مع الكيان الصهيوني مبررين سلوكهم المشين انه سيحقق للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة مع انهم يعرفون ان هذا الكيان قد تنكر لكل الاتفاقيات وقرارات الشرعية الدولية وان لا عهد له ولا امان ولا اطمئنان كما ان هؤلاء المطبوعين قد وجهوا طعنه وخيانة إلى قضية فلسطين، ونفضوا ايديهم من قضية كانوا يعتبرونها قضيتهم المركزية وتنكروا لشعاراتهم التي رفعوها في مؤتمر قمتهم العربية في الخرطوم (لا صلح ولا سلام ولا اعتراف مع الكيان) ان اخبار التطبيع التي تطالعنا في كل يوم تثير القلق والاستنكار وغضب جماهير هذه الانظمة والشعوب العربية حيث يعتبرونها خيانة وتصب في استراتيجية المشروع الامريكي - الصهيوني لتكبيح المنطقة العربية واستعمارها اقتصاديا وسياسيا وعبودية كما ن هذه الانباء تثير كثيرا من التساؤلات: لماذا أقدم هؤلاء على توجيه طعنه مؤلمة للقضية الفلسطينية في حين يعرفون ان هذا الشعب الفلسطيني يواجه في كل يوم صنوف اعمال القتل والاعتقال والدمار والحصار ومصادرة الارض وتهويد المقدسات؟ ثم هل اصبح هؤلاء المطبوعون يعيشون في مناخ خائف وقاتل وفي جو من التهيب والترغيب من البيت الابيض وخوفهم على عروشهم وكراسيهم مع ان امتنا تزخر

بكل الامكانيات ومقومات الصمود فأين مواقفهم القومية ومبادئهم التي كانوا يتغنون بها والشعارات الوطنية التي كانوا يرددونها؟ لقد انقلبت موازين المواقف في هذا الزمن واختفت الاخلاق والتربية الوطنية لدى هؤلاء، وحل محلها عدم الايمان بقضايا الامة واهدافها وانعدمت الثقة بين جماهير هذه الانظمة وحكامها لقد امتهنت هذه الانظمة حب الرياء والكذب والخديعة والتنكر لاهداف وتطلعات شعوبها وتغيرت كل المقاييس واصبح وصف الخطاب السياسي الرسمي لهذه الانظمة بان الكيان الصهيوني صديق وليس عدوا وقد شكلت مع الكيان الصهيوني وامريكا حلفا غير مقدس لمواجهة عدو وهمي اسمه (ايران) كما اختفت من سياسة هؤلاء الدعوة الى مقاطعة (اسرائيل) وحل محلها الدعوة إلى الهرولة نحو التطبيع، وأصبح العدو شريكا والحامية لهم امريكا واصبح الشعب العربي نتيجة هذا السلوك يعيش في جو قابل في كل لحظة للكوارث والفرقة والمصائب ومستقبله مجهول المصير لما اقدمت عليه هذه الأنظمة من اصطفا في خندق امريكا والحركة الصهيونية مع ان امريكا لم تحلم لامة العربية بخير ولم تكن في يوم من الايام مع قضاياهم المحقة، وان سياستها ستبقى قائمة وثابتة ومتحيزة ودعم الكيان الصهيوني وذلك منذ عقد ترومان الى يومنا هذا.

وبدلا من ان تعدد هذه الأنظمة جيوشا وأسلحتها التي اشترتها بمئات المليارات من الدولارات لتحرير فلسطين والقدس نراهم للأسف يفرشونه



السجاد الأحمر لاستقبال من اغتصب الارض ويهود المسجد الأقصى مسرى سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام ويمارس اربابه اليومي بحق ابناء فلسطين ويبنني المستوطنات في الضفة الغربية فاذا لم تُعد هذه الأنظمة حساباتها وتعير اهتماماتها لشعوبها الغاضبة وتراجع عن اخطائها فسوف يلعبها التاريخ وتحفر قبر فنائها على يد شعوبها الغاضبة وستبقى فلسطين قبلة الأحرار والثوار من امتنا، وسيبقى شعب فلسطين متجزرا في وطنه وأرضه مهما وجهت اليه والى قضيته الطعنات والمؤامرات وستشرق الشمس على بوابات عصر جديد معلنة نهاية هذا التردى والتراجع والياس لان اليأس من شيمة امتنا.

اليوم العالمي للتضامن: الفقراء في تونس ازدادوا فقرا والأغنياء ازدادوا غنى، والسلطة بسياساتها عمقت قيم الفردانية والأنانية



يحتفل العالم يوم 20 ديسمبر من كل عام باليوم العالمي للتضامن الإنساني، وهو مناسبة لتذكير الحكومات بضرورة احترام التزاماتها في الاتفاقات الدولية، والرفع من مستوى الوعي العام بأهمية التضامن، وهو يوم لتشجيع النقاش بشأن سبل تعزيز التضامن لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك القضاء على الفقر.

ويُعرف التضامن في إعلان الألفية بأنه إحدى القيم الأساسية للعلاقات الدولية في القرن 21، حيث يستحق الذين يعانون المساعدة والعون ممن استفادوا كثيرا منها، وبناء على ذلك، يغدو تعزيز التضامن الدولي، في سياق العولمة وتحدي تزايد التفاوت، أمرا لا غنى عنه.

ولذا أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 20 ديسمبر، بوصفه اليوم الدولي للتضامن الإنساني، إيمانا منها بأن تعزيز ثقافة التضامن وروح المشاركة هو أمر ذو أهمية لمكافحة الفقر. وعزز مفهوم التضامن، من خلال مبادرات من قبيل إنشاء صندوق تضامن عالمي للقضاء على الفقر وإعلان اليوم الدولي للتضامن الإنساني، بوصفه عنصرا حاسما في القضاء مكافحة الفقر وإشراك جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة.

التضامن في إطار عمل الأمم المتحدة

حدد مفهوم التضامن عمل الأمم المتحدة منذ إنشائها، فقد جمع إنشاء المنظمة شعوب العالم وأمه على تعزيز السلام، وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد تأسست المنظمة على فرضية أساسية للوحدة والانسجام بين أعضائها، كما عبّر عن ذلك في مفهوم الأمن الجماعي الذي يستند إلى التضامن بين أعضائها للاتحاد «لصون السلم والأمن الدوليين».

وتستند المنظمة على روح التضامن هذه في «تحقيق التعاون الدولي لحل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني».

وحددت الجمعية العامة، في قرارها 209/60 المؤرخ في 17 مارس 2006، التضامن باعتباره إحدى القيم الأساسية والعالمية التي ينبغي أن تقوم عليها العلاقات بين الشعوب في القرن الحادي والعشرين، وتقرر، في هذا الصدد، أن تعلن 20 ديسمبر من كل عام يوما دوليا للتضامن الإنساني.

في هذا السياق، أنشأت الجمعية العامة في فيفري 2003، بموجب قرارها 265/57، صندوق التضامن العالمي بوصفه صندوقا استثماريا تابعا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويتمثل الهدف منه في القضاء على الفقر وتعزيز التنمية البشرية والاجتماعية في البلدان النامية، ولا سيما بين القطاعات الأكثر فقرا من سكانها.

15.2 بالمائة نسبة الفقر في تونس

تشير الأرقام الرسمية إلى أن نسبة الفقر في تونس تقدر حاليا بـ 15.2 بالمائة، من بينها 24 بالمائة في صفوف الأطفال، كما حلت تونس في المرتبة 11 عربياً ضمن مؤشر الجوع العالمي لسنة 2019، من أصل 117 دولة شملها التقرير.

وحسب المعهد الوطني للإحصاء، فإن عدد التونسيين تحت عتبة الفقر يقدر بنحو 1.7 مليون تونسي من جملة 11 مليون نسمة. كذلك، كشف المعهد أن نسبة الفقر في تونس متغيرة حسب المنطقة أو الجهة، وتتراوح بين 0.2 في المائة و53.5 في المائة. وهو ما يوضح تباين السلم الاجتماعي بين الجهات في البلاد.

وفي علاقة بالكوفيد 19، أشارت دراسة عرضتها الحكومة

لمواجهة الحد الأدنى «الغذائي» الصحي، إضافة إلى مسكنات القروض الصغرى وعقود «الكرامة» التي لن تستجيب الحقيقة للحد الأدنى المطلوب، وما نراه اليوم من ازدياد البؤس أكبر دليل.

وصفات وإملاءات

وما زاد من تفشي الظاهرة وتعميق ضراوتها هو استفحال الأزمة وانتشار البطالة وغياب المرافق الأساسية، وهي اعتبارات تصخم وقع الفقر وهوله وأثاره الصحية والفكرية والنفسية وغيرها، وهو ما ينعكس على مؤشر التنمية الجهوية الذي يقاس بأكثر وفاء واقع التنمية.

أعتقد ان غياب برنامج تنموي عادل وتوجه اقتصادي واجتماعي يقطع مع السائد المرتبط بالمؤسسات المالية الدولية التي ضربت اقتصادنا الوطني وسيادتنا الوطنية سيزيد من غنى الأغنياء وفقراء الفقراء، وهو التوجه الذي اعتمده بن علي بتعليمات واضحة من صندوق النقد الدولي واتبعته الحكومات المتعاقبة بعد الثورة وأصرت عليه حركة النهضة التي تُعتبر محور كل الحكومات بعد الثورة إلى الآن.

والمضحك في الامر أن حركة النهضة التي فازت في الانتخابات البرلمانية هذه المرة حازت على نسبة كبيرة من أصوات الفقراء في تونس، مثلما حاز عليها ثاني فائز وهو حزب نبيل القروي الذي تحوم حول شبهات الفساد وتبييض الأموال، في المقابل حازت أحزاب اليسار على فشل ذريع، أي أن من لا يهتم ببرنامج للقضاء على أسباب الفقر يفوز في الانتخابات ومن يضع نفسه أو له برامج متعاطفة مع الفقراء تخسر وتحصل على شر هزيمة.

أمام هذا المشهد السريالي، والوضع الاقتصادي الآخذ في التأزم، فالبلاد اليوم تشهد حراكا اجتماعيا احتجاجيا متناميا، وسيكون محوره الشباب الذي أضحى ضحية الفكر المتطرف وقوارب الموت والمخدرات والجريمة وقيم الانانية والفردانية، وهو الامر الذي يجعل من القوى الديمقراطية والتقدمية والاجتماعية وعلى رأسها الاتحاد العام التونسي للشغل الذي يقدم اليوم مبادرة وطنية للخروج من الأزمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمجتمعية، على أهبة الاستعداد للتأطير والتوجيه حتى لا يصير معها كما صار في ثورة 2011.

* إعداد: صبري الزغيدي

التونسية بالشراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الاستثمار والتعاون الدولي في جوان الماضي تأثيرات كورونا على الاقتصاد التونسي، إلى أن معدل البطالة في تونس سيرتفع إلى أكثر من 21 في المائة مقارنة بـ 15 في المائة (في ذلك الحين). وتوقعت الدراسة تسجيل أكثر من 274 ألف عاطل من العمل جديد خلال العام الجاري.

من جهة أخرى، يؤكد أستاذ القانون والحقوق شكري بن عيسى في إحدى مقالاته أن المشكل يتعمق أكثر بالنظر إلى حقيقة الأوضاع، أي الواقع المعيش الذي يعيشه التونسي، بعد الانهيار العميق في المقدرة الشرائية، والصعود الصاروخي في عديد الأسعار بعد الثورة، مبرزا أن عديد القطاعات استغلت الظروف وأشعلت الأسعار، خاصة في السكن بشقيه الكراء والمباني والأراضي، إضافة إلى المواد الغذائية وملحقاتها والنقل والصحة بمكوناتها، التي تشكل قرابة ثلاثة أرباع انفاق التونسي، مع تآكل قيمة الدينار التونسي الحادة بالنظر إلى بقية العملات الأجنبية، وفي ظل تصاعد نسبة البطالة بعد الثورة إلى أكثر من 50%.

وأبرز أن الزيادات في الأجور وفي المنح المخصصة لـ«العائلات المعوزة» لم تُضاه ارتفاع الأسعار والتضخم المستورد، إلا أنه في المحصلة التهميش استمرّ والفوارق تعمقت في الجهات وللجهات المسحوقة، في الوقت الذي لم يتم فيه تسجيل سياسة وبرامج تنموية حقيقية وانطلاقة للمركزية والتميز الإيجابي الذين نصّ عليهم الدستور.

ومعلوم، أن الفقر مرتبط بموال التنمية ومكوناتها المتعلقة بالبنية الأساسية والتشغيل والتعليم والكرامة والصحة والمساواة بين الجهات والأفراد والعدالة الاجتماعية وغيرها، والواقع يثبت أن المطالب والحقوق التي قامت من أجلها الثورة وخاصة الاجتماعية ظلت دون استجابة إن لم يقع تصفية جزء منها، واستشراء الفساد لا يصبّ في خانة تكريس الكرامة والعدالة والتنمية التي نادى بها الشعب في ثورته.

كما يؤكد الخبراء أن الدولة لم تذهب في اتجاه القضاء على أسباب الفقر بل ذهبت في اتجاه حلول لطمس الواقع وتأجيل التفجير، عبر آليات الحضائر والمنح وغيرها من المسكنات التي اتسمت بالأجور المنخفضة لمئات الآلاف من أصحاب الأجر الأدنى او عمال الحضائر، الذين يعلم القاصي والداني أن أجورهم لا تكفي



المنتدى الثقافي «آرث شكري»

* حسي عبد الرحيم

«جمعية شكري بلعيد للثقافة والفنون» استهلّت نشاطها بمقرها الجديد في نهج ابن رشد عدد 5 خلف وزارة السياحة بعقد الندوة الأولى لها حول كتاب «المسرحي والعمل النقابي في تونس قبل الاستقلال» للباحث الأكاديمي محمد الكشو وهو من إصدارات الاتحاد العام التونسي للشغل. قدم المناقشة الدكتور نذير بن حاج رحومة مع العديد من شباب معهد الفنون بالعمران وكذلك عدد من المسرحيين والكتاب وعلى الأخص المسرحي نور الدين الورغي الذي كان يستضيف نشاطات الجمعية لعدة سنوات في دار بن عبدالله بالمدينة العتيقة وأدارتها الشاعرة المغربية المقيمة بتونس ليلي نسيمي، وقام بأعمال اللوجيستك الشاعر محمد الهادي الوسلاقي.

في البداية جاء التأكيد من قبل مقدم الندوة على أهمية الكتاب كدراسة أكاديمية موثقة لتفاعل الحركة المسرحية مع الحركة الوطنية وكذلك تطور وعي المسرحيين بالحاجة إلى تنظيم صفوفهم في جمعيات حتى الوصول للتنظيم النقابي. وتضمنت المناقشات إشكاليات منهجية حول عدم تطابق التاريخ الاجتماعي للمسرحيين مع تطور المضامين الفنية لأعمالهم والتي

ساهم في تأسيسها مسرحيون وكتاب مثل سليمان القرداحي وزكي طليمات ومحمود بيرم التونسي. كان حضور طلاب معهد العمران للفنون لافتا وكانت تدخلاتهم وأسئلتهم تتمحور حول الالتزام في العمل المسرحي كفعل للمقاومة، وحول ترؤس العديد من قادة الحركة الوطنية لجمعيات قامت بنشاط مسرحي في مرحلة التأسيس كعبد العزيز الثعالبي من الحزب الدستوري القديم.

جانب آخر من الإشكالية طُرح وهو المتعلق بتاريخ أدبي/فني لتطور موضوعات المسرحيات والأشكال المسرحية لمتطلبات النمو والتفاعل داخل الوسط ومع العالم وتثمين الاستجابات المسرحية المختلفة للحاجات الاجتماعية والوطنية وهو الاتجاه الغالب للمرجعيات النقدية التي أعتمد عليها الباحث وذكرها في المقدمة وهي الدراسات الثقافية لوسيان قولدمان الفرنسي وتيري إيغلتنون الأنجليزي ضمن آخرين، وهذا متروك للقاءات قادمة.

يضاف هذا الفضاء الثقافي في مقره الجديد لعديد من المنابر الثقافية التي تعمل على تأطير وتشجيع أجيال جديدة

على التعرف على مجالات الفنون والإبداع وكذلك تطوير نقاش إيجابي بين المثقفين حول قضايا الفكر والفنون وإنجاز ورشات ومشاريع فنية، وهي تمثل بداية لمساهمة مهمة في مقاومة التجهيل والظلامية هو ما اضطلع به المثقف والمناضل الدكتور عبد السلام البغوري منذ سنوات بإشرافه وراثته لجمعية شكري بلعيد للثقافة والفنون.

جرح بما يكفي..

ضجر ما...
يحوّلني الى امرأة
تكفر بكلّ العقائد والأنبياء..
قرف بما يكفي..
لتصرخ حنجرتي
من أعلى أسوار الخيبة
وتلفظ دفعة واحدة أشلاء الأمنيات...
بؤس بما يكفي
كي أحاول استبدال هذا الرأس
الذي يشتعل كعود ثقاب
يتآكل تنخره التجارب والخييات.
سُخف بما يكفي
لأكتب الى رجل لا أعرفه
رجل مهرج يعرف أنني لا أحبّه
لكنه يُلصق بي تهمة أنني أنثى.
جرح بما يكفي
لأكتب بالدم عن وطني المذبوح
عن روحي تختمر تحت عبء الأسي
حتى صارت رغيفا للجائعين
عن دموعي التي غسلت شوارع قريتي
عن أطفال مشرّدين
تدلى لهم عنق السماء فحاولوا قطف أحلامهم.
حزن بما يكفي
لأنقب كيس غرور الحاكمين
وأشتمهم دون أن أستحي
كي أشعر بصلاية الأرض تحت قدمي
كي أركض كالمجنون تحت جلد الزمن
أتعثر في تجاعيد حظّي
أترك خلفي ملايين الأسئلة الجائعة العالقة
على حافة فم يقطر دما وأصابع مقطوعة.

* فاتن الوسلاقي

دولة الفوضى أم فوضى الدولة

كلمة
حق



النفطي حولة (ناشط نقابي)

وها هي تونس بعد مرور العشرية السوداوية الظالمة والمظلمة تعيش في مرحلة غير مسبوقة في تاريخها الحديث، حيث تتغول فيها العقلية القطاعية والتنسيقيات الجهوية، لتحلّ محلّها، وتزرع فيها بذور العشائرية والقبلية التي لن تنتج غير الانقسامات العمودية والأفقية الجهوية والمناطقية والحروب الفتنوية. وبفعل اتباع الاختيارات

الاقتصادية والاجتماعية نفسها للنظام السابق التابعة للنظام الرأسمالي العالمي، ولا سيما في زيادة الاعتماد على الاستدانة الخارجية والاستقراض المفرط، ها هو القرار الوطني مرتهن بالكامل لصندوق النقد الدولي، والسيادة الوطنية منتهكة، وتونس تعيش أحلك مراحلها، وهي في أسوأ حالاتها.

بل وها هي تونس التي لم تعلن إفلاسها الاقتصادي بعد، تعيش مرحلة الكومبيسون الناعمة، أي مرحلة ما قبل الوصاية الفرنسية. وهي مرحلة وصاية كل من أمريكا والاتحاد الأوروبي من جديد على الدولة الوطنية التونسية التي بدأت تبرز فيها مرحلة التفكك والإنهاك بالموازاة مع إدارة التوحش الإسلامي متحالفا مع إدارة التوحش الرأسمالي الليبرالية الجديدة. تصل فيها الدولة التونسية حدّ الإشراف على الهلاك المحقق. فتبدأ الفوضى الناعمة تسود على الدولة في الجهات والقطاعات والجماعات. وها إننا نشهد هنا مخرجات كامورا 1 في تطاوين لتعمّ في قفصة والقصرين وجندوبة وغيرها في سياق من التنافس الشديد بين كامورا 1 وكامورا 2 وكامورا 3. وتتعدّد «الكامورات» والمشكل واحد والهدف واحد. وهو تعميم الفوضى في البلاد لتشمل كل العباد. وبهذا الأسلوب التفكيكي باسم تلبية مطالب قطاعية أو جهوية مشروعة تتوزع سلطات الدولة بين القبائل والعشائر والقطاعات. فتصبح الفوضى سمة بارزة في الدولة. أو ليست دولة الفوضى؟

لم تكن لحظة الانتفاضة الشعبية 17 ديسمبر 2010، التي انطلقت شرارتها من ذلك البائع المتجول البسيط محمد البوعزيزي في مدينة سيدي بوزيد، إلا لتقرّب لحظة الخلاص الوطني نحو التحرر الوطني والانعتاق الاجتماعي، والقطيعة النهائية مع الاستعمار ووكلاء الاستعمار وعلى رأسهم الدساترة والإخوانجية.

ولن يكون خلاصنا الوطني إلا على أرضية تطبيق الاشتراكية كاختيار اقتصادي لا بديل عنه يقطع نهائيا مع التبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي يسيطر على البلاد منذ عقود. إلا أنّ الغرف المغلقة والمنظّمات والجمعيات المشبوهة التي ستزرعها أمريكا وألمانيا خاصة، وفرنسا وقطر وتركيا والإمارات والمملكة العربية السعودية، مثل فريدوم هاوس ومركز الإسلام والديمقراطية، ومركز الدوحة للديمقراطية وجمعية قطر للصدقة، وجمعية الصداقة التركية التونسية، والجمعية الخيرية التونسية الإماراتية. ومعطوفا عليها جماعات الإسلام السياسي الإسلامية الأصولية الناعمة منها كالتنظيم الدولي للإخوان المسلمين، والخشنة ممثلة في الإسلام الغاضب، ابتداء من تنظيم القاعدة الى الدواعش وصولا إلى ائتلاف الكرامة وأخواتها، هؤلاء كانوا سباقين إلى الانقلاب والإجهاز على المسار الثوري لانتفاضة 17 ديسمبر 2010. وسيكون ذلك ضمن محيط إقليمي ودولي في سياق تسونامي الربيع العربي. وهكذا تربّع الحكام الجدد متعطّشين بنهمهم غير المحدود على السلطة متحالفين تارة مع الحداثيين من أمثال الدكتور محمد منصف المرزوقي وسهام بن سدرين وغيرهم، وتارة أخرى متحالفين في إطار ما يُسمّى بسياسة التوافق أو التنافق مع الدساترة والتجمعيين، وبالتالي مع زبانية بن علي ومافيات المال والأعمال ولوبيات الفساد والكناترية والحيثان الكبيرة. وبدا منذ ذلك التاريخ العمل على الأخونة الناعمة للدولة والتسلّل إلى كل مفاصلها، وتدوير وتحرير أجهزتها لتصبح في خدمة المرشد والتنظيم، بدلاً عن خدمة الدولة الوطنية وشعبها، الذي سيزداد تفقيره وتجويعه في مقابل إثراء الحكام الجدد الذين اغتصبوا الدولة واعتبروها غنيمة.



* حواره: أبو جبر

يوسف خديم الله (شاعر سابق) - «الشعب»: (الجزء الثاني والأخير)

صرنا نقتل الكاتب بحرمانه من العنبة ونقتله أيضا بفائض من العناقيد

* يعني أن المسألة عندك هي مسألة نظرية إن لم أكن الوصف؟

- الأمر بالنسبة إلي ليس أمراً نظرياً أو صادراً عن تمكّن معرفي أو تفهّم أو تفلسّف متعام سابق على تجربتي الشعريّة. أنا هكذا. خلاصة هذا وذاك معاً، والأهم من ذلك أنني خلاصاً تصادم يوميّ متوتّر مع واقعي المباشر الذي لا أهادنُ، كتجربة معيشيّة ميدانيّة، ومع واقع الحياة الكونيّة مختلف درجاتها وسجلّات الخطابات حولها، بل أكثر من ذلك، مصير الإنسان، معمر الأرض ومخربها في آن، في لحظة التباس الحياة نفسها بعد اختزالها في معادلة انتحاريّة هي معادلة الإنتاج/ الاستهلاك.. معادلة سوقية بالمنعنين الهابطين، بمعنى السوق التجاريّة، الميركنتليّة، ومعنى السقوط القيمي، بل ما أفضل أن أسميه بالعجز الإيتيقي المعّمم (Déficit éthique) لدى النخب الثقافيّة، عندنا تحديدًا.

وعليه، ففي شروط حياة عدوانيّة كهذه - وإن كانت براقّة جذابة باعتبارها بضاعة في أقصى حالات تبرّجها لا غير - لا يمكن إلا أن تكون كاتباً أو شاعراً من اثنين: مع «عامّة النخبة»، السائدة، منخرطاً في جوقّة المفاولين في كل مجال ثقافيّ، مفيداً ومستفيداً من السوق، وإمّا ضدّها، على الضفّة الأخرى، معادياً لفكرة السوق أينما كانت، وكيفما سوق لها المفاولون وأعوانهم في سوق الكلام تحديداً، أي عدوانياً راديكالياً ضدّ سلاحك الشّخصي المزعوم، اللغة نفسها. صحيح أنّ ذا أمر يتطلّب من الشاعر تقشّفاً وشجاعةً وتحصّناً فكرياً ذاتياً واستعداداً للخسارات، وهذا أمر نادرٌ فعلاً، غير أنني أدعي أن ذا ما يقودني شخصياً، دون افتعالٍ، كأنما هو قدرٌ شخصي غير محسوب. وأدعوك وقراءك، مرّة أخرى، إلى نصّ الغلاف الرابع من كتابي الأول ذلك الذي يقول كل ذلك بسخرية ذاتية انتحاريّة تنسّف أوّل ما تنسّف الصورة التي اصطنعها السوق للشاعر والتي غالباً ما يروّجها هو بنفسه، بحمافة استعراضية. بل انظر خاتمته -خاتمة نصّ الغلاف الرابع- التي تقول على لسان «ريلكه» ما يمكن أن يقوم مقام «سعر الكتاب»: «تقدّم أعمالك في طبيعة رخيصة، وهكذا، تيسّر للأثرياء اقتناها، وفي الآن نفسه، تعسّر حقّ الفقراء، فكلّ شيء مكلف بالنسبة إلى الفقراء.»

وفي متن الكتاب إشارات كثيرة، منها ما هو صريحٌ ومنها ما هو رمزيّ، يذهب في اتجاه تقشّفيّ في كلّ شيء، وفي الخطاب الذاتي نفسه، حتى أن الأمر يبدو في كتابي الثاني «عرقٌ ذهنيّ» نزوعاً انتحاريّاً نحو البياض، معدماً للنص ولصاحبه كشكلٍ من أشكال الاحتجاج القسويّ ضدّ نظام العالم المرتب على شكلٍ ومضمون غير إنسانيّين. لكن، للأسف، ما من قارئٍ نابه تحرّر من تقصيره ذلك، سيء الذكر، إلا نادراً جداً. ولا بدّ هنا أن استحضر قراءتين علمتين، قراءة آدم فتحي السريعة والمتشكّفة البليغة في آن، لكتابي الأول «هواء سيء السمعة» وقراءة الباحث الأكاديمي لطيف شهي، المتأثية لحواشيه، واللذين، إلى جانب الشاعر عبد الفتاح بن حمودة في عرضه الشامل لتجربتي، بالمناسبة أحبيهما على مغامرتهما تلك.

* أظنني فهمت الآن لم أنت موضوع سوء فهم دائم، شخصاً ونصاً. وأودّ أن أفهم لم لا يرى القراء سوى أنك متدمرٌ دائمٌ، «لا يعجبك العجب» كما يقول العامة...

- إن كان الجمع الكريم من الزملاء والقراء يرون أنني متدمرٌ، فلنطمئن القلوبُ جمعياً.. أنا أكثر من ذلك.

نشرت على صفحتي مرّة الشذرة التالية:

الشاعر لا يستانء:

الشاعرُ،

مستانء أصلاً.

وعليه، لن أخذ هذا الأمر على أنه سبة أو نصبة، بل من فضائي القليلة التي بها أفأخر. وقد حصل ذلك باكراً جداً، إن لم تخنّي ذاكرتي. لقد نشرت نصاً «سعيداً» نادراً في ملحق الصحافة الثقافي الذي كان يعده حسن بن عثمان، أواسط التسعينات، وكنت قد أمضيت أسفله باسمي المدني مرفوقاً بـ «العاشق المشتمر». ولعلّ حسن بن عثمان كان على حصافةٍ وبعدٍ نظرٍ -أرجو ألا يكون قد فقد هذه الأيام- فلم يفعل ما يفعل آخرون اليوم الذين يسعون أحياناً إلى «تكريمي» بأن أنشر في صحائفهم، فيذبون أول ما يذبون اسمي الحرّكيّ ذلك الذي لا أدري أيّ شعرة منه تحرك كراسيهم القائمة أو المائلة في أعراس الثقافة التونسية السمحة.

إن كنت قد سجّلت باكراً جداً أنني في غاية الاشمئزاز، والحال أنني كنت على المستوى العاطفي، في ذلك الظرف تحديداً - في غاية نادرة من السعادة، فكيف لا أكون متدمراً دائماً والحال على ما أرى من تهاوت وبؤس ثقافيّ معمم؟!

خرابٌ مزدوج لمباني المؤسسات الثقافية ومعانيها.. إهمالٌ محسوبٌ للثقافة والمثقفين واختزالهما في عناصر ديكور باهت لسطة باهتة تأخذ الثقافة على أنها حليّة خارجيّة لا أكثر.. اصطفاً قلّة -كما في السياسة- مديرة للشأن الثقافي العام، بمنطق الشأن الخاص.. استدراج الكثرة الممكنة إلى منطق المقابولة الثقافيّة الانتحاريّة الخالية من رهانات الإبداع الأصيلة.. تزويرٌ وتهميش القيم الثقافيّة ذاتها لدى الفاعلين أنفسهم فيختلط حابل النخبة بنابل العامة، ومعهما تختلط قيم الجدارة والاستحقاق بنقيضها من مواهب العصر الفردانيّة في الجسّ والدس والترصد والتسلل إلى المواقع لتحصيل الوجاهة والمنافع.. الخ!!

* نقرأ لك أحياناً، على صفحتك، تحويينات قصيرة تغمر بها إلى ما تعتبره علّة من علا «البطحاء الثقافيّة»، كما سمّيتها، علّة الجحود. وقد أخذت مثالا لذلك علاقة البعض بإحدى أهمّ ظواهر الثقافة التونسية، حركة الطليعة الأيديّة. أرجو أن أستوضح منك هذا الأمر، وبالتالي إن كانت لك علاقة ما بحركة الطليعة؟

- فعلاً، صفحتي، مهما بدت هائلة أو هائلة، تدلّ علي وعلى اختلاجات الأسئلة الطارئة أو المزمّنة التي تشغلني. وهذا الانشغال هو في الحقيقة انهماكٌ فكري والتزامٌ أخلاقيّ رافقني منذ بداياتي في القراءة والكتابة، لعلّه فقا ما يسميه فوكو بالانهماك بالذات Le souci de soi، بمعنى أن لي تقديراً للكبار أو المسنّين، خاصّة من ذوي التجارب الحقيقيّة العميقة أو التي لها أثرٌ ما في مجالها أو حتى حضورٌ رمزيّ مؤقّت في لحظةٍ وطنيّة فارقة. وكم ساءني، في أكثر من مناسبة معاينة الجحود الذي يصيب المثقف التونسي عموماً. وهو جحودٌ له تاريخٌ أصبح مجرد نكتة لا أكثر من قبيل مأثورة الدواعي: «مات جابولو عنقود»، بل إننا منذ أواخر التسعينات، التي رسخت فيها ثقافة الإذعان ومشتقاته الفاسدة، صرنا نرى قتلاً مزدوجاً: نقتل الشاعر/ الكاتب بحرمانه من العنبة، ونقتله أيضاً بفائض من العناقيد. إنّه التقليد السائد في الترهيب والترهيب، الجزرة والعصا التي رسخت ثقافة أنتجت نصوصاً مائعة في أغلبها، بلا نكهة إلا في ما ندر، وسلوكات ثقافية لا تأمر بالرائي وبالمعروف التقدي، ولا تنهت عن الهدر المتعام والأناثية والانتهازية الصريحة أو الضمنية. وكم من كبيرٍ وصغيرٍ اشتكى من كذا جحود تداولته أخبارٌ طائشة في حينه، في العاصمة أو في المدن الداخلية. وتمثيلاً لا حصر، شكوى مصطفى الفارسي الذي، رغم كل التحفظات على ارتباطاته الرسمية، يبقى علامة ثقافية مهمة (كتابه «حركات»، وحده، قد يغفر له بعض ذلك، إن لم يكن كله) ساء إهمالٌ مدنيته له في أواخر حياته، بل إن السينمائي النوري بوزيد، من جيل لاحق، عبّر هو أيضاً وبشيء من الترفع البائس، عن ذات الاستياء من مدنيته تلك.. إلى جانب أسماء كثيرة، من قبلها ومن بعدها، في كل مجال، خاصة الموسيقى والمسرح، عانت من الحاجة والإهمال المخجل من الأهل، أهل المهنة، والسلطات معاً.

* هل من عينةٍ على ذلك كنت قد عايشتها عن قرب، لتقريب الصورة للقارئ..

- من الحالات القريبة، في صفاقس - والتي تزامنت مع تأزم علاقتي بالمدينة كلها في سياق سيناريوهات الهزلة والملاحقة التي رافقت ولادة «شاعر سابق»، آنفة الذكر - الحالة التي آل إليها الشاعر عبد الرزاق نزار، الفاعل المبكر في «نادي الشعر والقصة» بدار الثقافة بصفاقس منذ أوائل السبعينات، وبالمناسبة، هو من كانت له فضيلةٌ تشريكي في أول أمسيةٍ شعريّة، في إطار المهرجان الصيفي للمدينة، والحال أنني كنت في بداياتي المتعثرة. كان ذلك تقريباً عام 1980، وفي ساحة معهد 9 أفريل، فلا مسرح صيفياً ولا شتوياً في ذلك الوقت. وقد كان عبد الرزاق نزار، لاحقاً، أواسط التسعينات، على محدوديات إمكانياته، ذا حماسةٍ وسخاءٍ كافيين لاستمرار نشاط، كنتُ عاينته آنذاك -كشريكٍ في تنشيط النادي- في فترةٍ ابتعد عنه المدرسون أولئك، «مناضلو» الجمعية الأدبية تلك، في النزول دائماً، وفي مدرجات جامعتهم أحياناً. والحقيقة أنّ في تلك الفترة حاولنا، مع آخرين -أذكر منهم محمد الزواوي، الشاعر المتنكر، ومحمد الغريبي، كاتب قصة الطفل والصحفي السينمائي، والأستاذ والنقاد حمادي القسطيني، والأستاذ الطاهر الصامت- تجذير الحسّ الأدبي والحوار الثقافي في قلّة قليلة من الشبيبة التلمذية المتحمّسة، الأمر الذي جلب ارتياب الإدارة وبدأت محاصرته الناعمة. وفي تلك اللحظة، تحديداً، عاد «المناضلون» أولئك إلى النادي ليوم واحد، فقط، في غزوة تأسيسية للاستثمار في الموت المبكر لصديقهم، محمد البقلاوي، بتعميده «شاعراً كبيراً» قبل الأوان، وتسمية النادي باسمه. كنت الوحيد تقريباً الذي يدرك مرارة نزار الشخصيّة، الصامتة، وقد حاولتُ قبل أن انسحب نهائيّاً أن أدفعه إلى تحديث خطاب النادي وابتكار آليات نشاطٍ مغايرة، غير أنه اكتفى بما هو قائمٌ، على سبيل مقاومةٍ سلبيةٍ لم يصمد بها طويلاً: أن يكون «سيداً» بالكواله، لناديه العريق. يحضر كل مساءٍ جمعة أو سبت، ومعهم أُنفاً بلا مواهب، ولا طموح لديهم أكثر من أن تكتب لهم إدارة النادي على معلّقة، في مناسبة ما: الشاعر فلان.. إلى أن ورثوه قبل أن يغادر إلى حيث هو، عليه الرحمة، ولا بدّ أن أذكر واحدةً من مآثرهم الكريمة، الأخيرة، في حقّي وحقّه: أحدهم، من عديمي المواهب، وهبت له فرصة أن أصبح شاعراً موظفاً في مركز ثقافيّ عموميّ، أراد أن يكرم الفقيد فسمّى غرفةً/مقهى باسمه وأصدر نشريّة غاية في الركاكة شكلاً ومحتوى، بل لا حضور فيها للرجل حسب ما يقتضيه المقام. ولجّرد تعليق مني على الخبر وتحريض على أن يكون التكريم في موضعه على قدر شخصه وقدر فضله عليهم، شنّ حملةً ضدّي وشنّ بي كما يقال وحظري من صفحته. وهذه مجرد عينة على جيلٍ لاحقٍ فقير الخيال وعديم الإرادة عدا الدفاع عما هو قائم.

* وبشأن حركة الطليعة؟ هل من معاينةٍ لك في ذات الاتجاه؟

- من المفارقات الزاهنة أن يتدمر محمد صالح بن عمر من الجحود ذاته، في يوم تكريمه في الصيف الماضي، تحت شعار «الناقد الطلائعي»، بعد أن سجّل أن واحداً فقط من أكثر من ستين شاعراً كتب عنهم منذ التسعينات شرفه بحضور ذلك الحفل، والحال أننا لم نر لطلائعته هذه الأيام إلا ترديده -كلما صادف حديثاً

عن حركة الطليعة - لأمرٍ واحدٍ: زعامة الكاتب عزّ الدين المدني! كان هذا قادحاً لأن أكتب مقالا في

أوانه طرحٌ فيه حدود طلائعته تلك، وأولتُ فيه حماسته للزعيم ذلك على أنها قناعٌ لتجريد الحركة برمّتها من جدارتها التاريخيّة في تحريك بركة الأدب والثقافة، وفي الأثناء، تجريد رفيقٍ له في الحركة من حقّي في لفته تقديرٍ واعتراضٍ، والحال أنه هو من كان عنواناً معلوماً -ومسكوتاً عنه- لجهود قاسم، بل لغينٍ وحصر ومضايقة، وأعني الشاعر الطليعي الطاهر الهمامي. وقد لا نعجب من ذلك فهو نفسه -السيد بن عمر، «الناقد الطلائعي»، وأحد منظري الحركة- قد كان من المبكرين المبشرين بموتها كمن يدفع إلى التخلّص من «رجلٍ مريض». وقد كتب الطاهر الهمامي، عرضاً، في أطروحته: «... حتى أن أحد قادتها مضى وكأنّه يؤنّبها قائلاً: «لقد طوى التاريخ هذه الحركة كما طوى غيرها من حركات سابقة*».. ومن بشّر سابقاً بإعلان موت الحركة بتلك الطريقة، سيقايلها بإحياء من هو حيٌّ، أي تثبيت الزعيم الواحد، الوحيد الذي يبقى أهلاً «للتزعيم» الدائم..

طبعاً، هذه القصة هي الفصل الراهن من علاقتي الداخلية الصامتة بحركة الطليعة. أما فصلها الأول، التأسيسي في تجربتي المتواضعة، هو تعرّف عليهما من ذيلها، عام 1978، بعد قتلها بسنوات، وأعني بالفرصة السعيدة التي جمعتني بكتاب مختار اللغمان «أقسمت على انتصار الشمس».. وأعتقد اليوم، أن الكتاب فعلاً في أكثر مما فعلته بي صدمة موته المبكر. فقد بدأ اهتمامي بذلك الجيل، جيل الحركة، والذي لا يتوقّف عند زعيمها الأوحّد الذي زكاه بن عمر، ولا الطاهر الهمامي الذي أقدره تقديراً خاصاً، بل بالعائلة الطلائعية الموسعة، أيّاً كان جنس الكتابة، وأيّاً كان البلد أو اللغة أو القارة التي تناسل فيها. بل إنني كنت أبحث عن أي طفرة أو نزوة طلائعية حتى عند من صُنّفوا على أنهم كلاسكيّون. ومنها بدأ انشغالي غير الواعي، الذي لم تتوفّر له أسلحته النظريّة إلا من خلال ركوني إلى تعلّم ذاتي هو تاريخٌ تعليمي لفنّ القراءة الحرّة لسنين طويلة، بالتفكير في معنى الكتابة واستراتيجياتها ومطبّاتها ومآزقها ورهاناتها الجمالية التي لا تنفصل عن محتواها الخاص، بل في ما يراه المتعضّون للكتابة البريئة والسعيدة، من قبيل ممن سمّيتهم بـ«شعراء البهجة»: في جدواها، ممكنها ومستحيلها، حقيقتها ووهمها، من خلال تبيّن الأرض التي يقف عليها الكاتب من قبيل الدور والمركز، إن كان له مركزٌ ودورٌ ما. Statut/ Rôle.

وفي كل الأحوال، يبقى أن أوكد على أمر: ليس الجحود في نكران المؤسسة/النظام للمثقف وتجرده من حقوقه الدنيا التي هي أصلاً حقوق المواطن كما تدعيها الدساتير والقوانين والأعراف المنظمة لعمله كفاعلٍ خطيرٍ في المجال الرمزي، بل في ما أراه أسوأ: نكران الفاعلين أنفسهم تجاه بعضهم بعضاً، الأمر الذي يتمثل في رأيي، في إهمال قراءة الآخر قراءة جادة رصينة، بلا تمجيد تجاريّ فاضح، ولا ترذيلٍ عدوانيّ رخيصٍ وبلا انحيازٍ أعمى لما يفرضه التسويق الرّسمي الذي تهدسه المؤسسات أو قريبها، أي ما تطبخه المجموعات والشّلل الثقافية والإعلامية الضيقة، النافذة والمتبدّلة على السواء.

* كأنك تطعن في ثقافة شعراء قصيدة النثر، زملائك الذين، إن فهمت ما بين السطور، ينظرون إليها على أنها مسألة تقنية تقريبا، يقف سقف حرّيتها في التحرر من قيود التقليد في الشعر العمودي والشعر الحرّ، الوزن والقافية والصيغ البلاغية السائدة لا أكثر..

- صحيح، إلى حدٍّ ما.. فالفكرة الغالبة عند كتّاب قصيدة النثر أنها ردٌّ شكلاي متحرّر على تقليد شكلاي محافظ، وهذا ليس سيئاً لأنّ الأسوأ، عند هؤلاء وأولئك، هو الافتقار إلى سندٍ فكريّ حقيقيّ هو إطار مشروع تحرّر عموديّ يكون تحقّقه مشروطاً بتحقيقٍ جماليٍّ أساساً. والغريب أنّ الجميع، في الضمّن يؤمنون بذلك، أي ما يسمونه بالمشروع أو برؤية للعالم الخ... صحيح أننا اليوم، في تونس كما في الأقطار العربية الأخرى لمنس سيادة ما لقصيدة النثر، وتوّعا نسبياً في تحقّقاتها كنصوص منفردة، غير أنّه من النادر، للأسف، أن يوافق حساب الحقل حساب البيدر. ذلك أن الحكم على أصالة هذه التجارب صعب، بل مشوّه -إن لم أقلّ إنه مغشوش- ما لم يكن الشعراء أنفسهم قادرين على أخذ مسافة نقديةٍ ما من شروط إنتاج وتداول النصوص، خاصّة في لحظةٍ تشهد سيادة المحامل السّميّة البصريّة الالكترونية، التفاعلية الحبيّة، التي تخلط المعرفة بالتعلّم، والفنّ بالبريكولاج، والقراءة بالترويج.. وفي الأثناء، ترسخ قيم السوق الهابطة على حساب الانهماك بإعادة إبداع شروط الحياة الأصيلة بدل إنتاج صورها المعلّبة والهابطة.

وعليه، ليس من الحكمة الانسياق في قراءة خارطة البطحاء الثقافية، وامتناداتها الافتراضية الراهنة، بالمنظار الحيني ذاته، تحت أي عنوان، مهما بدا سنده المزعوم، عصامياً كان أو حتى في أرقى علمه أو تعامله، الأكاديمي المزعوم هو أيضاً.

* أنت تعود بنا مرّة أخرى إلى فكرة الفساد، أو على الأقل، الزيف الثقافي المعصّم؟

- ذلك صحيح، لا ريب لي فيه، لكن لا بدّ من توضيح أمرٍ مهمّ جداً، حتى لا أفهم خطأ، كالعادة: أرى أنّ الإنتاج الثقافي عموماً في تونس، وخاصة في الشعر،

لا وجود للغة أفضل من أخرى. هذه حقيقة صار يعرفها طالب سنة أولى لغة ولسانيات..

ثمة عقل جمعي مبدع ومغامر، وآخر كسول تقليدي وثالث يحتضر ورابع ميّت...

ومثلما يكون العقل يكون حال لغته.

لا عقل دون لغة. وكل لغة مرآة لعقل أهلها.

اللغة وجود بالقوة.. يجعلها العقل المفكر وجودا بالفعل. من حيث كونها وجودا بالقوة تستوي كل اللغات.. ولا تفضل إحداها على أخرى.

عدد الكلمات سطح قد يخفي فقرا معرفيا.. والمغامرة المعرفية تطوّع اللغة.. وتثريها اشتقاقا ونحتا وتركيبا.. وبالتالي فإن محدودية معجم لغة من اللغات ليس دليلا في المطلق على كسل عقل أهله أو احتضاره.

العقل المبدع يبدع لغته أيضا والعقل الكسول يهمل حتى اللغة التي ورثها عن أجداده.

الافتخار بما في بطن المعجم من آلاف الكلمات كثيرا ما يحجب عنا الحقيقة، لأن اللغة استعمال. العقل المبدع المتوقّد عقل استعمالا

يفكر في ما سيكون أما العقل الكسول فهو رومانسي يفتخر بما كان العقل المبدع منتجا ولغته لغة غازية أما الكسول أو المحتضر، فإنه في

أفضل الأحوال دفاعي واحتمائي.

نفخر بأن في معجمنا العربي أكثر من ثلاثمائة اسم للسيف ونسى أننا في عصر الصواريخ الذكية المسيرة آليا، وبأننا لا نملك لها غير اسم أو اثنين غير دقيقين.

المبدع والمبتدع هو الذي يسمي. وهو الذي يسيطر على سوق الأسماء.. اللغة استعمال. والاستعمال إرادة.. العالم يتكلم لغة المنتجين المبدعين في كل المجالات والحقول الأدبية والفنية والعلمية.. الإنتاج يحتاج إلى

إرادة.. إرادة جماعية، وليس إرادة أفراد فحسب.

إن مشكل اللغة العربية، ونحن نحتفل بيومها العالمي، مشكل إرادة مجتمعية وسياسية وتعليمية. الإرادة التي ستفتح صفحة جديدة في معجم اللغة، فتضيف إلى أسماء القمر بالعربية (سأهور، زبرقان، بدر،

باحور، غاسق، الطوس، البادر..) أسماء العرب الذين سعدوا إليها في رحلات استكشافية، وأسماء ما اكتشفوا في رحلاتهم تلك.. بالعربية.

كم واحدا منا يستعمل عبارة «باحور» أو «طوس» أو «بادر» وهو يعني القمر؟!

صحيح أن بين هذه الألفاظ فوارق دلالية وصحيح أنها أمانة واضحة على ثراء العربية، وعلى إبداعية العقل العربي. ولكن أي عقل؟ إنه عقل ما قبل غزو القمر.

العقل المعاصر أهمل هذا الثراء، واكتفى من المعجم بما يفي بالغرغز أو المعنى العام.

ولم يصف إلى المعجم شيئا كثيرا.. لأنه عقل لم يعجز القمر..

اللغة الثرية هي لغة الغازي المكتشف الجسور المبدع..

عقلنا العربي المعاصر كسول، في علاقته بنفسه وبال حاضر، ولثيم في علاقته بسلفه وبالماضي.

وإذا كان غير مدعو إلى المحافظة على القديم، فإنه لا حياة له إلا إذا أبدع جديده.

العقل الذي لا يبدع يعيش حالة احتضار، إذا طالت مات..

العقل المبدع يبدع لغته أيضا.. إذا احتضر لا تنفخه لغة سلفه مهما كانت واسعة غنية

وأول علامات الاحتضار فقر معجمه المعاصر مقارنة بمعجم سلفه.

سبب فقر المعجم، في أي زمن من الأزمنة، ندرة الإنتاج الفكري والمادي.

الإنتاج تحركه وتقويه الإرادة. سؤال اللغة، أية لغة، هو سؤال إرادة حضارية وسياسية.

وعليه فإن مناقشة قضية اللغة خارج سياقاتها التاريخية والمجتمعية والسياسية يظل من باب الترف. إن كسب معارك التاريخ لا يكون بالنظر إلى وزن معاجم اللغة.. وإن كسب معارك التاريخ، الحاضر والمستقبل، يكون بالنظر إلى وزن الفعل في الواقع ومدى تأثير ذلك الفعل في المحيط العالمي..

في لغة السياسة يقال: لا حرية لمن يأكل من وراء البحر.

في سياسة اللغة أقول: لا لغة لمن يستهلك ما لا ينتج.. ولمن يأكل ما لا يطبخ.

* هكذا؟ سريعا، وقبل الأوان؟! *

- نعم، وليس ذلك سهلاً. هي مجرد معاينة لا حرج فيها لأحد. المهم الآن، بعد حوالي عشرية تقريبا من عمر هذا الجيل، أن فرزا «طبيعيًا» بدأ في الترسّب، بعد أن وقفت بعض الأصوات عند الحدود التي أمثلها ظروف ظهورهم، وظروف «استقرار ظروفهم» وهي، على التوالي:

أ- إن أغلب شعراء العشرية، عشرية «الثورة» كانوا، في لحظة مدهم، من خزيجي الجامعات ومن جرحى أنظمتها وأنظمة التشغيل المعطلة، فكان استثمارة الثقافي/الأدبي في الاجتماعي/المهني هو مطلبهم النقابي. وذا حقهم. ولأن أغلبهم قد ضمن عملا في القطاع الثقافي، فقد وقعت تجربتهم الأدبية الناشئة، كشعراء -مبكرًا- تحت محك الوظيفة المهنية، الأمر الذي جعلهم أمام تحديات هي حاصل التضارب بين هويته شاعرا أو كاتباً من جهة وموظفًا مسؤولاً من جهة أخرى. والحاصل، للأسف، أن بقي الأداء الثقافي على ما كان عليه، بل أسوأ، يرفع لافتات وشعارات لا تتعكس على محتوى ما يقدمون، كأن يُبعث مهرجاناً أو ملتقى لقصيدة النثر يُدعى إليها الشاعر إلى جانب الناظم بواسطة من صحفياً أو ناشر كتب أو مدرس/ناقد/شاعر/باحث/مؤطر علم من جامعة.. إلخ.. يجتمعون حول عنوان فضفاض لا تخصيص ولا تحديد لإشكالاته. وإن خُصّصت، فهي تبقى مرفوعة في الأفتات ولا تُطرَح إلا عرضاً في المداولات. وطبعاً، تُختم بجوائز وشهادات تكريم وصور، تكريسا للطابع الاحتفالي الفضفاض، كما كانت في سابق أيام الفساد، في بلد الفرح الدائم كما كان يُشاع.. بل إن هذه الطقوس هي ذاتها في كل «الأعراس» الأدبية أكان محورها الشعر أو القصة أو الرواية.. وعليه، من الحمق أن تُسأس أنشطة باسم قصيدة النثر، بتلك الطريقة التابعة التي لا ابتكار فيها والحال أن بعض المنتسبين إليها يصفونها بأنها «ثائرة»، «مارقة»، «مخترفة» للنوالت المحرمة!.. والأعجب أن المغالين منهم في هذه الحماسة هم أول من يهرول إلى بيوت موزونة مقفأة، مستحثة، حولها لغط وشك وشذ وارتياب، يسوسها أعداء صريحون لقصيدة النثر ذاتها، بل للثقافة الأحدث، النقدية بطبعها، كما هو الشأن لمؤسسة بيت الشعر القبرواي!

ب- التحدي التالي هو الوقوع في شرك نزع إضلاع الشعر، عامّة، لشعار سائد الذي يروج لـ«زمن الرواية».. والمشكل الذي يعينني هنا هو أن الشاعر والروائي لا يتنازعان حول أصالة منتوجهما، شعرا أو رواية، بل يتنازعان جدارة الاستيلاء على صدارة المشهد الذي بات يُقاس لا بمقاييس الإبداع بل بمقاييس الإنتاج (الكتاب «الأكثر مبيعا»، حاصد الجوائز المالية، حاصل التقديرات الرمزية كالأوسمة والبحوث الجامعية.. إلخ..)، وفي الأثناء، تتقدّم الصورة (المادية للكاتب، حياته، عاداته، أفراسه، نزواته..) على حقيقة وضعه ودوره الأصليين كمنتج لخطاب خصوصي له حيزه وانحيازاته الإيديولوجية الخاصة، ما يمكن أن يكون موضوع حوار أو جدل. وذا ما يفسر بعض السلوك «غير المفهوم» من قبيل أن يتصدّ الروائي الشعراء -بدلاً قراءتهم- في مواقعهم وعتراتهم الحقيقية أو المختلقة، والازدراء من موقعهم «الثانوي» في النظام الثقافي الرسمي وفي الدورة الاقتصادية للكتاب.. بل الأسوأ أن بعض الشعراء من ذوي النفس القصير، (وأستثنى هنا الشاعر سفيان رجب، بمغامرته الروائية والقصصية، وتحديدًا رواية القرد الليبالي التي على قصرها بإمكانها «تأديب» كتاب «ناجحين»، من قبله ومن بعده) الذين لم يجدوا جدارتهم في الشعر وجعلوا من الرواية فرسهم الريح، بادروا في نوصهم الأولى إلى الثار من الشعر والشعراء، فقدموه في صورة تقليدية مجترّة ومزربة وجعلوهم موضع هزء جارح. وهو في الحقيقة ثأر مقلوب من ذواتهم الشعرية التي توقفت عند «ويل للشعر» لا أكثر. ولو دققنا الأمر، لوجدنا أن هذا الثار، يتجاوز الشاعر إلى المثقف عامة. أنا نفسي، في ما أكتب، أبدو أحيانا ساخرا مغاليا من عثرات الشعراء والمثقفين، لكن من موقعي شاعرا وصاحب رأي نقدي يدفع إلى الأمام، لا منتقما متشقيا مجانباً من المثقفين، ومن اليساريين تحديدا. وإن كان نقد الكتاب والمثقفين ذا أصالة وسبق مدهشين في رواية بن عثمان، بروموسبور، فإنه في أعمال أخرى -تزامنت مع بروموسبور، «روايات» المصباحي مثلا- هي أقرب إلى تصفية حساب ذاتي وإلى الثأر لجراح نرجسية لا أكثر. لكن أن يستمر هذا المنزع، اليوم، بعد «ثورة» هي من ذخيرة وعي وطني يساري لا ريب فيه، وإن في لحظة ارتدادها، فأمر يبدو محاطا بشبهات. غير أن الأسوأ من كل هذا هو إخصاء كل ممارسة قرآنية ناقدة مغايرة، بل حتى مجرد شذرة لمأحة ظريفة على صفتك الافتراضية الخاصة: لا يجوز نقد «كاتب ناجح»، كتابه هو «الأكثر مبيعا» وهو في النهاية معصوم من كل ذلك، فهو «فائز بجوائز»، وكتبه علم من أعلام الثقافة والصحافة والتلفزيون، والنقابة والحزب والجامعة إلخ.. إلخ.. علم مقدس لا يُدُسُّ بأن تقول حول قوله شيئا عدا التمجيد والتحميد.

وفي المحصلة، يبقى هؤلاء، كمن سبقهم، مجرد صناع من صانعي ثقافة الواجبة في سياق ثقافة استهلاكية على إيقاع متسارع من الإنتاج والاستهلاك، يُخرج المادّة الثقافية من دائرة القراءة، القراءة التي لها زمناها الخاص، غير الخطي، ويُدخلها في دائرة الاستثمار الفوري، تماما كالبضاعة في واجهات المحلات التجارية الكبرى، (....)

* من شاء تفصيلا لأمر، بإمكانه الرجوع إلى:

- «الشاعر.. والسرقّة من طرف واحد» من كتابي الثالث، «لا الأول الذي..

لا آخر من...» ص 21

- «حينما يكر الشعراء على موائد الصغار»، من الكتاب نفسه، ص 65

**م.ص. بن عمر، نهاية حركة، جريدة الناس 15/7/1972، ص 2.

وقصيدة النثر تحديدا، متقدّم بمسافة كبيرة على قراءته وعلى مواكبته النقدية وأشكال الترويج له، الثقافية الخالصة طبعاً. وتقدّمه هذا ليس إحصائياً فقط، كما يزدهي البعض بذلك، إنما على مستوى الأداء الأدبي، كنصوص حمالة لحقيقتها الجمالية والمعنوية. بقي أن الأمر يحتاج إلى فرز حسب المعايير التي ذكرت في مواضع مختلفة من هذا الحديث، وفي كل ما كتبت ونشرت إلى الآن، أي في ما يتصل بالمسألة الثقافية عموماً. نحتاج إلى فرز، عنوانه القراءة «الشريفة» تلك.

* ألا ترى أن في مسيرة ما سُمّي بـ«حركة نصّ» تمثلاً لهذا الفرز، وإن في حدود إثبات حضور مجموعة واسعة من شباب قصيدة النثر وتجميع عناصرها حول مشروع ما؟

- وإن كنت، طيلة عقدين تقريبا، بعيدا مُبعدا عن الفعاليات الثقافية الرسمية وغير الرسمية، فقد كنت «رقيباً» له، أترصد ظواهره من خلال وضعي الشخصي ذاك ومن خلال حمى الأنشطة التي كنت على فناعة أن غايتها هي إدماج الجميع، الأطفال والشباب والكهول، والنساء طبعاً، في الدورة الثقافية الرسمية. وبعد «التغيير الثوري المبارك»، وقعت دعوتي إلى بعض اللقاءات الشعرية أولها هو ملتقى الأدب التجريبي بالقبضة والذي أشرف عليه الوحيد الذي كنت قد قرأت له من هذا الجيل، وبدوره، كان هو من أبكر وأنبه من قرأ لي، وأعني الشاعر سفيان رجب. فله فضيلة أنه كان أول من يقدمني إلى مجموعة لم أكن أعرفها، وكانت مفاجأة حقيقية لي. أصوات جديدة، شابة، أول ما أبهجني هو تماسكهم الظاهري وعلاقات المودة والرفقة «التضالية» بحكم أنهم قد خرجوا للتو من جامعاتهم. ويبدو أنني، بقيت على عادي: المنكّد الذي لا يعجبه عجب Un trouble fête، أطرّح الأسئلة الصحيحة في غير أوانها كما يزعمون، أسئلة دائمة هي ردي على التهافت الدائم للمجال الثقافي كله. وهو الأمر الذي دأبت عليه في المناسبات القليلة الأحقة التي دُعيت إليها (في نابل وزغوان وسوسة)، ورددت فيها ما يجب، محاولا تقديم نموذج للشاعر الذي يفكر في الحيز المؤسّساتي للشعر والحث على ربطه بالمعارف الإنسانية الأحدث، إلى أن عدت -بل أعودني- إلى «وضعي الطبيعي»: لا أذهب، ولا يدعوني أحد، خاصة بعد أن بدأت في نشر كتيبي (!?)

* هل من تحديد أو ضبط لهذه المؤاخذات/المنكذات، كما سميتها؟

- هي معيّنات، بل احترازي المعلوماتية على الأداء الثقافي للشعراء ومن جاورهم، ويمكن أن أوجزها في النقاط التالية:

- حصلت ثورة في البلاد أم لم تحصل، فالشأن الثقافي يبقى شأن المثقفين أولاً وأخيراً، بل المبدعين أنفسهم، منتجي النصوص. وعليه، لا بد أن يكونوا طرفاً بالرأي وبالتسيير، وبالأخص، بالنقد الدائم لفضاء عملهم، الخاص أو العام. ففي رأيي، من خصائص قصيدة النثر أنها قصيدة «عالمية»، واعية بذاتها، قصيدة تفكر. وأول ما تفكر فيه هو ذاتها، أي كانت طريقة التفكير وحدوده أو موضعه، في النص أو خارجه، في المؤسسة أو في بدائله أو نقائضها.

- حصلت ثورة أم لم تحصل، فلا بد لأي جيل يرى أنه صاعد بجديد له، متمرد أو ثائر أو حتى عائد بتقديم غاير، أن يصمم علاقته بما ثار عليه أو تمرد أو جدّد من غاير النصوص والتجارب. أهتمّ الحسم هنا لا بمعنى القطع، بالضرورة، بل إعادة النظر وقراءة المدونة الشعرية السالفة، ومن ورائها، المجال الثقافي عامة، تقبيلها أو تقويمها أو تقييضها، وبالتحديد، ما علق بها من فساد باعتبار أن الفساد الثقافي هو سند الاستبداد السياسي ورافده الإيديولوجي.. وذا يعني أن نتبيّن حدود جدارة الأسماء والنصوص التي راجت في تلك الفترة، أيًا كان جنسها وأصحابها، ومهما علت أو تضاعلت قاماتهم.

- ويقتضي ذلك، بشأن قصيدة النثر تحديدا، أن يُعيد أهلها النظر في تاريخها الذاتي ورصد علاماتها وأعلامها الحقيقيين، لا المندسين أو المندوسين (من العيب مثلا أن نذكر مساهمة الشاعر الفقيد عزوز الجملي إلا عرضاً، وإن بكتاب واحد يتيم، إلى جانب الصحفي شمس الدين العوني مثلا، أو غيرهما ممن رسّخهم سبق صحفيّ متسرّع وفي آليات تقديم ذاتها للقراء بالقطع مع الصيغ السالفة.. لاحظ أنني قلتُ «للقرء»، ولم أقل للجمهور -فالجمهور ليس لها- ولم أقل المتفرجين -فالمتفرجون للتلفزيون- بل قلت القرء لا غير. وعليه، من الطبيعي أن تتمحور الأنشطة والبرامج حول موضوع القراءة، الكتاب، وماذته. النصوص تحديدا. وطبعاً، مشاريع التفكير في كل ذلك، وبإشراف «أهل البيت»، الشعراء.. ولو أن قلة قليلة منهم، لحسن الحظ، قد أفسدتها تلك الصيغ الاستعراضية البالية وهاجس «التجّاح التجاري» المبكر، من خلال مطاردة الملتقيات بلا فرز ولا تبيّن، وملاحقات فرس السفر إلى مهرجانات قد يكونون هم أكبر منها، أو السقوط في دوامة «الكتابة الغذائية» من مقالات صحفية عشوائية أو ترجمات متسرّعة يستدرجهم إليها مقالون في الشأن..

فما الذي حصل فعلا من كل هذا؟ بأسف كبير، لا شيء تقريبا. وإن كنا ضمناً نصوصا لافتة، نُشر أغلبها في ملفّات صحفية وكتب أضح اليوم أن كثيرها وليد لحظة حماسة ما، وقليلها -من حسن حظنا- تكشف عن مواهب حقيقية مدعومة بجهد شخصي في مراكمة تجربة تفكر في ذاتها، يمكن المراهنة عليها. وهذا الأمر، في رأيي، هو الفضيلة الكبرى لحركة نصّ، بل ربّما لمحركها وراعيتها الذؤوب، الشاعر عبد الفتاح بن حمودة، القاطرة المتطوعة الذي اجتهد -على حساب تجربته الشخصية- في تقديم الجيل الشاب ونشره خارج أندية الجامعة وتجمّعات المقاهي. بل إن الرجل قد بذل من وقته ومن صحته الكثير في أشغال ما قبل النشر وما بعده لأن يصل هؤلاء إلى ضوء ما، سريعا، وقبل الأوان أحيانا، مستفيدين أيضا من «الغوضي الخلاقة» لمجرّة زوكربارغ، الفايس بوك.

تعادل المقاولون العرب مع النجم الساحلي



تعادل المقاولون العرب المصري، أمام ضيفه النجم الرياضي الساحلي، بنتيجة صفر مقابل صفر، في إطار ذهاب الدور الـ 32 من مسابقة كأس الكونفيدرالية الأفريقية لكرة القدم. وستدور مباراة الإياب بين الفريقين يوم 5 جانفي المقبل بملعب مصطفى بن جنت بالمنستير.

استياء في الساحل لفيديو ملعب سليمان

نشر المستقبل الرياضي بسليمان عبر صفحته الرسمية بموقع التواصل الاجتماعي «فايسبوك» رسالة اعتذار من لاعبي الفريق إلى النجم الرياضي الساحلي.



يواجه النادي الصفاقسي يوم الاثنين 28 ديسمبر 2020 مضيفه نادي مولدية العاصمة الجزائرية بداية من الساعة 20:45 بملعب 5 جويلية 1962 في إطار ذهاب الدور التمهيدي الثاني لدوري أبطال أفريقيا.

جماهير النادي الإفريقي توقف تمارين الأكابر وتطالب برحيل اليونسي

أوقفت جماهير النادي الإفريقي حصة تمارين أكابر كرة القدم يوم أمس الأربعاء 23 ديسمبر 2020، بعد اقتحام أرضية الميدان للمطالبة برحيل هيئة عبد السلام اليونسي. وجاءت هذه الخطوة التصعيدية من بعض مجموعات النادي الإفريقي بسبب الوضع الذي يمرّ به النادي والغموض بشأن مستقبله خاصة بعد فشل هيئة اليونسي في تأهيل المنتدبين الجدد.

طاقم تحكيم مغربي يدير مواجهة النجم الساحلي والمقاولون العرب

أسند الاتحاد الإفريقي لكرة القدم «كاف» للحكم المغربي نور الدين الجعفري مهمة إدارة لقاء النجم الساحلي والمقاولون العرب يوم 06 جانفي 2021، انطلاقاً من الساعة السادسة بملعب مصطفى بن جنت بالمنستير في إطار إياب الدور التمهيدي الثاني من كأس الكونفيدرالية. ويساعد الجعفري كل من هشام آيت عبو وفتيحة جرموني، بينما سيكون جلال جيا حكماً رابعاً.

النادي الصفاقسي

لماذا ادعى المحامي ربح قضية الحبيب الوسلاتي؟

تداولت مختلف وسائل الإعلام طوال اليومين الماضيين خبر كسب النادي الرياضي الصفاقسي لقضيته ضد متوسط الميدان الهجومي الحبيب الوسلاتي بل إن البعض ذهب إلى أن النادي سيطلبه بتعويضات قدرها 300 ألف دينار بعد أن قضت اللجنة الفيدرالية للنزاعات التابعة للجامعة لكرة القدم لمصلحة الفريق.

وفي سياق متصل علمت أن محامي السي اس اس مهدي الغريبي قد غالت الأنصار فالمعطيات التي قام بتقديمها لبعض وسائل الإعلام في هذه القضية كانت مغلوطة جملة وتفصيلاً.

وتفيد مصادرنا أن الحبيب الوسلاتي هو الذي كسب قضيته ضد نادي عاصمة الجنوب إذ قضت لجنة النزاعات بفسخ عقده مع تمكنه من مستحقاته القديمة وقيمتها 74 ألف دينار تقريباً.



ولم يقتنع اللاعب ومحاموه بحكم لجنة النزاعات تماماً كما هو الشأن للجنة القانونية للنادي الصفاقسي إذ قام الطرفان باستئناف القرار لدى اللجنة الوطنية للاستئناف التابعة للجامعة إذ تطالب هيئة المنصف خماخم بتعويضات قدرها 300 ألف دينار في حين أن اللاعب يصرّ على الحصول على مبلغ قدره 170 ألف دينار.



قررت إدارة النادي البنزرتي بالتنسيق مع يوسف الزواوي إحداث تغيير على مستوى تركيبة الإطار الفني لفريق الأكابر وذلك بإعفاء المدرب الأول مختار الطرابلسي وتعيين العربي الزواوي مدرباً جديداً ومديراً رياضياً في نفس الوقت مع الحفاظ على بقية الطاقم المساعد ودعمه محمد بن مسعود في خطة معد بدني.

السياق العام للمنتخب الوطني 1978 بين نخوة التونسيين والتوظيف السياسي

ذاكرة الأجساد ذاكرة القلوب



مثل ترشح تونس لنهائيات كأس العالم بالأرجنتين 1978 لحظة فارقة في مسيرة تونس على المستوى الرياضي من خلال المشاركة التاريخية للفريق الوطني التونسي لكرة القدم في بطولة كأس العالم التي احتضنتها الأرجنتين في هذه البطولة برز الفريق الوطني التونسي بشكل ملفت ومثير للإعجاب والتقدير من خلال تحقيق فوز تاريخي على المكسيك بـ 3 أهداف مقابل هدف في أولى مقابلاته في البطولة العالمية بالأرجنتين ليكون بذلك أول فريق من إفريقيا يفوز بمباراة في كأس العالم، فوز دفع بالجامعة الدولية لكرة القدم إلى إقرار ترشيح منتخبين من إفريقيا بدلا عن منتخب واحد. وانهزمت تونس في المباراة الثانية أمام بولونيا وتعادلت في المباراة الثالثة دون أهداف أمام ألمانيا.

كانت لحظات خالدة في مسيرة الرياضة التونسية وهي تشارك لأول مرة في كأس العالم لكرة القدم تحت قيادة المدرب عبد المجيد الشتالي. وتألق المنتخب الذي مثل تونس في هذه البطولة من 22 لاعبا هم: الصادق ساسي (عتوقة) - المختار النايي - ملين بن عزيزة - المختار ذويب - علي الكعبي - خالد القاسمي - محسن الجندوبي - نجيب غميص - تميم الحزامي - محمد علي عقيد - طارق ذياب - رؤوف بن عزيزة - خميس العبيدي - حمادي العقري - نجيب الامام - صلاح القروي - عثمان الشهايي - رضا اللوز - كمال الشبلي - عمر الجبالي - المختار حسني - محمد بن موسى. ونال المدافع علي الكعبي شرف تسجيل أول هدف لتونس في أول مشاركة لها في بطولة كأس العالم ليضيف بعد ذلك نجيب غميص الهدف الثاني ثم كان ثالث الأهداف بتوقيع المدافع المختار ذويب. علما أن الدور النهائي شهد تتويج الأرجنتين بكأس العالم بعد الفوز على هولندا بـ 3 أهداف مقابل هدف وحيد.

بين الرياضي والسياسي

تحيلنا القراءة السوسولوجية لترشح تونس لكأس العالم 1978 أولا إلى التذكير ان قراءة الحدث تتأثر بعدة عوامل أهمها المكان الذي أتت فيه، نحن عشنا 78 في سياق تاريخي ينحصر في عشرية بدأت مع نهاية وفشل تجربة التعاقد وعملية قفصة في هذه العشرية هنالك ذكارات مختلفة -وهذا بالغ الأهمية- فقد كان بورقيبة يقوم محاضرات في معهد الصحافة وعلوم الاخبار يروي فيها تاريخ تونس من موقعه هو. في هذه الفترة نفسها اشتد عود الاتحاد العام التونسي للشغل... إذا في قراءتنا لأحداث 78 هنالك ذكارات متعددة نذكر منها ذاكرة السلطة المهيمنة وذاكرة مهيمنة عليها، لقد أراد بورقيبة تأميم الذاكرة الا ان هنالك ذكارات لم يتمكن من الهيمنة عليها حتى في المجال الرياضي لقد سُمي خالد القاسمي لاعب الفريق القومي آنذاك «بالمجاهد» ليزاحم بورقيبة بلقب احتكره لوحده فبروز «مجاهد» الى جانب المجاهد الأكبر في مجال الرياضة -مجال أحبه التونسيون- جعل تأميم الذاكرة فيه العديد من التشققات.

منع الحمل منذ 1963 كانت التجربة مع مؤسسة فورد، وعندما نجحت الفكرة قرر بورقيبة وضع سياسة تحديد النسل عبر حبوب منع الحمل والوالب في حين ان فرنسا انتظرت الى 28 ديسمبر 1967 حتى يمضي الجنرال «ديقول» تراخيص منع الحمل. ثم جاءت تجربة التعاقد التي انتهت 1969 وهي اول هزيمة سياسية عاشها بورقيبة بكل مرارة وقد اثرت مباشرة على صحته وامام هذا العجز الصحي سمح بورقيبة برفع الأذان وترميم المساجد والزوايا... وفي سنة 1974 دخل بورقيبة في هستيريا الخلود والرئاسة مدى الحياة.

الحارس صادق ساسي «عتوقة» رفعوه على الأعناق وهتفوا بالروح بالدم نفديك يا «عتوقة» لقد كانت هذه الألقاب والأوصاف صياغات حصرية لبورقيبة. فقد كان يوصي اللاعبين قبل السفر للمشاركات الدولية قائلا «عندما يسألونكم من أي بلد أنتم قولوا نحن من بلد بورقيبة فبورقيبة مشهور في كل أنحاء العالم» في حين أن المدرب الوطني آنذاك عبد المجيد الشتالي قال «عندما نحل في عدة دول افريقية كانت هتافات الافارقة «توق توق» إشارة إلى الحارس «عتوقة» وهكذا نلاحظ ان قدرة الجسد على الابداع ووقعها في القلوب تتجاوز احتكار السلطة لتأميم الذاكرة.

القراءة النفسية لترشح تونس لكأس العالم 78

كان تاريخ تونس بعد الاستقلال مباشرة تاريخ خوف ورعب فقد شهد يوم 25 جويلية 1957 تمرد الرئيس بورقيبة الذي ألغى الحكم الملكي وأعلن النظام الجمهوري، وخلع الملك الباي.. عزله... نفاه... أو قتله بصفة رمزية واخذ مكانه، ثم تعيين بورقيبة لنفسه اول رئيس للجمهورية، ثم واصل تمرد على رفاقه «من الحزب القديم» كما تمرد على القيم والعادات والتقاليد والدين، كان كل ذلك يصير ويسير بسرعة جنونية، دخل بورقيبة في معركة الجلاء 1961 دون أي موجب او مبرر، ثم شهدت تونس تصفية حسابات بين بورقيبة واتباع صالح بن يوسف، شهدت تونس محاولة انقلاب 1962 وأعدم أغلبهم. كما عاشت تونس تجربة

من مكاسب ترشح تونس 78

لقد أصبحت صورة تونس أكثر شهرة بعد ترشح 78 أكثر من الصورة التي روجتها السلطة فقد اختزلت ترشح تونس 78 كل صورة تونس. كما أعطت الرياضة درسا علميا للسياسيين فقد كان فريق الكفاءات والتميز في حين أن تعيين السياسيين آنذاك لم يكن وفق الكفاءة بقدر ما كان يخضع للولاءات. لقد منح هذا المنتخب الفرحة كل العرب وجذر توظيف الانتماء خاصة بعد حرب 1973.

فمن أجل شد الهمم والعزائم ووفاء للروح الوطنية كان من المفروض احداث جناح في متحف باردو يخلد هذا الحدث الكروي.

* محمد يوسف

الدور النهائي لسوبر البريد في الحمامات

تنظم الودادية الوطنية للبريد التونسي الدور النهائي لكأس السوبر لسنة 2020 في نسختها الرابعة حيث يجمع جمعية بريد بنزرت بجمعية البريد الرياضي بالقبروان وذلك يوم الأحد 27 ديسمبر 2020 على الساعة الحادية عشرة صباحا 11 ملعب الياسمين الحمامات الجنوبية.





يكتبها: ناجي الخشناوي

رواية «شط الأرواح»:

بلاغة الفظائع أشد فتكًا من بلاغة الأدب...

حكايات «أجساد من قارّات مختلفة، قادها الموج إلى هذا الشاطئ الذي يهبها جلال التومة الأخيرة»، ومن أجل ذلك «تنضب» الباهية لأوامر خير الدين المنسي «ألبي جلد حارقة، انغمسي في الرهبة والغموض والصمت، اسمعي ولا تتكلمي...» لتروي لنا بعد التقاط التفاصيل وحفظها جيّدًا حتى لا تضع «قصصا عجيبة من أفواه الحراقة» وحكايات مجبولة بالوجع والحقد والقهر... «ستساقط بلا توقّف، سنتثال تسيل، حكاية بعد حكاية، قصة بعد قصة، غصص الحلوّ وهي تحكي»، تحكي عن أحمدو كائتا/نجود/رهف/زهرة شوشان/حياة التونسية/فاطوماتا وتوأمة ديبو وسالوما/سنة التونسية/شانجو/بياثكا/كاتو/ فولامي... إنهم أبطال تراجيديون «أبطال أكبر تراجيديا في هذا العصر...» أبطال تبش الكاتبة قبورهم وهي تصرخ «مقبرة هذه أم صرخة قهر كونيّة؟ أم بصقة في وجه هذا العالم مخلوطة بالملح والدود والخلايا المتحللة؟ أم ضحكة شريرة تشقّ وجه الأرض؟»، وما بينهم تتسلّل حكايات عشق مجهولة المأل.

في «شط الأرواح»، ومثلما تقول الكاتبة على لسان بطلتها الباهية «أرفع الغطاء عن شيء ما كان مخفياً، إنني أسقط الستائر عن الكواليس أمام الجمهور فجأة، أكشف له حقيقة اللعبة وتفاصيلها الخفية»، وتضيف في موضع آخر «أقرّر في تلك اللحظة أن أكتب هذا الذي أكتبه، بشيحه وريحه، بقدومه وجديده، بدقته وفوضاه، بعقله وجنونه»، وهذا ما سيكتشفه القارئ، فالكاتبة آمنة الرّميلي تضع أمامنا «رواية استقصائية roman d'in-vestigation»، وعلى عكس التحري والتقصّي في الرواية البوليسية فإن التحري في الرواية الاستقصائية، مثلما يقول الرّاوي الجزائري واسيني الأعرج «له معنى آخر أكثر اتساعاً وأكثر أدبيّة، يبحث عن الحقيقة، لا لمعاقبة المجرم ولكن لإعادة صياغتها روائياً. هدف التحري والاستقصاء هو الكتابة الروائيّة»، وهذا ما توفّرت عليه رواية شط الأرواح، بل هذا ما تعلقته الرواية «الحقائق... عليها... أن تخرج... من القبور... عليها... أن تبقى... خارج... القبور...»، فالكاتبة تضع أمامنا مختلف الوضعيات الممكنة للمهاجرين غير النظاميين تقريبا وتصنع منهم مادة حكاية مشوّقة تسير على خطين متوازيين، الظلم والإدانة، وهي أيضا رغم أنها حكايات موت وقبور إلا أنها ليست كتابة سوداوية، مثلما تقول ذلك آمنة الرّميلي في أحد حواراتها الصحافية: «الحديث عن المقابر والموت ليس «سوداوية» وإنما هو الالتفات إلى الصفحة الأخرى من الورقة، الحياة والموت صفحتا الوجود، والكتابة عن الحضور تضاهي الكتابة عن الغياب، ونحن نخرج إلى الحياة من رحم الموت تاليا فتاليا. لذا للكتابة عن الموت هي صنو الكتابة عن الحياة، ولا فرق بين كتابة وأخرى إلا بمقدرة النص المكتوب على التفاوض مع هذا الوجه أو ذلك».

إذا كان إكرام الميّت دفنه، فإن إكرام الرواية قراءتها وإعادة قراءتها لأن الرواية التي لا تضعنا أمام أفواه المدافع لا يُعول عليها، الرواية التي لا تنتهي كوابيسها الحقيقية عند الانتهاء من قراءتها، تلك التي تعرف أن «المشكلة في ما تحت جلدي» مثلما تقول باهية آمنة الرّميلي... إنها مرتبة الإنسان أمام أكلة لحوم الإنسان.

هويّاتها، أغرب الجثث، جثث تقصّ قصصها، جثث التهريب، جثث منزوعة الأعضاء، جثث ميّنة قبل أن تُبحر...» وكلّما توزّعت الصحافية وتوغّلت في حكايات ملهمها خير الدين المنسي تُصاب بلعنة الشكّ والرّيبة في ما تحياه معه فتلوذ بما تحسبه مأمنا وملاذها من هذه الكوابيس التي تحاصرها، تقول الباهية «ابن الكلب يؤلّف حكايات لا وجود لها، لا وجود لكل هذه الجثث، ولا لقبوره المرفّمة، ولا لمقبرته الملتحفة بالنخيل والملح على شاطئ جرجيس، كذاب يا باشا... إنه يروي، أقول، يروي لا غير، يؤلّف حكاية ويقحمي فيها، يكتب بي وأكتب به فيما يبدو»، وهذه الحيرة والارتباك لا ينجو منها قارئ الرواية، فهذا المكان الغريب هو فعلا مكان واقعيّ منه استلهمت الكاتبة تفاصيل روايتها، ففي جرجيس توجد «مقبرة الغرباء»، بل إن هناك شخصا حقيقيا يحمل اسما مركبا مثل خير الدين المنسي، اسمه شمس الدين مرزوق، وهو متطوّع في الهلال الأحمر الجرجيسي يدير «مقبرة الغرباء» منذ اثني عشر عاما، حيث يدفن جثث المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل على شواطئ شرق البلاد، وتضيف الكاتبة شخصية «المانع» مسؤولا عن «المحمية» لتنفيذ الحكايات ويتضاعف التشويق القصصي... «واحد يدير المقبرة والآخر يدير



المحمية، واحد للموت والثاني للأحياء». غير أن استحواد المكان على الرواية، وهي الذي حمل عنوانها، شط الأرواح، فإن الكاتبة تفتح مسارات أخرى لبطلتها الباهية لتخفّف من وطأة المكان/المقبرة، وإن ظلت تحوم في أمكنة مشابهة كعلاقتها بزوجها مراد في بيتها أو علاقتها بأما عندما تستحضر بعض لحظات الطفولة أو علاقته بمدير الصحيفة والصحافيين الذين تضعهم الأقدار أمام الباهية في مقرّ العمل أو في شقتها الصّغيرة «ذات المطبخ الصّندوقيّ بلافايات»، بل ستأخذنا الكاتبة إلى أمكنة بعيدة جدا، أمكنة موبوءة بالطغيان والفساد والإرهاب والتطاحن الطائفيّ، التشاد والكوت ديفوار ونيجيريا والسينغال وليبيا وسوريا ومصر وغيرهم من البلدان... لكن يظل «الكن» و«المحمية» والمقبرة المكان الرئيسيّ الذي تناسلت منه جميع الشخصيات ومختلف الحكايات والقصص، فالرواية رواية مكان أعاده الهندسيّة نابضة بالحياة المميّنة ورّمها لذلك كان الزمن في هذا المكان زمنا ليليا سينطلق مع غروب الشمس، لتنتشر فيه ظلمة الليل أكثر من ضوء النهار... فشط الأرواح رواية «تصعد في ظلام اللّغة»، لكن الحكاية فيها «تنصّر» على المكان والزمان وعلى ظلمة القبور، فالباهية تُغريها الحكايات لا القبور، حتى وإن كانت كابوسية، «أحبّ الحكايات لا القبور»، لذلك تنتشر في الرواية

الرواية التي تأكل خبزها بأخبار الجثث التي يتقيؤها البحر... بحر الجنوب، وتخلق لها منجما لا ينضب من الحكايات والقصص على لسان بخار امتهن دفن جثث الحارقين في مقبرة الغرباء بجرجيس، خير الدين المنسي/الباشا، وهو منجم في جعبته «قصص كثيرة وقبور كثيرة ينام فيها أطفال البحر أو ما تبقى منهم»، وقراء الباهية «لا يعينهم غير قصة الموت والميّت»، وما بين الاثنين تتدرّج الحكايات بحثا عن «العدالة بين الأموات»، مثلما يقول الباشا، هذا الذي استأثر لوحده بإهداء الرواية إذ جاء في الإهداء «إلى كل خير الدين المنسي... إلى الإنسان»، وكأنّ الكاتبة تبشّرنا منذ البداية بأن هذه الشخصية تحمل في جيناتها ما يجب أن يكون في الإنسان، أو أن الكاتبة تبحث عن الإنسانيّ فينا من خلال هذه الشخصية، وهذا الأقرب، فهذا الذي يُكرّم جثث الموتى لا يُشبه حتما أولئك الذين احترقوا التنكيل بالناس وبحياتهم. وتوظف الكاتبة أيضا مدخلا «ذكيا» للشروع في روايتها، فالعلاقة بين بيّة «الباهية» والمنسيّ «الباشا» ستطلق عبر أحد تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعيّ، الفيسبوك، فعبر «صفحات الفيسبوك وصناديق الماسنجر السريّة» ستتوطّد الصحافية مع البحار، من خلال المحادثات المشحونة بالهفّة المشربّبة من الباهية والاستدراج المغربيّ والملمغز في آن، بل والمتحرّش أحيانا من «الصياد العجيب» الباشا، «فكل حكاية

من حكاياته تتحوّل إلى لحظة إثارة قصوى عندي، إثارة أنقلها إلى قرائي». هكذا تقول عنه الباهية التي ستشبهت بمصدر مقالاتها ونبع أخبارها «التي يزداد عدد قرائها كل يوم»، لتمتصّ منه ما أمكنها من «قصص الجثث البحرية وحكايات العائدين عودة شرعية إلى الشواطئ التي غادروها منذ أيام مغادرة غير شرعية»، هكذا تُبحر الصحافية في بحر افتراضيّ بحثا عن قصص الإبحار الفعليّ في أمواج البحر الأبيض المتوسط، تقول الباهية «اعتزنتني قصة من قصصه، وجدتها عائمة في بحر الانترنت» وتقول أيضا «صاحب المقبرة هذا صار مُلهمي ومصدري ووجهي الآخر الذي طالما حلمت به»، وستمهّد الكاتبة لقتامة القصص المنتظرة باختيار مقطع من أغنية الشيخ إمام عيسى «البحر غُضبانُ ما يُضحكش، أصل الحكاية ما تُضحكش» عثرت عليه بصفحة الباشا الافتراضية، لتصبح «عالقة في قبصة خير الدين على امتداد ثلاث سنوات أو أكثر أو أقل بقليل...»، وهذه الإشارة الزمنية ليست اعتباطية، فالكاتبة آمنة الرّميلي صرّحت في أحد حواراتها، أن رواية شط الأرواح انطلقت في كتابتها منذ سنة 2016، وهاهي تنشرها في سنة 2020.

وينتشر على كامل الرواية معجم الموت والدفن والمقابر والجثث، حيث ستطالع الصحافية في ملفّات خير الدين المنسيّ «أسرار المقبرة، جثث بلا هوية، جثث تحفظ

لا يُعتبر موضوع الهجرة غير النظامية وقوارب الموت موضوعًا طارئًا أو جديدًا على المدونة الروائية العربية، وخاصة منها المدونة الجنوبية، فهذه الحركة التاريخية، حركة «الحركة»، مثلت تيمة رئيسية في الرواية العربية منذ بداياتها وتوّع حضور هذا الموضوع واختلفت زوايا كتابته في المتون الروائية وخاصة منها المعاصرة، ومن الروايات «المرجعية» في هذا السياق يمكن أن نستحضر على سبيل الذكر لا الحصر، رواية سهيل إدريس «الحي اللاتيني» و«موسم الهجرة إلى الشمال» للطيب صالح و«قنديل أم هاشم» ليجي حقي و«مراتيح» لعروسة النالوتي و«عصفور من الشرق» لتوفيق الحكيم و«كيف ترضع من الذئبة دون أن تعضك» لعمارة لخص و«سان دني» لعلي مصباح... وغيرها من الروايات التي اشتغلت على صورة المهاجر الذي ينجح في اجتياز الحدود حيث نتاج في مثل هذه الروايات نجاح البعض وفشل البعض الآخر في حياة ما بعد «الحركة»، وغالبا ما تحرك هذه الروايات بين أرضين، أرض موبوءة وأرض موعودة، غير أن الكاتبة التونسية آمنة الرّميلي في روايتها الجديدة «شط الأرواح» الصادرة عن دار محمد علي للنشر 2020 تدقّ أوتادها الروائية ما بين الأرضين وترفع خيمة من حكايات الجثث، أو قطع الحبال التي علقت بين التّجاج في التخلّص من واقعها والفشل في تحقيق مستقبلها، ولذلك تقرّ الكاتبة في روايتها بعسر هذا المخاض عندما تقول على لسان بطلتها «كيف لي أن أسرب ضخامة الحقيقة في صفحة مكتوبة؟».

هذه الوضعية التي اختارتها الروائية آمنة الرّميلي، هي الوضعية «الأصعب» في تسريد التفاصيل الممكنة، ورواية الأحداث المستوجبة، ولعلّ عناوين فصول الرواية خير دليل على عسر هذه الوضعية ومحنة الكاتبة في تشكيل عوالم شخصياتها المتخيّلة والأحداث الحافّة بمغامرتهم، فمن أصل 14 فصلا نجد تسعة فصول كاملة تعبّر عن «محنة» حكي هذه الوضعية، وضعية ما بين الأرضين، حيث نطالع (قد تكون الحكايات في بدايتها فارغة/ تكون البداية غالبا جوهر الحكاية/حين تنطلق الحكاية، فلن تشدها حبال/ قد تأكلنا الحكاية/للحكاية أسئلتها المهرجة/الحكاية تهريب أسرار/أحيانا ترفض الحكايات أن تنتهي/الحكاية تقلّب القلوب والوجوه الخاصة/عودة العودات... هل نسقط في الحكاية؟) فمن خلال تواتر مفردتيّ الحكاية والحكايات نتبين أن الكاتبة في مأزق حقيقيّ أمام هول ما ستكتبه أو أمام عجائبية الأوضاع التي ستمرّ بها شخصياتها والمصائر التي ستؤول إليها، بل هي ترى أن الكتابة أعجز من التعبير ومن التسريد، فبلاغة الفظائع أشد فتكًا من بلاغة الأدب... إننا أمام رواية تقسم قلب الرواية وقد اختارت أسلوبها في ذلك «لا أراعي أحدا، أقول ما أريد قوله، لا أنقيه ولا أغربله، هكذا أطرحه بنخالته وحصاه»، تقول ذلك لأنّ «المقبرة ليست قبحة، الدنيا أقبح منها».

أمام هذا المأزق «الأسلوبي» تستجير الكاتبة آمنة الرّميلي في روايتها «شط الأرواح» بكائن حبري قد يُقاسمها محنتها وكيفية مواجهة هول الفظائع التي سيلفظها بحر الموت بما قد يوجد به حبر الحياة، فيكثر من الفطنة تستنجد الكاتبة بصحافية استقصائية، بيّة/باهية العمراني، وهي